



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور - خنشلة -



- كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية
- قسم : العلوم الاجتماعية
- الشعبة : علم الاجتماع
- التخصص : علم الاجتماع الحضري
- الرقم التسلسلي :

دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث

دراسة ميدانية بحي المستقبل بمدينة خنشلة

The Role of Citizenship in Protecting the Urban Environment from Pollution

A Field Study in the Al-Mustaqbal Neighborhood, City of Khenchela

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

د. بoudon آمنة

خلوط آمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الاستاذ(ة)
رئيسا	جامعة عباس لغرور خنشلة	د. شياوي سمية
مشرفا	جامعة عباس لغرور خنشلة	د. بoudon آمنة
ممتحنا	جامعة عباس لغرور خنشلة	د. نوار نوال

السنة الجامعية 2024-2025

شكر و عرفان

بكل خشوع وامتنان أتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الله تعالى، الذي وفقني ويسّر لي سبل العلم والمعرفة، ومنّ عليّ بالصبر والقوة حتى بلغت نهاية هذا المشوار الأكاديمي.

كما أخصّ بالشكر العميق والتقدير الخالص الأستاذة الفاضلة "آمنة بودن" مشرفتي العزيزة، التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها القيّمة ودعمها المستمر.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أساتذة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة خنشلة، على ما بذلوه من جهد في تعليمي وتوجيهي طيلة سنوات التكوين، فلكم مني كل التقدير والمحبة.

كما أشكر كل من دعمني جزاكم الله عني خير الجزاء ووفقكم لما فيه خير البلاد والعباد.

إهداء

إلى من كان سندي ورفيقي في هذا الدرب.....

إلى زوجي العزيز،

الذي آمن بي ودفعني للأمام في كل خطوة، أهدى ثمرة هذا الجهد عرفاناً لحبك
وصبرك ودعمك المتواصل.

إلى ابني الحبيب، زهرة عمري وبسمة أيامي،

الذي منحني ابتسامته الصغيرة القوة في لحظات التعب، أهديك هذه الصفحات حباً
وأملًا في مستقبل مشرق لك.

وإلى كل من ساندني بكلمة، بدعاء، أو بلحظة تفهّم في وقت الشدة.....

أهديكم هذا العمل، عربون امتنان لا توفيه الكلمات.

لكم جميعاً، شكري الصادق ومحبتتي التي لا تنتهي.

خلوط آمال

قائمة المحتويات

1. الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
قائمة الجداول و الأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
إشكالية الدراسة	3
فرضيات الدراسة	5
الأبعاد و المؤشرات	5
أهمية الدراسة	6
أهداف الدراسة	6
أسباب اختيار الموضوع	7
مفاهيم الدراسة	7
أدوات الدراسة	7
الدراسات السابقة	12
المقاربة النظرية	15
الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة	
أولاً / التلوث و حماية البيئة الحضرية	24
أ- أنواع التلوث البيئي	24
ب- مصادر التلوث البيئي	29
ج- مسببات التلوث البيئي	31
د- مخاطر التلوث البيئي	35

37	ثانياً / المواطنة البيئية
37	أ- مفهوم المواطنة البيئية
39	ب- أهداف المواطنة البيئية
40	ج - أهمية المواطنة البيئية
42	ثالثاً / مساهمة المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث
42	أ- آليات تفعيل المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث
47	ب- أبعاد تعزيز المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث
56	ج- دور تفعيل المواطنة البيئية في السياسات التشريعية البيئية
الفصل الثالث: الإطار الميداني للدراسة	
60	أولاً / تقديم مجال الدراسة "حي المستقبل"
61	ثانياً / الإجراءات المنهجية للدراسة
62	أ- مجالات الدراسة
63	ب- عينة الدراسة
64	ج- المنهج و الأدوات المنهجية للدراسة
66	ثالثاً/ عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات الإستمارة
66	أ-تحليل دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث انطلاقاً من نتائج الإستمارة
94	ب- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة
96	النتائج العامة للدراسة
99	خاتمة
101	الملحق
105	قائمة المصادر و المراجع
ملخص الدراسة	

2. الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع جنس المبحوثين	66
02	المستوى التعليمي للمبحوثين	67
03	طبيعة مهن المبحوثين	69
04	نظافة الحي	71
05	أهم المشكلات البيئية حسب السكان	72
06	الأسباب الرئيسة للتلوث حسب رأي السكان	74
07	تقييم أداء البلدية	75
08	مدى دعم البنية التحتية لحماية البيئة	77
09	توزيع مصادر المعلومات البيئية	79
10	مستويات تحمل المسؤولية البيئية	81
11	نسبة ممارسة السلوك البيئي	82
12	أنواع السلوك البيئي اليومي	83
13	السلوكيات الضرورية لتحسين البيئة	84
14	نسب الانخراط في الجمعيات	86
15	وتيرة المشاركة في أنشطة حماية البيئة	88
16	نوع الأنشطة البيئية التي تمت المشاركة فيها	89
17	العوائق التي تحول دون المشاركة في الأنشطة البيئية	90
18	التحديات الكبرى التي تواجه تطبيق المواطنة البيئية في الحي	91
19	الطرق الفعالة لتشجيع السكان على المشاركة البيئية	92
20	اقتراحات المواطنين لتحسين الوضع البيئي في الحي	93

3. الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توازن التوزيع الجندري	67
02	المستوى التعليمي للمبحوثين	68
03	مهن المبحوثين	69
04	نسبة نظافة الحي	71
05	أهم المشكلات البيئية حسب السكان	73
06	الأسباب الرئيسة للتلوث حسب رأي السكان	74
07	تقييم أداء البلدية في تسيير النفايات	76
08	رأي السكان في البنية التحتية البيئية	77
09	هيمنة الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات البيئية	80
10	نسبة ممارسة السلوك البيئي عند المبحوثين	82
12	نسب الانخراط في الجمعيات	87
13	نوع الأنشطة البيئية التي تمت المشاركة فيها	89
14	العوائق التي تحول دون المشاركة في الأنشطة البيئية	91

مقدمة

مقدمة

في ظل التحولات الحضرية المتسارعة التي تشهدها المدن الجزائرية، برزت إشكاليات متعددة تتعلق بتدهور البيئة الحضرية وتنامي مظاهر التلوث بمختلف أنواعه، مما بات يشكل تهديداً مباشراً على جودة الحياة الحضرية والصحة العامة. وفي هذا السياق أضحت المواطنة البيئية أحد المفاهيم الجوهرية التي تتقاطع مع التحديات البيئية، لكونها ترتبط بمجموعة من السلوكيات والمسؤوليات التي يتحملها الأفراد تجاه محيطهم الطبيعي والعمراني، بما يعزز من حماية البيئة وصونها، لقد انتقل الاهتمام بالمواطنة من بعدها القانوني والحقوقى إلى أبعادها البيئية والتنموية، بما يضمن إشراك السكان في حماية بيئتهم من التدهور، ويعزز من مشاركتهم المجتمعية.

إن حماية البيئة الحضرية لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على الجهود المؤسسية فقط، بل تستدعي تكاملاً مع الوعي الشعبي، وسلوك يومي يعكس القيم البيئية والمواطنة المسؤولة، ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث، لا سيما في أحياء حضرية جديدة تشهد توسعاً عمرانياً مستمراً مثل حي المستقبل ببلدية خنشلة، الذي يمثل وحدة حضرية ناشئة في طور التشكل الاجتماعي والبيئي، ما يجعله مجالاً خصباً لرصد ممارسات السكان، ومدى التزامهم بالسلوكيات البيئية الواعية.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين المواطنة وسلوك الأفراد في البيئة الحضرية، من خلال تحليل مستوى الوعي البيئي، ونوع الممارسات اليومية التي قد تسهم في حماية البيئة أو في تدهورها، كما تهدف إلى تحديد العوامل المحفزة والمعيقة لمشاركة الأفراد في الأنشطة البيئية، واستخلاص مؤشرات واقعية حول مدى تفعيل مفهوم المواطنة البيئية في هذا الحي الناشئ.

وقد تم اختيار حي المستقبل بولاية خنشلة ك مجال تطبيقي لهذه الدراسة، نظراً لما يشهده من نمو عمراني متسارع، وتنوع سكاني يفتح المجال أمام قراءة متعددة الأبعاد للمواطنة البيئية، كما أن قرب الحي من مؤسسات تربوية ومهنية، مثل مركز التكوين المهني، يمنحه طابعاً ديناميكياً قابلاً لرصد التفاعل المجتمعي مع البيئة الحضرية.

مقدمة

انطلاقاً من هذه الأرضية تنبثق إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة المواطنة البيئية في الحد من التلوث الحضري، وما إذا كانت السلوكيات الفردية والجماعية للسكان تعكس حساً بيئياً مسؤولاً، ومن خلال هذه الدراسة نحاول تقديم مقارنة تحليلية تجمع بين المعطى الميداني والنظري لفهم آليات تفعيل المواطنة البيئية في بيئة حضرية جزائرية معاصرة.

تتضمن الدراسة ثلاث فصول ، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، يضم الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة ، بينما يتناول الفصل الثاني التأسيس النظري للدراسة حيث تم التطرق في ثلاث عناصر متتالية إلى التلوث و حماية البيئة الحضرية ثم إلى المواطنة البيئية وأخيراً إلى مساهمة المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث .

ينتقل الفصل الثالث إلى الدراسة التطبيقية والمتمثلة في دراسة ميدانية أجريت بحجى المستقبل بمدينة خنشلة بهدف إسقاط شطر من الجانب النظري للدراسة ضمن ثلاث عناصر ، تم عرض مجال الدراسة "حي المستقبل " أولاً ، ثم تبيان الإجراءات المنهجية للدراسة ثانياً ، وأخيراً تم عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات الإستمارة.

البناء المنهجي للدراسة

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

أولاً : إشكالية الدراسة

يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة تتعلق بالعالم الطبيعي، حيث اختل توازن البيئة وتدهورت سلامتها نتيجة للنشاط البشري المتزايد ، فبعد أن تفاقمت هذه المشكلات وأثرت سلباً على حياة الناس، بدأ البشر يدركون خطورة هذه القضايا البيئية الناجمة عن آثار وخيمة تؤثر ليس فقط على المحيط المادي، بل أيضاً على قيمهم ومبادئهم ، لذلك سعوا إلى حل هذه المشكلات بدافع من شغفهم بعالم جديد.

تُعتبر البيئة إرثاً مشتركاً للإنسانية وعنصراً أساسياً في حياة الإنسان، مما يجعل الاهتمام بها ودراستها أمراً بالغ الأهمية نظراً لتأثيرها المباشر على جودة الحياة ، كما تُعد ظاهرة التلوث البيئي، بمختلف أنواعه، من أخطر القضايا التي تواجه البشرية اليوم حيث تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي وتدهور النظم البيئية، مما يهدد الصحة العامة والتنوع البيولوجي، أين تسببت هذه الظاهرة في معاناة العديد من الدول بسبب صعوبة التحكم فيها، خاصة في البيئات الحضرية نتيجة لعوامل عديدة مثل النمو الديموغرافي، والهجرة، والتطور التكنولوجي، والتصنيع.

ولا يختلف اثنان أن الإنسان هو من وضع العالم في هذا المأزق البيئي، وبالتالي فإن الحل يكمن في داخله، أين يجب عليه أن يتعلم كيفية العيش وفقاً لقواعد البيئة وتكييف سلوكه مع المبادئ الأساسية لها ، ومن أجل إنشاء أمل جديد للعالم ينبغي أن يكون الأشخاص الذين يسعون لتحقيق هذا الأمل مواطنين بيئيين، كون المواطنة البيئية تُعتبر نوعاً من المواطنة التي تشجع الأفراد على مراعاة الحقوق والمسؤوليات البيئية.

ظهر مفهوم المواطنة لأول مرة في الحضارة الإغريقية، حيث تجسدت الديمقراطية في مدينة أثينا. بعد ذلك، شهد هذا المفهوم تطوراً في الحضارة الرومانية، لكنه تراجع خلال العصور الوسطى مع انهيار الإمبراطورية الرومانية. ومع حلول القرن الرابع عشر، بدأت جهود استعادة مبادئ المواطنة، حتى أصبح هذا المفهوم راسخاً بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، حيث أصبح أحد الأسس الأساسية للعملية الديمقراطية، محددًا حقوق وواجبات المواطنين.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

أما في العصر المعاصر فقد تطور مفهوم المواطنة ليعكس نوعاً من الديمقراطية التي تحترم التنوع وتؤكد على التسامح بين المواطنين ، فلا يقتصر التعبير عن المواطنة على الحقوق والواجبات السياسية والقانونية فحسب، بل يشمل أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية ، ويُعتبر مفهوم المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي تفرض نفسها عند معالجة جوانب التنمية الشاملة والإصلاح المجتمعي، حيث ساهمت في تطوير المجتمع الإنساني وتعزيز العدالة والمساواة.

ومع ظهور الأزمات البيئية، أصبح مفهوم المواطنة موضوع اهتمام دعاة حماية البيئة نظراً لقدرتها على تعزيز أخلاقيات جديدة تُشجع المواطنين على تغيير سلوكهم نحو البيئة ، و وفقاً لبعض الباحثين فإن السلوك البيئي يُعد مسؤولية وليس مجرد عمل خيري، حيث يتطلب تحقيق العدالة البيئية مسؤولية أخلاقية عالمية الأمر الذي يجعل القضايا البيئية تتحول من مجرد قضايا إنسانية إلى قضايا مواطنة، مما يعكس أهمية الوعي البيئي كجزء من الهوية المدنية.

لتصبح بذلك حماية البيئة مسؤولية جماعية تتطلب من كل فرد تبني سلوكيات مستدامة، بالإضافة إلى ضرورة رفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وتجنب مخاطر الجهل بأهمية حماية البيئة والتصدي لظاهرة التلوث، من الضروري إيصال الرسالة حول أهمية حماية البيئة بشتى الطرق الممكنة فالأزمة البيئية تُعتبر أزمة إنسانية بالدرجة الأولى، نظراً لأن سلوكيات الإنسان وعلاقاته بالبيئة هي العامل الأساسي في تلك الأزمة، وهو المتأثر الأول من آثارها السلبية ، لذا يتوجب تعزيز الوعي البيئي لضمان مستقبل مستدام .

ومن هذا المنطلق ولتجسيد المواطنة وتفعيل دورها في حماية البيئة من التلوث نطرح تساؤل الدراسة الرئيسي على النحو التالي :

كيف تسهم المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث ؟

والذي تنبثق منه التساؤلات الفرعية الآتية :

1. كيف تساهم المواطنة في رفع الوعي البيئي لدى السكان لحماية البيئة الحضرية من التلوث ؟
2. كيف تساهم المواطنة في تفعيل المشاركة المجتمعية للسكان لحماية البيئة الحضرية من التلوث؟

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

ثانياً : فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية :

- تساهم المواطنة في حماية البيئة الحضرية من خلال بعث و تفعيل سلوكيات المواطنة البيئية ادى السكان .

الفرضيات الفرعية :

1. تساهم المواطنة في حماية البيئة الحضرية بنشر الوعي البيئي بين السكان .
2. تساهم المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث من خلال بعث روح المشاركة المجتمعية لدى السكان .

ثالثاً : الأبعاد و المؤشرات

1 / المواطنة البيئية

- الحقوق البيئية: حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وصحية.
 - الواجبات البيئية: مسؤولية الفرد في الحفاظ على البيئة وعدم الإضرار بها.
 - المشاركة البيئية: انخراط الأفراد في الأنشطة والمبادرات البيئية.
 - المساءلة البيئية: تحمل المسؤولية عن الأفعال التي تؤثر سلباً على البيئة.
 - السلوكيات البيئية : مثل التقليل من استخدام البلاستيك .
- 2/ البعد البيئي - الوعي البيئي و حماية البيئة الحضرية:
- المعرفة البيئية: فهم الأفراد للمشكلات البيئية وأسبابها.
 - السلوكيات البيئية: تطبيق المعرفة في الحياة اليومية.
 - المهارات البيئية: القدرة على اتخاذ قرارات صديقة للبيئة.
 - مشاركة المعلومات البيئية: مدى مشاركة الأفراد في نشر الوعي البيئي عبر وسائل التواصل الاجتماعي .
 - الأنشطة البيئية: مثل حضور ورش عمل أو ندوات عن البيئة.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

3/ البعد الإجتماعي - المشاركة المجتمعية :

- التطوع البيئي: مشاركة الأفراد في أنشطة مثل التشجير أو تنظيف الشواطئ.
- المبادرات المحلية: دور المجتمع في إطلاق مشاريع بيئية صغيرة.
- التعاون مع المؤسسات: مشاركة الأفراد مع الحكومة أو المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.

- التأثير المجتمعي: مدى تأثير المشاركة المجتمعية على تحسين البيئة الحضرية.

رابعا : أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على خطورة تلوث البيئة الحضرية وتأثيره السلبي على المدن، حيث يسهم انتشار النفايات في تفاقم المشكلات البيئية، مما يعزز الحاجة الملحة إلى توفير بيئة نظيفة وصحية ، كما تسهم الدراسة في فهم دور المواطنة الفاعل في مواجهة ظاهرة التلوث وكيفية معالجتها بطرق مستدامة، مع التأكيد على أهمية التنسيق بين أفراد المجتمع والسلطات المحلية لتحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك تُبرز الدراسة أهمية استكشاف دور المواطنة خاصة البيئية منها والمشاركة المجتمعية في تحسين جودة الحياة في المدن، مما يعزز الجهود المبذولة لمواجهة التحديات البيئية وبناء مدن أكثر استدامة .

خامسا : أهداف الدراسة

- معرفة الآثار السلبية الناتجة عن تلوث البيئة بهدف تعزيز الوعي البيئي وتقليل تأثيراته السلبية على البيئة.
- معرفة كيف يساهم الوعي البيئي للسكان في حماية البيئة الحضرية من التلوث .
- معرفة المشكلات الرئيسية المتعلقة بتلوث البيئة الحضرية في منطقة البحث لتمكيننا من تشخيص مواقع التلوث وأبعاده.
- معرفة دور المشاركة المجتمعية في مواجهة التلوث من جهة، و حماية البيئة الحضرية من جهة أخرى ، بما يتماشى مع تحقيق مواطنة بيئية فعالة.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

سادسا : أسباب اختيار الموضوع

1. يرتبط هذا الموضوع بتخصصنا العلمي، مما يجعل من الضروري دراسة العلاقة بين الأوساط الحضرية والبيئة، حيث تعد البيئة من أبرز المجالات المؤثرة في الحياة الحضرية.
2. يتميز الموضوع بأهمية خاصة من خلال دراسة نتائج دور المواطنة في نشر الوعي بحماية البيئة ومن خلالها المحافظة على الصحة العامة للأفراد وجمالية المدينة.
3. تهدف الدراسة إلى دعم الثقافات التي تعزز الموروث البيئي وتعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات المحلية.

سابعا : تحديد مفاهيم الدراسة

1. مفهوم المواطنة :

• المواطنة لغة :

تعود الكلمة الإنجليزية "Citizen" أو الفرنسية "citoyen" إلى الكلمة الإغريقية القديمة "Civis" ، التي تعني الشخص القاطن في المدينة (Civitas)

كما ترتبط كلمة "Civis" بمعنى مواطن بكلمة "Civil" في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، والتي تعني مدني و كلمة "مدني" تشير إلى مجتمع منظم في العلاقات بين الأفراد والدولة وفقاً للقانون، أما في اللغة العربية تستمد كلمة "مواطن" من كلمة "الوطن" . (عيساوة وهيبة، أكتوبر 2019 ، ص 99)

• المواطنة إصطلاحاً :

تشير المواطنة إلى العلاقة بين الفرد (الطرف الطبيعي) والدولة (الطرف المعنوي والسياسي) حيث يشعر الفرد بالولاء والانتماء للدولة، والتي تقدم له الحماية في المقابل ، تحدد هذه العلاقة الحقوق والواجبات المتبادلة والتي تُعرف من خلال التنشئة الاجتماعية، مع أهمية المشاركة في المجتمع. (الخالد غسان، 2012 ، ص 118).

و يقترن المفهوم المعاصر للمواطن بجملة من مقومات تتلخص في : (بودن آمنة، 2016-2016،

ص 108)

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

- توفر الإحترام المتبادل بين المواطنين، أن يتضمن دستور الدولة ما يضمن للمواطنين الإحترام والحماية وصيانة كرامتهم، وتقديم الضمانات القانونية لحفظ الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى إعطائهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية .
- الإعتدال والتوازن في السلوك والعمل .
- إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الإجتماعية واحترام الأقلية وتكافؤ الفرص .

• التعريف الإجرائي للمواطنة :

تتجلى المواطنة في مشاركة الفرد مع الآخرين، حيث يتشارك الأفراد في الالتزام بنظام قيمي يجمع بين الحقوق والواجبات يرتبط بتطور الإنسان وسعيه لتحقيق المزيد من الحرية والمساواة والكرامة، مما يعكس احترام الذات والمحيط وتحقيق الإنسانية.

2. البيئة :

• البيئة لغة :

جاء في لسان العرب لابن منظور، أن كلمة بيئة اشتقت من فعل "بَوَّأ" وجاء فيها: "بَوَّأ له مَبْأً: هَيَّأ له منزلاً يقيم فيه. وتَبَوَّأ المكان: تَمَكَّنَ فيه، وأقام." ومنه اشتقت كلمة **البيئة** بمعنى: **المكان الذي يَتَبَوَّؤُهُ الإنسان ويعيش فيه ، إذن البيئة في أصلها اللغوي تدل على المكان والمقام الذي يُهَيَّأ للعيش والإقامة، ثم تطوَّر معناها ليشمل المحيط الطبيعي والاجتماعي الذي يؤثر في الإنسان ويتأثر به. (ابن منظور.2008، ص491).

كما ورد في المعجم الوسيط أن البيئة مشتقة من الجذر (ب و أ)، وجاء فيها: "البيئة: ما يُحيط بالإنسان من موجودات، من ماءٍ وهواءٍ وكائناتٍ حية وغير حية، تؤثر في الإنسان ويؤثر فيها." (إبراهيم أنس.2004، ص70)

كلمة (البيئة) مشتقة من الفعل الرباعي (بَوَّأ) ومنها قوله تعالى: " واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتختون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

تعثوا في الأرض مفسدين". (سورة الأعراف، الآية 74) ويقال لغة تبوات منزلا بمعنى هيات ومكنت لي فيه.

• تعريف البيئة اصطلاحا :

يمكن تعريف البيئة بأنها الإطار الذي يحيط بالكائن الحي، ويضم العوامل الحيوية وغير الحيوية كما تدرس البيئة العلاقة بين المشاكل البيئية والمشاكل الاقتصادية نظراً لارتباطهما بنواحي الحياة التي تؤثر على الإنسان.

وقد أكد الدكتور "عادل مشعان" في تعريفه للبيئة أنها : " كل العناصر الطبيعية والحياتية التي تتواجد حول وعلى سطح وداخل الكرة الأرضية، بما في ذلك الغلاف الغازي ومكوناته المختلفة، والمصادر الطبيعية والطاقة، والغلاف المائي وما يحتويه، وسطح الأرض وما يعيش عليها من نباتات وحيوانات، بالإضافة إلى الإنسان في تجمعاته المختلفة." (عادل مشعان ربيع وآخرون ، 2008 ، ص 29)

• التعريف الإجرائي للبيئة :

يمكنني تبني تعريف للبيئة على أنها كل ما يحيط بالإنسان من عناصر تؤثر على صحته، بما في ذلك المكونات الحية ، فالكلمة "بيئة" تشمل مدينة بأكملها، بما فيها مساكنها وشوارعها وأنهارها وآبارها وشواطئها، كما تشمل ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب وما يلبسه من ملابس، بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية.

3. التلوث البيئي :

• التلوث لغة :

إن التلوث يُشير إلى حالة الضعف أو عدم الاكتمال، حيث يُستخدم مصطلح "لوث" لوصف الرجل الذي يعاني من ضعف في العقل، ويعني ذلك حماقة. بمعنى آخر، فإن كلمة "تلوث" في اللغة مأخوذة من "لوث"، حيث يُقال إن الشيء قد خُلط بشيء آخر ، على سبيل المثال، يمكن أن يتلوث الطين بالتبن أو الجص بالرمل، أو يُقال إن الثياب قد لوثت بالطين بمعنى لطخت بها. كما

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

يُشير تلوث الماء إلى كدره، في حين أن تلوث الماء والهواء يعني خلطهما بمواد غريبة وضارة. (د. محمد سعيد عبد الله الحميدي، 2008، ص33)

• التلوث إصطلاحاً :

عُرِّفَ التلوث بأنه حدوث تغيير أو إفساد في خصائص عناصر المنظومة البيئية، حيث تتحول هذه العناصر من عناصر مفيدة تدعم الحياة إلى عناصر ضارة، مما يفقد المنظومة البيئية قدرتها على إعالة الحياة ، و ينتج التلوث عن حدوث خلل في الحركة التوافقية بين مجموعة العناصر المكونة للنظام الإيكولوجي، مما يؤدي إلى فقدان القدرة على إعالة الحياة دون حدوث مشكلات. (محمد سعيد عبد الله الحميدي، 2008، ص37)

• التلوث البيئي إصطلاحاً :

هو أي تغيير نوعي أو كمي في مكونات البيئة، سواء كانت إحيائية أو غير إحيائية، يُعتبر تلوثاً إذا كان هذا التغيير خارج نطاق التذبذبات الطبيعية. ويؤدي هذا التغيير عادةً إلى تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على النظام البيئي . (د. محمد سعيد عبد الله الحميدي، 2008، ص50)

و تلوث البيئة هو تغيير غير مرغوب فيه في الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو الإحيائية للبيئة الطبيعية وينشأ بشكل أساسي من النشاط البشري ، وعلى الرغم من أن التلوث الطبيعي، مثل الذي تسببه البراكين والزلازل على مر العصور لم يؤثر بشكل كبير على قدرة البيئة على التكيف والاستمرار، فإن التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية قد تجاوز قدرة البيئة على التعامل معه أو التكيف بنفس الكفاءة. (إحسان علي محاسنه، 1991، ص 57)

• التعريف الإجرائي للتلوث البيئي :

هو "إدخال الإنسان في البيئة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لمواد أو طاقة تؤدي إلى نتائج ضارة، هذه النتائج قد تعرض صحة الإنسان للخطر أو تلحق الضرر بالمصادر الحياتية أو النظم البيئية، كما تُحل بتجربة الاستمتاع بالوسط الطبيعي أو تعرقل الاستخدامات الأخرى المشروعة للبيئة".

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

4. البيئة الحضرية :

• البيئة الحضرية إصطلاحاً :

تمثل البيئة الحضرية مجموعة من النظم المتنوعة التي تعمل جنباً إلى جنب، حيث تعتبر المدينة بيئة لها خصوصيتها، فهي تتكون من عدد من الأنظمة البيئية الحضرية التي تعمل كدالة لأسلوب معيشة سكانها وأفكارهم وتقاليدهم ومعارفهم الرمزية. (هشام عبود الموسي، بدر صلاح يعقوب، 2006، ص96)

وتُعرف البيئة الحضرية أيضاً بأنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان المتحضر، حيث يحصل على عناصر ومقومات حياته الأساسية، ويمارس فيه مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي يؤثر فيه ويتأثر به. (محمد منير حجاب، 1999، ص 23)

• التعريف الإجرائي للبيئة الحضرية :

البيئة الحضرية تعبر عن نظام اجتماعي يتكون من كثافة عالية من الأفراد الذين يسعون لتحقيق أهداف مشتركة. يمارس هؤلاء الأفراد مجموعة من الأنشطة الصناعية والخدمية ضمن حدود جغرافية معينة.

ثامناً : الدراسات السابقة

- الدراسة الأولى : تحت عنوان "مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية بمدينة قسنطينة" (لقمان ردا ف ، 2006/2007)، كذاكرة مكملة لشهادة الماجستير تخصص علم إجتماع حضري ، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية في منطقة البحث، بالإضافة إلى دراسة مصادر التلوث ومسبباته، وآثار التلوث بالنفايات المنزلية أين تسعى الدراسة إلى تعزيز الوعي البيئي وتقليل آثار التلوث قدر الإمكان.

كما حاول الباحث استكشاف أساليب مواجهة التلوث بالنفايات المنزلية من خلال اعتماد المسح الاجتماعي بالعينة في الدراسة ، وهو أحد تطبيقات المنهج الوصفي باستخدام

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

العينة العشوائية الطبقية المنتظمة ، أين تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى خمس مقاطعات، حيث تضم كل مقاطعة مجموعة من البنايات، واستند أيضاً إلى مجموعة من الوثائق والسجلات، بالإضافة إلى المقابلات غير المقننة، والملاحظة البسيطة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أدى انتشار النفايات وزيادة معدلاتها إلى تدهور البيئة الحضرية.
- ✓ يرتبط سوء تسيير النفايات ارتباطاً مباشراً بعرقلة الإدارة الجيدة لها، مما يؤدي إلى تشويه جمالية المحيط.
- ✓ يساهم انتشار القمامة واكتظاظ المناطق السكنية في عكس سلوك الأفراد تجاه البيئة التي يعيشون فيها.
- ✓ تؤدي هذه السلوكيات البيئية السلبية إلى عرقلة إدارة النفايات بشكل جيد.
- ✓ يعتبر التخلص من النفايات ومواجهتها بطرق علمية حديثة أمراً ضرورياً للحد من انتشارها، كما يمكن الاستفادة منها لأنها تشكل مصدراً اقتصادياً هاماً.

- الدراسة الثانية : رسالة ماجستير بعنوان "النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية: دراسة ميدانية بحجى حملة بمدينة باتنة" ، للطالبة مسعودة عطال، بجامعة لحاج لخضر باتنة، لسنة 2009/2008.

ركزت الدراسة على تلوث المحيط في الأحياء المختلفة، وخاصة النفايات المنزلية. طرحت الطالبة سؤالاً رئيسياً يتعلق بـ "ما طبيعة العلاقة بين النمو الحضري غير المخطط وطبيعة الثقافة البيئية للسكان في ظهور مشكلات البيئة الحضرية؟"

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي، واستخدمت أسلوب العينة العشوائية المنتظمة. لجمع المعلومات، استخدمت الملاحظة والمقابلات (المقابلة العامة والمقابلة الموجهة) والاستماعات ، كما قامت الطالبة بتقنية المقابلة مع عينة من مسؤولي

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

وموظفي البلدية والمجلس الشعبي البلدي، بالإضافة إلى مسؤولين في مكتب الدراسة الاقتصادية والتقنية.

وتعتبر هذه الدراسة تحليلاً سوسيوولوجياً متكاملًا، حيث لم تعالج التلوث كظاهرة تقنية أو بيئية فحسب، بل تم ربطه بالهياكل الاجتماعية والثقافة البيئية والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وهو ما يجعل هذه الدراسة مرجعاً مهماً يُثري البحث حول دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث، من خلال التركيز على البعد الاجتماعي والثقافي كمحددات أساسية للسلوك البيئي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت فيما يلي:

- ✓ النمو الحضري غير الموجه: أظهر القسم الأول أن النمو الحضري غير الموجه وغير المتحكم فيه يرتبط بظهور مشكلات البيئة الحضرية، حيث بينت الدراسة الميدانية تدني المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تدني مستوى الخدمات والمرافق العامة في حي الدراسة.
- ✓ الثقافة البيئية: أشار القسم الثاني إلى أن طبيعة الثقافة البيئية لدى سكان الأحياء غير المخططة تؤثر على مشكلات البيئة الحضرية، من خلال النتائج المتوصل إليها تبين ما يلي:
 - يضع السكان النفايات المنزلية في أماكن محددة بالحي، لكنهم لا يهتمون بوضعها أمام أبوابهم حتى مرور الشاحنة الخاصة بجمع النفايات، مما يعوق عمل عمال النظافة.
 - يعبر معظم أفراد مجتمع البحث عن اعتقادهم بأن عمال النظافة لا يقومون بواجبهم في تنظيف الحي.
 - عدم وجود جمعيات توعية تعنى بالبيئة وتعمل على الحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث الناتج عن انتشار النفايات المنزلية في أرجاء الحي.
 - فيما يتعلق بحملات التنظيف التي تقوم بها البلدية، كانت إجابات معظم أفراد العينة سلبية، حيث أشاروا إلى أن عمال النظافة لا يقومون بحملات تنظيف في الحي، مما يؤدي إلى تراكم النفايات المنزلية.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

التعقيب على الدراسات :

- أوجه التشابه:

• التركيز على مشكلة تلوث البيئة :جميع الدراسات تركزت على تلوث المحيط الحضري وتلوث البيئة الحضرية نتيجة النفايات.

• الإجراءات المنهجية :استفدنا من نواحي المنهجيات المستخدمة في الدراسات الميدانية، مثل المنهج المستخدم وقراءة الأفكار التحليلية.

• أدوات جمع البيانات :تم الاعتماد على أدوات مثل الاستبيان وأداة الملاحظة.

- أوجه الاختلاف:

• العينة المستخدمة :على الرغم من وجود عينات مشابهة، إلا أن الأنواع اختلفت بين دراسة وأخرى.

• الأدوات الأخرى :لم نعتمد على المقابلة في موضوع دراستنا، وهو ما يعد اختلافاً عن بعض الدراسات السابقة.

• ركزت الدراسات السابقة على التلوث بالنفايات المنزلية أما دراستنا ستتناول التلوث عموماً بشتى بأنواعه.

- أوجه الاستفادة :

من خلال تفحص الدراسات السابقة، لاحظنا أن أوجه الاستفادة منها يتجلى في :

1. التأكيد على أهمية الوعي البيئي كمحور أساسي في الحماية من التلوث: كلا الدراستين (رداف لقمان، عطل مسعودة) أبرزتا ضعف الوعي البيئي لدى السكان، خاصة في ما يتعلق بالتعامل مع النفايات.

هذا يدعم فرضية دراستنا التي تعتبر الوعي البيئي من مخرجات المواطنة البيئية، ويعزز الحاجة لنشر ثقافة بيئية تحث على السلوك الإيجابي تجاه المحيط الحضري.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

2. إبراز العلاقة بين السلوكيات الفردية والتدهور البيئي: توصلت الدراسة إلى أن السلوكيات البيئية السلبية للسكان (مثل رمي النفايات عشوائياً، أو سوء التقدير لدور عمال النظافة) تؤدي إلى تفاقم مشكلات البيئة الحضرية.

وهذا يتقاطع مع مؤشرات بعد "السلوكيات البيئية" في دراستنا، ويؤكد على ضرورة تبني سلوكيات مواطنة بيئية مستدامة.

3. الربط بين ضعف الثقافة البيئية والمشاركة المجتمعية المحدودة: أشارت دراسة (عطال مسعودة) إلى غياب الجمعيات والمبادرات المجتمعية البيئية، ما يدل على ضعف في المشاركة المجتمعية في التصدي لمظاهر التلوث.

وتُبرز دراستنا هذا البعد الاجتماعي كمحور مركزي، ما يعزز ضرورة تفعيل روح المبادرة والتطوع والتعاون المحلي.

4. أهمية التخطيط الحضري في دعم أو إضعاف الممارسات البيئية الجيدة: دراسة (عطال مسعودة) بينت أن النمو الحضري غير المخطط يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي، نتيجة ضعف في البنية التحتية والخدمات، مما يعكس دور السياسات الحضرية في خلق بيئة داعمة للمواطنة البيئية.

وتفيد دراستنا من هذه النقطة في توجيه التوصيات نحو التكامل بين السياسات البيئية والتنمية الحضرية.

5. استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوظيف أدوات ميدانية فعالة: الدراسة استخدمت المنهج الوصفي بالعينة والمقابلات والملاحظة، ما يقدم دليلاً على أهمية الجمع بين الأدوات الكمية والكيفية في تحليل سلوك السكان نحو البيئة، وهو ما يُمكن توظيفه في دراستنا الميدانية بحج المستقبل.

6. الحاجة إلى استثمار النفايات كمورد بدل النظر إليها كمشكلة فقط: أشارت دراسة قسنطينة إلى أن النفايات تُعد مصدراً اقتصادياً يمكن استثماره.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

يمكن الاستفادة من هذا في توجيه التوصيات في دراستنا نحو تشجيع السلوك البيئي المسؤول

الذي لا يكتفي بالتقليل من النفايات، بل يدفع نحو إعادة التدوير والمبادرات الخضراء.

تاسعا: المقاربة النظرية

في دراستنا اعتمدنا على " نظرية الإيكولوجيا الحديثة " كإطار نظري لفهم التفاعلات بين الإنسان والبيئة في السياق الحضري ، وتُعتبر هذه النظرية مناسبة لتحليل الموضوع، حيث تركز على العلاقات المتبادلة بين المكونات الاجتماعية والطبيعية للمدينة، وتبرز كيف تُشكل هذه العلاقات النماذج الإيكولوجية الحضرية.

وتقوم هذه النظرية على أن كل مجتمع يمثل نموذجاً إيكولوجياً خاصاً به، وتختلف المجتمعات في مدى وضوح هذا النموذج ، لذا من الضروري أن تُظهر كل مدينة نشاطها الفريد الذي يميزها عن غيرها وهذه النماذج الإيكولوجية هي نتيجة للعلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة، حيث يُعتبر أي مجتمع مركباً من تفاعلات بين العناصر الثقافية والطبيعية ولا تتكون هذه النماذج بشكل عشوائي، مثل أساليب استخدامنا للأرض، بل تتشكل من خلال عمليات السوق. (محمد الجوهري، 1997، ص 65)

مع تطور مدرسة الايكولوجيا الحضرية ظهرت ثلاث نماذج نظرية تعكس النمط الإيكولوجي للمدينة ، يمكننا الإشارة إلى هذه النماذج في سياق علاقتها بنمط استغلال المكان على النحو التالي : (السيد جنفي عوض، 1997، ص 104).

1. نظرية الدوائر المركزية :

تُعرف هذه النظرية أيضاً بالنموذج الدائري المتراكم، وقد اقترحها أرنست برجس (Ernest Burgess) في دراسته حول أنماط النمو الحضري وتركيب الوظائف في مدينة شيكاغو (عبد المنعم شوقي ، ص 137)، وتُعتبر هذه النظرية من أكثر النماذج شيوعاً في العديد من المجتمعات.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

يتكون النموذج من خمس دوائر تتوسع خارج المركز، حيث تُعتبر هذه الدوائر مناطق تتخذ من المركز محوراً أساسياً لها، بناءً على الوقت ونفقات النقل من وإلى نقطة المركز ، المناطق الخمس مُرتبة كالتالي:

أ. منطقة الأعمال :المركز التجاري النشط.

ب. منطقة السكن المتدهور :المناطق التي تعاني من تدهور في البنية التحتية.

ج. مناطق إسكان العمال :المناطق التي يسكنها فئة العمال.

د. منطقة سكن الطبقات العليا :الأماكن المخصصة للطبقات الاجتماعية الراقية.

هـ. منطقة المواصلات والاتصالات :المناطق التي تركز على البنية التحتية للنقل والاتصالات.

تُظهر هذه المناطق عدم التجانس نتيجة تأثير العوامل الطبيعية على المظهر الخارجي واستخدام الأرض ، وقد وُجّهت انتقادات عديدة إلى نظرية الدوائر المتراكمة، من بين هذه الانتقادات صعوبة انتقال بعض الاستخدامات العامة من نطاق لآخر لإفساح المجال لوظائف جديدة ، كما أن موضع الصناعة الثقيلة الذي اعتبره برجس عامل تشويه و قد لا يكون كذلك في بعض المدن، حيث توجد علاقات واضحة بين المصانع ومساكن العمال وذوي الدخل المحدود. (محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 65)

كان اعتقاد برجس أن نموده يمكن أن يتناسب مع العديد من دول العالم، لكن الدراسات أثبتت عكس ذلك، فقد أظهرت دراسات على بعض المدن الغربية عدم توافقها مع هذا النموذج، مثل دراسة "دافي" لمدينة نيو هيفين ودراسة "هاجيرتي" لثماني مدن أمريكية كبرى، أين أظهرت دراسة "هاجيرتي" وجود علاقة إيجابية بين المسافة من مركز المدينة التجاري والحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، بينما لم تثبت نتائج دراسة "دافي" أي دعم لنظرية برجس. (حنفي عوض، المرجع السابق، ص 166)

كما قام "ولتر فيري" بانتقاد نظرية الايكولوجيا الإنسانية الكلاسيكية التي قدمها برجس، حيث أشار إلى أن العوامل الاقتصادية ليست العامل الوحيد المؤثر في أنماط توزيع السكان، بل إن القيم

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

الثقافية تلعب دوراً كبيراً في تحديد ظاهرة التوزيع في المدن الكبرى. (حنفي عوض، المرجع السابق، ص 167)

يمكن تطبيق هذه النظرية على ولاية خنشلة من خلال تحليل توزيع المناطق الحضرية حول المركز التجاري للمدينة ، على سبيل المثال قد تُظهر المناطق القريبة من المركز تراكماً للنفايات بسبب الكثافة السكانية العالية، بينما تُعاني المناطق الطرفية من نقص في الخدمات البيئية ، هذا التوزيع غير المتجانس يُظهر أهمية دور المواطنة في تعزيز الوعي البيئي وضرورة التنسيق بين السلطات المحلية والمجتمع لتحسين إدارة النفايات.

2. نظرية القطاع : اقترح هذه النظرية "هومر هويت (Homer Hoyt) " بعد دراسة 142 مدينة من حيث إيجارات المساكن وخصائصها. تشير هذه النظرية إلى أن نمو المدينة يحدث على شكل قطاعات يبدأ من مركز معين، مُشكلاً ربع دائرة، حيث ينتشر استخدام الأرض من المركز على شكل قطاعات. (عبد المنعم شوقي، المرجع السابق ، ص 139)

استند "هومر" في نموذج القطاعي إلى فكرة أن توزيع المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخل الأفراد (حنفي عوض، المرجع السابق، ص 167)، ومن هنا قام بتقسيم القطاعات إلى:

- أ. منطقة رجال الأعمال المركزية :حيث تتركز الأنشطة التجارية.
 - ب. منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة :التي تشمل الأنشطة الاقتصادية المتوسطة.
 - ج. منطقة سكن الطبقات الغنية :التي تُخصص للطبقات الاجتماعية الراقية.
 - د. منطقة الصناعات الثقيلة :التي تتركز فيها الصناعات الكبيرة ذات الأثر البيئي
- تُعتبر المحاولات التي قدمها "هومر هويت" لإيضاح النمط الإيكولوجي وفقاً لنظرية القطاع إسهاماً هاماً في تطوير الدراسات الحضرية للمدن ، حيث يرى هويت أن المدينة ليست مجرد حلقات دائرية تُركز حول المركز التجاري بل هي مجموعة من القطاعات التي تنتشر حول هذا المركز.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

و ركز هويت على أهمية الطرق الرئيسية والسريعة في نمو هذه القطاعات بالإضافة إلى اختلاف استخدام الأرض بناءً على الأنشطة التجارية والصناعية التي تُقام ، بناءً على ذلك قسم هويت المناطق السكنية في المدينة إلى ثلاث قطاعات رئيسية: (حنفي عوض، المرجع السابق، ص 168)

1. قطاعات الإيجارات المنخفضة: التي يقطنها العمال وذوو الدخل المحدود.

2. قطاعات الإيجارات المتوسطة: التي تسكنها الجماعات ذات الدخل المتوسط.

3. قطاع الإيجارات العالية: الذي يسكنه الأثرياء.

بحسب هذه النظرية تُعتبر الطرق الرئيسية والسريعة ومستوى السكان الاجتماعي والاقتصادي من العوامل الأساسية التي تفسر نشوء هذه القطاعات السكنية، على عكس ما نصت عليه نظرية برجس التي ركزت على المسافة من مركز المدينة.

تُساعد هذه النظرية في فهم كيفية توزيع المناطق السكنية والصناعية في ولاية خنشلة ، على سبيل المثال قد تتركز الصناعات الثقيلة في قطاعات معينة، مما يؤدي إلى زيادة التلوث في تلك المناطق، هنا يمكن للمواطنة الفاعلة أن تلعب دوراً في الضغط على السلطات لتنظيم هذه الأنشطة الصناعية وتقليل أثارها البيئية.

3. نظرية النويات المتعددة:

اقترح هذه النظرية كل من "تشونسي هاريس" و"إدوارد أولمان (Ullman and Harris)" ، حيث تنمو المدينة على شكل مراكز فرعية كل منها له مركز خاص بها ، يُعتبر هذا النموذج شائعاً في المدن الكبرى. (محمد الجوهري ، مرجع سابق ، ص 66)

تشير نظرية النويات المتعددة إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة، بل على عدة نوى. لذلك، تنمو العديد من المدن حول أكثر من نواة أو مركز، وفي بعض الحالات، قد تكون هذه النوى مرتبطة بنشأة المدينة ، تشمل هذه النظرية عدة مناطق رئيسية، وهي: (حنفي عوض، المرجع السابق، ص 169)

أ. منطقة رجال الأعمال المركزية: تتركز فيها الأنشطة التجارية الأساسية.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

ب. منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة : حيث تُمارس الأنشطة الاقتصادية المتوسطة.

ج. منطقة سكن الطبقات الفقيرة : التي يسكنها ذوو الدخل المحدود.

د. منطقة سكن الطبقات المتوسطة : التي تسكنها الجماعات ذات الدخل المتوسط.

هـ. منطقة سكن الطبقات الغنية : حيث تعيش الطبقات الراقية.

و. منطقة صناعية : تتركز فيها الصناعات الثقيلة.

ز. منطقة تجارية : تُخصص للأنشطة التجارية المتنوعة.

ح. منطقة صناعية سكنية : التي تجمع بين السكن والأنشطة الصناعية.

ط. منطقة صناعية صناعية : حيث تتركز الأنشطة الصناعية المتنوعة.

تُعتبر هذه النظرية مناسبة لتحليل المدن التي لديها أكثر من مركز حضري مثل ولاية خنشلة ، و يمكن أن تُظهر الدراسة كيف تؤثر النويات المتعددة (مثل المراكز التجارية والصناعية) على توزيع التلوث في المدينة، المواطنة الفاعلة هنا يمكن أن تُسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية لمواجهة التحديات البيئية في كل نواة على حدة.

4. نظرية النجمة:

قدم "هونت (Hunt) " في عام 1903 نظرية المدينة التي تتوسع على شكل نجمة والمعروفة باسم نظرية النجمة للإيكولوجيا الحضرية ، تُعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات الإيكولوجية حيث لاحظ هونت أن المدن تتوسع من المركز على طول خطوط المواصلات، مما يؤدي إلى تشكيل نمط يشبه النجمة أو الأخطبوط ، وتتسم هذه النظرية ب : (لوجلي صالح الزوي 2002، ص ص ،

(130 - 131)

أ. التوسع حول المركز : تنتشر المدينة على طول خطوط المواصلات، حيث تملأ الفجوات التي

تظهر بين أذرع النجمة بالمباني، مع التركيز على ملء نقاط رؤوس النجمة أولاً.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

ب. تأثير وسائل النقل : كانت هذه الوضعية صحيحة بشكل كبير قبل انتشار صناعة السيارات. في المدن التي تعتمد على وسائل النقل العامة، مثل القطارات، تميل المنازل إلى التجمع بالقرب من المحطات.

ج. اختيار الموقع : في ظل وجود وسائل النقل العامة، يكون بعد المسافة عن وسط المدينة أقل أهمية مقارنةً بالمسافة عن محطة القطار.

د. تغير الأنماط : مع انتشار استخدام السيارات، يتم ملء المسافة بين خطوط السكك الحديدية، حيث يفضل معظم السائقين الطرق السريعة مع توقفات من حين لآخر.

لا تزال مبادئ نظرية النجمة قابلة للتطبيق، ولكن بحماس أقل، لأن وجود أو غياب شكل النجمة يمكن تحديده بواسطة نمط المواصلات المعتاد في المدينة.

تُساعد هذه النظرية في فهم كيفية تأثير شبكات النقل على توسع المدينة وتوزيع التلوث، في ولاية خنشلية يمكن أن تظهر الدراسة كيف تؤثر الطرق الرئيسية على انتشار التلوث، وكيف يمكن للمواطنة أن تسهم في تعزيز استخدام وسائل نقل أكثر استدامة.

5. نظرية التحليل المتدرج :

تمثل هذه في كونها على النقيض من نظرية النوايا المتعددة، حيث تعتمد في دراستها على الكمية وليس على الكيفية ، أين تتميز بالسمات الرئيسية الآتية: (محمد السيد غلاب، 1972، ص 29).

أ. التحليل الكمي : تركز نظرية النجمة على القياسات الكمية للظواهر الحضرية، مما يعني أنها تدرس الأنماط والمظاهر المرفولوجية في المدن بشكل عددي.

ب. التغير في الظواهر : تفترض النظرية أن عددًا من الظواهر المرفولوجية في المدن المتشابهة تختلف في نتائجها المنطقي بناءً على المسافة عن وسط المدينة.

ج. العلاقة بين الظواهر : تركز الدراسة على العلاقات القائمة بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المختلفة الموجودة في أجزاء المدينة، بدلاً من دراسة تطور المدينة بشكل منفصل.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

تشير هذه النظرية إلى أهمية فهم العلاقة بين المكونات المختلفة للبنية الحضرية وكيف تؤثر المسافة عن المركز على تلك العلاقات، مما يعكس تبايناً في الأنماط والتوزيع داخل المدينة. تُساعد هذه النظرية في تحليل العلاقة بين المسافة من المركز ودرجة التلوث، على سبيل المثال قد تُظهر الدراسة أن المناطق القريبة من المركز تُعاني من تلوث أعلى بسبب الكثافة السكانية والأنشطة التجارية، بينما تُعاني المناطق الطرفية من تلوث أقل ولكنها تُواجه نقصاً في الخدمات البيئية. يبدو أن النظريات الثلاثة الأولى في تفسيرها لنمو المدن تكمل بعضها البعض بدلاً من أن تكون متعارضة، هذه النظريات تقدم رؤى مهمة لفهم تطور العديد من المدن القديمة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. نظرية النمو المركزي:

- تفسر هذه النظرية تطور المدن التي تقع على أحد الأنهار، حيث تنمو على كلا الضفتين، كما هو الحال في مدن مثل لندن وباريس وموسكو.
- في مدينة شيكاغو، على الرغم من أنها تتبع نموذجاً مختلفاً، إلا أن هذا النموذج قد أُخذ بعين الاعتبار في دراسة نموها العمراني.

2. نظرية القطاعات:

- تسهم هذه النظرية في تفسير تأثير تركيب شبكة الطرق في المدن، خاصة بعد ظهور السيارات وزيادة أعدادها.
- بعد هدم أسوار المدن القديمة، تداخلت الشوارع الحديثة، مما أدى إلى نمو يمتد على محاور معينة مع التركيز على أهمية الطرق بالنسبة للسيارات.

3. نظرية النويات المتعددة:

- تشير هذه النظرية إلى أن بعض المدن، مثل لندن، قد يكون لها أكثر من نواة عمرانية.
- في حالات أخرى، يمكن أن تظهر النوى الجديدة نتيجة لانتقال بعض الأنشطة من المدينة الأم.

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظريات، والتي تشير إلى عدم قدرتها على تقديم تفسير شامل لاختلاف توزيع السكان في الأحياء، إلا أن هذه النماذج مجتمعة توفر تصوراً شاملاً عن الظاهرة الحضرية.

يتفق معظم المهتمين بالدراسات الحضرية على أن هذه النظريات الإيكولوجية الثلاثة تحمل نوعاً من المصادقية ، فهي صحيحة إلى حد ما، وتكمل بعضها البعض لتقديم فهم عميق لتوزيع السكان ونموهم في المدن.

من جهة أخرى تكشف هذه النظريات الإيكولوجية الحضرية مجتمعة عن أن التحديات البيئية في ولاية خنشلة ليست عشوائية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية ، و من خلال فهم هذه التفاعلات يمكن تعزيز دور المواطنة في مواجهة التلوث وتحسين جودة الحياة في المدينة.

و عليه تُقدم نظرية الإيكولوجيا الحديثة والنظريات الإيكولوجية الحضرية المرتبطة بها إطاراً نظرياً شاملاً لفهم دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث ، و في ولاية خنشلة يمكن لهذه النظريات أن تُسهم في تحليل النموذج الإيكولوجي للمدينة وتقديم حلول عملية لتحسين جودة الحياة من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية والوعي البيئي.

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

يشكل الجانب النظري من الدراسة مرتكزاً أساسياً لفهم العلاقة بين التلوث البيئي والمواطنة البيئية في الوسط الحضري، من خلال تحليل العناصر المفاهيمية المرتبطة بكل منهما، والتفاعل القائم بين الظاهرتين ضمن السياق الاجتماعي والبيئي المعاصر.

يتم أولاً تناول التلوث من حيث أنواعه، مصادره، أسبابه، والمخاطر الناجمة عنه، باعتباره أحد التحديات البيئية الكبرى التي تواجه النسيج الحضري وتؤثر في جودة الحياة. ثم يتم التطرق إلى المواطنة البيئية باعتبارها بعداً قيمياً وسلوكياً يسهم في ترسيخ ثقافة بيئية مسؤولة لدى الأفراد. كما يتم التركيز على مساهمة المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث، عبر استعراض آليات التفعيل، الأبعاد المعززة لها، والدور الذي يمكن أن تضطلع به في السياسات البيئية، بما يعكس أهمية الانخراط المواطناتي الواعي كعنصر فاعل في الحد من التدهور البيئي وتحقيق الاستدامة.

أولاً / التلوث وحماية البيئة الحضرية

في ظل التوسع العمراني المتزايد أصبح التلوث البيئي من أبرز التحديات التي تواجه المدن المعاصرة، لما له من تأثير مباشر على صحة الإنسان وجودة الحياة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية حماية البيئة الحضرية كضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة.

أ- أنواع التلوث البيئي

من أهم أنواع التلوث البيئي ما يلي:

1. التلوث حسب طبيعته : نتعدد أشكال التلوث البيئي نتيجة الأنشطة البشرية المتزايدة، مما يحدث خللاً في التوازن الطبيعي ، وفيما يلي أبرز أنواعه التي تؤثر على البيئة وصحة الإنسان :

- التلوث البيولوجي: يعد التلوث البيولوجي من أخطر أنواع التلوث نظراً لما يشكّله من تهديد مباشر للصحة العامة والأنظمة البيئية، خاصة في المدن والمناطق الحضرية التي تعاني من ضعف أنظمة الرقابة الصحية. ويعرف على أنه " التلوث الناتج عن الأحياء التي إذا ما وجدت في مكان وزمان

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

غير مناسب أي بنسبة تزيد عن الحد الطبيعي تسبب أضراراً للإنسان والنبات والحيوان". (عارف صالح مخلف، 2007، ص 60).

وتعد الملوثة البيولوجية بما تحويه" من فطريات وبكتيريا وطحالب وطفيليات من أقدم الملوثة على وجه الأرض أي منذ 2000 مليون سنة، وللأحياء الدقيقة القدرة على إحداث الأمراض من خلال إنتاجها المواد السامة التي تدخل إلى الجسم الحي وتؤدي به إلى اضطرابات معينة قد تنهي حياته، وأبسط مثال على ذلك استخدامها في الحروب البيولوجية والجرثومية". (حسن أحمد شحاتة، 2000، ص 64).

ويمثل هذا النوع من التلوث تحدياً كبيراً للجهات المسؤولة عن حماية البيئة الحضرية، نظراً لصعوبة رصده واحتوائه مقارنة بأنواع التلوث الأخرى.

- التلوث الكيميائي: التلوث الكيميائي يُعد من أبرز أشكال التلوث المعاصر، نتيجة لتزايد عدد المركبات الكيميائية بشكل كبير، حيث يُقدَّر أنه تم تصنيع ما يقارب 10 ملايين مركب كيميائي، ويُعزى هذا التزايد إلى التقدم المستمر في مجال الكيمياء العضوية وغير العضوية، مما سهّل ابتكار مركبات جديدة ومتنوعة. وتنتشر هذه المواد الكيميائية في البيئة إما بشكل مباشر عبر النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية مثل التعدين، واحتراق الوقود، والعمليات الصناعية، أو بشكل غير مباشر من خلال استخدام المبيدات الحشرية، والمنظفات، والمذيبات، والأسمدة وغيرها من المواد ذات الاستخدام اليومي.

- التلوث الإشعاعي: يُعد التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث على الإطلاق، لما له من آثار مدمرة تمتد لتشمل الإنسان والبيئة وحتى الجماد، ويزداد خطره مع التطور التكنولوجي والصناعي المتسارع.

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

وهو عبارة عن " التلوث الناجم عن الإشعاعات الذرية والنووية، وهي الملوثات الأشد خطورة لأنها تفتك بالجماد والحياة على حد سواء، وقد قال أحد العلماء في تصريح أدلى به عام 1992 إن إطلاق صاروخ واحد في الفضاء الكوني يدمر مليون طن من الأوزون.

وترجع خطورة النفايات السامة المشعة إلى اتصافها بخاصيتين أساسيتين هما:

- أنها لا تتحلل أو تتحلل ببطء شديد، وعليه فإنها تؤدي بالكائن الحي إلى الموت البطيء.

- يأتي التلوث الإشعاعي عن كل الصناعات التي تقوم على الطاقة الإشعاعية، حتى جهاز التصوير بالأشعة السينية، هذا عدا التلوث الناجم عن شاشات أجهزة التلفزيون والإعلام الآلي وأجهزة التحكم عن بعد وتأثير الأجهزة التي تعمل بأشعة الليزر". (فتحي دردار، 2003، ص 100).

وتكمن الخطورة الكبرى في صعوبة السيطرة على هذا النوع من التلوث وامتداد آثاره لعقود طويلة، مما يتطلب وعياً بيئياً صارماً وإجراءات وقائية حازمة للحد من مخاطره.

2. التلوث حسب مصدره

يُصنّف التلوث البيئي أيضاً بحسب مصدره إلى نوعين رئيسيين، لكل منهما خصائصه وأسبابه وآثاره المختلفة على البيئة، ويُعد هذا التصنيف ضرورياً لفهم طبيعة الملوثات ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجتها.

- التلوث الطبيعي:

وهو التلوث الذي " يعد من المظاهر الطبيعية التي تحدث بين الفينة والأخرى كالزلازل والبراكين والصواعق وغيرها، كما تسهم بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار في إحداث بعض صور التلوث البيئي ". (فتحي دردار، 2003، المرجع السابق، ص 103).

الفصل الثاني : التآصيل النظري للدراسة

وعلى الرغم من أن مصدره طبيعي، إلا أن تأثيره على البيئة قد يكون شديداً، خاصة إذا اقترن بعوامل بشرية تزيد من هشاشة النظام البيئي.

- التلوث الاصطناعي

يعرف التلوث الاصطناعي على أنه " التأثير العكسي على نوعية البيئة والذي تسببه عمليات الإنتاج الصناعي ومؤسسات المعالجة الصناعية ". (فتحي دردار، 2003، المرجع السابق، ص 115).

ويمثل هذا النوع التهديد الأكبر للبيئة الحضرية، إذ يرتبط مباشرة بالنشاط البشري الحديث، ويستلزم تدخلاً فعالاً للحد من مخاطره والانتقال إلى نماذج إنتاج مستدامة.

تعد الأنشطة البشرية من أبرز العوامل المسببة للتلوث البيئي، إذ تختلف أشكالها ومصادرها، لكنها تنفق جميعاً في تأثيرها السلبي على عناصر البيئة وتوازنها الطبيعي، ويمكننا تقسيم الأنشطة الملوثة للبيئة إلى: (فتحي دردار، 2003، المرجع السابق، ص 116)

➤ الأنشطة الصناعية:

تُعتبر من أكثر الأنشطة شيوعاً في تسببها بالتلوث، نتيجة ما تطرحه من مخلفات ونفايات صلبة، سائلة، أو غازية في البيئة، وتؤدي هذه الملوثات إلى تدهور البيئة وتلحق ضرراً بالموارد الطبيعية من خلال تأثيرها على تركيبها وتكوينها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تصريف الفضلات الصناعية السائلة التي تحتوي على كميات كبيرة من المعادن الثقيلة إلى الأنهار دون معالجة، مما يؤدي إلى تلوث المياه بشكل مباشر وخطير.

➤ الأنشطة الزراعية:

يساهم الاستخدام المفرط والخطأ للمبيدات والأسمدة الكيميائية في تلوث البيئة الزراعية، حيث تُطلق هذه المواد بفعل الحرارة والضوء غازات تؤثر سلباً على الغلاف الجوي، كما أن هذه المبيدات

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

تقتل الكائنات الحية الدقيقة النافعة في التربة، مما يُحدث خللاً في توازنها البيولوجي ويؤثر على خصوبتها على المدى البعيد.

➤ الأنشطة الخدمية والترويحية

تُنتج هذه الأنشطة ما يُعرف بـ التلوث السكاني والحضري، والذي ينجم عن النفايات والفضلات المنزلية، مثل مياه الصرف الصحي، والمياه الثقيلة، والنفايات الصلبة، ويُعد هذا النوع من التلوث من أكثر التحديات التي تواجه المدن الحديثة، نظراً لكثافته وانتشاره وتأثيره المباشر على الصحة العامة والبيئة الحضرية.

3. التلوث حسب نطاقه الجغرافي:

وينقسم إلى نوعين هما :

- تلوث محلي : هو ذلك التلوث الذي يكون محصوراً سواء من حيث مصدره أو آثاره في منطقة معينة أو إقليم معين أو مكان معين كمصنع أو غابة أو بحيرة أو نهر داخلي.

- التلوث بعيد المدى : لا يقتصر هذا النوع من التلوث على مكان وجوده بل يمتد إلى 1 مناطق أخرى وينتشر مع الهواء والماء . (زين الدين عبد المقصود، 1998، ص 150).

4. التلوث حسب آثاره على البيئة

تتفاوت درجات التلوث وآثاره البيئية باختلاف حجم ونوعية النفايات المطروحة في الأنظمة البيئية، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مستويات رئيسية: (ينظر : عبد محمد العازمي، 2009، ص 57).

- التلوث المقبول:

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

وهو درجة محدودة من درجات التلوث لا يصاحبها عادة أخطار واضحة تمس مظاهر الحياة وغيرها على سطح الأرض، ومن ثم فهي درجة لا تتعدى كونها ظاهرة بيئية ومن هذا المنطلق فهي درجة معقولة من التلوث، ويمكن القول أن هذه الدرجة من التلوث كانت شائعة في بعض البيئات بالعالم قبل عصر الثورة الصناعية وكانت ناجمة عن مصادر تلوث غير صناعية، وكانت التنقية الذاتية قادرة على احتواء الملوثات المسببة لها بسرعة وعدم إتاحة الفرصة أمامها للوصول إلى الدرجة الخطيرة.

- التلوث الخطير

هو المرحلة التي تبدأ فيها الملوثات بإحداث اختلال واضح في توازن النظام البيئي، متجاوزة بذلك الحد الآمن، ارتبط ظهوره المبكر بالثورة الصناعية، وهو ما يزال ينتشر بشكل كبير في الدول الصناعية ويبدأ بالتوسع في غيرها بسبب استخدام الوقود الأحفوري والآلات الميكانيكية.

- التلوث القاتل

يُعد أخطر درجات التلوث، إذ تتجاوز فيه الملوثات الحد القاتل، وتؤدي إلى تدمير شامل للبيئة، ويُعتبر حادث تشرنوبيل النووي مثالاً حياً على هذه الدرجة، حيث أدى الانفجار إلى انهيار النظام البيئي، واحتاج إلى تدخل بشري طويل الأمد وتكاليف باهظة لإعادة التوازن البيئي.

ويؤكد هذا التصنيف الحاجة إلى الوعي البيئي والتخطيط الوقائي من أجل الحد من تطور التلوث إلى المستويات الخطيرة أو القاتلة، حفاظاً على البيئة والإنسان.

ب- مصادر التلوث البيئي

تنوع مصادر التلوث البيئي باختلاف طبيعتها ومجالاتها، ويُعد تصنيف هذه المصادر أمراً أساسياً لفهم كيفية نشأة التلوث وطرق الحد منه، ويمكن التمييز بين هذه المصادر من حيث وضوحها ومكان نشأتها، أو من حيث القطاع المسبب لها، أو من حيث حالتها الكيميائية.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

يمكن تقسيم ملوثات البيئة إلى قسمين مختلفين بالنظر إلى مصدر انبعاثه:

([/https://www.du.edu.eg](https://www.du.edu.eg))

- ذات المصدر الثابت : ويمكن تحديدها بسهولة كبيرة، مثل: الشاحنات التي ينبعث منها عادم أسود أو أبيض اللون، أو أنابيب تصريف المياه التي تصب الملوثة في الأنهار والبحيرات.

- غير محددة المصدر أو المصادر المنتشرة : أي لا يمكن تحديد نقاط انبعاثها بسهولة، كما يحدث عندما تحمل مياه الفيضانات ملوثات كثيرة التي ينتهي بها المطاف إلى الأنهار، دون القدرة على معرفة الأفراد أو المؤسسات أسباب وجودها.

كما يمكن تقسيم الملوثة حسب القطاع أو النشاط الذي ينتجها إلى:

- قطاع المواصلات: تحتوي المدن على كثير من السيارات والشاحنات التي تختلف في نوع وقودها، وتختلف حالتها الميكانيكية، وبالتالي تختلف نسبة الانبعاثات الضارة الصادرة عنها، ويدل تصاعد الدخان العادم على عدم صيانة المركبة بالشكل الصحيح، كما تُعد أعمار هذه المركبات واحدة من العوامل المؤثرة في نسبة الانبعاثات الضارة أيضاً؛ حيث تزداد كمية الانبعاثات عندما تكون أعمار السيارات أكبر، وتتفاقم هذه المشكلة بشكل كبير في الطرق ذات الكثافة المرورية والازدحامات المرتفعة.

- القطاع المنزلي: يشتمل هذا القطاع على العديد من أنواع الملوثة المختلفة التي تنبعث من المنازل بما في ذلك مياه الصرف الصحي، ومياه الغسيل والاستحمام، ومواد التغليف، وبقايا الطعام، وغيرها، وهي ملوثات بيئية منخفضة في حالة التعامل معها بشكل صحيح، إلا أن أضرارها البيئية ترتفع عندما يتم التخلص منها بطرق خاطئة، ويتسبب حرق الملوثة المنزلية بانتشار العديد من الغازات إلى الجو على شكل غاز ثاني أكسيد الكربون، ودخان.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

- القطاع الصناعي : يُشكل التلوث الذي ينشأ عن القطاع الصناعي مشكلة بيئية خطيرة، وتختلف أنواع التلوث التي تنتج عن هذا القطاع، فمنها: الأبخرة التي تتصاعد في السماء، وتعد مصانع المنسوجات، ودباغة الجلود، ومصانع الأغذية من أكثر القطاعات الصناعية التي تساهم في تلويث البيئة، حيث يتم تصريف المخلفات السائلة لهذه المصانع إلى المياه السطحية دون معالجة في أغلب الأحيان.

- القطاع الزراعي : حيث اقترن هذا النشاط باستخدام مواد كيميائية شديدة الضرر على البيئة بشكل عام، كالمخصبات والمبيدات التي تستخدم في الزراعة.

ويمكن تصنيف مصادر التلوث بناءً على الحالة الكيميائية إلى:

- ملوثات غازية، سائلة وصلبة، وهذه الأنواع ناجمة عن الأنشطة البشرية المختلفة كالنشاط الزراعي والصناعي، كما أن هذه الملوثات قد تنتج طبيعياً نتيجة انبعاث الغازات والأبخرة من البراكين، حرائق الغابات الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري أو من الزلازل والفيضانات البحرية أو النهرية.

وفي نفس الوقت قد تكون هذه الملوثات غير خطيرة وقابلة للتحلل البيولوجي، أو خطيرة، أو حتى شديدة الخطورة وغير قابلة للتحلل، وبالتالي يجب التخلص الآمن منها من خلال عمليات المعالجة أو إعادة الاستخدام، إعادة التدوير، الحرق أو الدفن في الأماكن المخصصة لذلك.

ويُعد هذا التنوع في المصادر تأكيداً على ضرورة تفعيل السياسات البيئية الوقائية، وتطبيق أنظمة المعالجة البيئية الصارمة، وتشجيع الوعي البيئي المجتمعي للحد من الأضرار بعيدة المدى على صحة الإنسان والبيئة.

ج- مسببات التلوث البيئي

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

يعتبر تدهور البيئة مرتبطاً بشكل وثيق بدرجة التقدم الحضاري للبشر، حيث تتباين طبيعة ومستوى التلوث حسب نوع وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها سكان المناطق الحضرية، إضافة إلى سرعة توسع العمران ومدى الالتزام بالقوانين والتنظيمات البيئية المعمول بها. كما يؤثر معدل الزيادة السكانية في هذه المناطق بشكل مباشر على حجم التلوث، وهناك عوامل أخرى متعددة تؤثر في هذه الظاهرة، ومن أبرزها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التصنيع:

يشكل قطاع الصناعة واحداً من القطاعات الحيوية التي تشهد نمواً متسارعاً، ويعتبر المصدر الأكبر لانبعاثات الملوثات البيئية على مستوى العالم، حيث أنه " يساهم لوحده بـ : 4/3 من التلوث الإجمالي المتسبب في التدهور البيئي، بالإضافة إلى ذلك أن أثره يلحق كل مكونات البيئة، فهو يلوث الأرض بإلقاء النفايات الصلبة ويلوث المياه بالنفايات السائلة و الجو بما يفرزه من غازات وغبار". (حميمص عزوز، 2001، ص 61).

ومن أهم مزار التلوث الصناعي تلك التي تتعلق بالمياه، والتي تسبب فيها مصارف مياه المصانع، وكذا تلوث الجو الناجم عن ملفوظات مادة ديوكسيد الكبريت (SO4) وأنواع الغبار مصانع الأسمت، وأكسيد الأزوت (NOX) المحروقات العضوية المتطايرة (COV) وأبخرة المعدن الثقيل و النفايات الصناعية. (تقرير وزارة التخطيط الإقليمي والبيئة، 2005، ص 207)

تعد المصادر الصناعية من أهم مسببات التلوث البيئي، ومن أبرزها مصانع الإسمنت التي تمثل مصادر كبيرة لانبعاث الغبار والغازات الناتجة عن احتراق الوقود في أفرانها الكلسية التي تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، وفي حال حدوث أعطال أو ضعف في كفاءة أجهزة التنقية

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

داخل هذه المصانع، كما هو الحال في العديد من مصانع الإسمنت بالجزائر، تزداد كمية الانبعاثات الغبارية بشكل ملحوظ، مع غياب قياسات دقيقة لهذه الانبعاثات في مثل هذه الظروف.

- النفايات الصلبة

تُعد النفايات الصلبة من أبرز التحديات البيئية التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تتراكم مخلفات استهلاك السلع بأنواعها المختلفة بشكل مستمر وتُشكل عبئاً كبيراً على البيئة. وتشكل النفايات الصلبة الناتجة عن "المخلفات المتبقية من استهلاك السلع بمختلف أنواعها (العب المعدنية البلاستيك الورق النفايات المنزلية عوادم السيارات ...)" إحدى أهم المعضلات التي تواجه البيئة بوجه عام والمناطق الحضرية بشكل خاص على الصعيد الوطني والعالمي، وذلك لضخامة حجمها من جهة وصعوبة التخلص منها من جهة ثانية، ومن أهم النفايات الصلبة المرتبطة بتلوث البيئة الحضرية " (يوسف حسن يوسف، مارس 1996، ص 47).

وتظل معالجة هذه النفايات والتخلص الآمن منها من الضروريات الملحة للحفاظ على صحة الإنسان والبيئة، خصوصاً في المناطق الحضرية التي تشهد كثافة سكانية ونشاطاً صناعياً متزايداً.

- الصرف الصحي

تُعد مياه الصرف الصحي من المصادر الأساسية التي تسهم في تلوث البيئة، بسبب احتوائها على ملوثات متراكمة ناتجة عن الاستخدامات المنزلية والصناعية، مما يؤثر سلباً على صحة الإنسان والأنظمة البيئية. ويقصد بالصرف الصحي "جميع المياه المستعملة في المنازل إضافة إلى تلك التي تصدرها بعض المرافق العمومية كالمساكن البلدية والحمامات، فضلاً عن النفايات التي تلقي بها بعض الوحدات الإنتاجية كمصانع المواد الغذائية ودور الدباغة أو مصانع الورق، ونظراً لانتساح هذه المياه و عفونتها فإنها كثيراً ما تكون السبب في تلوث المحيط ومنه انتشار بعض الأمراض كالأمراض الجلدية والتهاب الكبد والكوليرا وحمى التيفوئيد وداء اللشمانياوز، ومن عواقب هذه الوضعية في

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

الجزائر أن الدوائر الصحية تسجل وفاة 2000 طفل سنويا نتيجة استهلاك مياه ملوثة و حوالي 9.24 حالة زحار (إسهال) لكل 100000 نسمة". (يوسف حسن يوسف، مارس 1996، المرجع السابق، ص 47).

ومعلوم أن الإنسان اختلق شبكة الصرف الصحي بغرض التخلص من هذه المياه الملوثة لكن في غالب الأحيان نجد هذه الشبكات تصبح المسبب الرئيسي للتلوث نتيجة ما تعانيه من اختناقات - إن وجدت - تؤدي إما إلى تسرب هذه المياه تحت الأحياء السكنية، أو إلى فيضانها وتلويثها للأزقة والشوارع، فضلا عن خطر تسربها نحو الفرشاة المائية الباطنية وأغلب هذه المشاكل ناتجة عن النفايات الصناعية السائلة في المناطق الحضرية حيث تصب سنويا أكثر من 200 مليون مكعب من المياه المستعملة الملقية في الوسط المستقبل مثل مجاري المياه والسدود وجوف الأرض أو سواحل المدن الشاطئية . (يوسف حسن يوسف، مارس 1996، المرجع السابق، ص 49).

ورغم إنشاء شبكات الصرف الصحي بهدف حماية البيئة، إلا أن سوء إدارة هذه الشبكات يؤدي إلى تفاقم مشكلة التلوث، مما يستدعي تحسين البنية التحتية وتعزيز آليات المعالجة لمنع المخاطر الصحية والبيئية.

- البناء العشوائي واختلال التوازن البيئي :

لضمان توازن متكامل داخل المناطق الحضرية بين المنشآت المختلفة والمساحات الخضراء، وتحقيق مستوى كافٍ من التهوية والإضاءة الطبيعية والشروط الصحية للسكن، قام الإنسان بوضع خطط تنظيمية تنسق بين مكونات هذه البيئة المختلفة، مع مراعاة الوظائف والاحتياجات المتعددة لكل منطقة، وتشمل هذه الخطط تنظيم البنية القائمة بهدف المحافظة على توازن متكامل بين عناصر المجال العمراني، مع التركيز على نوعية المباني، ارتفاعها، حجم المساحات الخضراء، وعرض الشوارع. غير أن أحد أبرز التحديات التي تواجه المدن الجزائرية في العقود الأخيرة هو الانتشار السريع للبناء العشوائي، الذي أصبح يشكل تهديداً بيئياً كبيراً، مما استدعى مراجعة قوانين التعمير

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

وإصدار تشريعات جديدة، ويرجع هذا النمو المتسارع للبناء غير المنظم إلى عوامل متعددة، من أبرزها: (عبد الرزاق جلي، 2003، ص 146).

- الضغط السكاني على المدن جراء حدوث النزوح الريفي وخاصة خلال سنوات الأزمة الأمنية.
 - افتقار هذه المدن إلى التصاميم الضرورية كتصاميم التهيئة.
 - ضعف مراقبة البلديات لقطاع التعمير على مستوى مدى احترام التصاميم.
 - التراخي في زجر المخالفات وانتشار المضاربات العقارية.
 - كل تلك الأسباب تعتبر ظواهر سلبية جد خطيرة تؤثر أثراً بالغاً على البيئة الحضرية وتساهم في تلويثها على مستويات عديدة أهمها :
 - اختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء
 - تدمير الحزام الأخضر للمدن.
 - انتشار أحياء لا تتوفر على الشروط والمعايير الصحية الأساسية للسكن اللائق .
 - الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة.
- بشكل عام تؤدي هذه العوامل إلى جعل السكن غير المخطط (العشوائي) أحد أبرز مسببات اختلال التوازن البيئي في المناطق الحضرية، حيث ينتشر البناء المؤقت والمتهاك الذي يفتقر إلى التهوية المناسبة والإضاءة الطبيعية الكافية، إضافة إلى غيابه للشروط الصحية الأساسية، مما يعرض السكان لمخاطر بيئية واجتماعية خطيرة مثل ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار تعاطي المخدرات.

د- مخاطر التلوث البيئي

يشكل التلوث البيئي تهديداً متزايداً لصحة الإنسان والتوازن الطبيعي، حيث تؤدي الملوثات إلى تدهور جودة الهواء والماء والتربة، مما يؤثر سلباً على جميع الكائنات الحية، تتجلى مخاطر التلوث في ظهور أمراض متعددة وانتشار الأوبئة، إضافة إلى تدمير النظم البيئية وتراجع التنوع الحيوي. و سنفصل فيها في الآتي : (عمار مبروكي ، 2016-2017 ، ص 146)

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

إن التلوث بجميع أصنافه الذي تعاني منه المناطق الحضرية يؤثر سلباً على صحة الإنسان ويعمل على زيادة الأمراض التي تصيبه في المستقبل، فتلوث الهواء مثلاً يعرض أكثر من 900 مليون شخص للتلوث الناجم عن غاز ثاني أكسيد الكربون بالإضافة إلى تسببه في انتشار سرطان الجلد وأمراض أخرى تصيب الجهاز التنفسي وضعف جهاز المناعة، أما تلوث الماء فيؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية كالإسهال الذي يقتل سنوياً 55000 فرداً في العالم، معظمهم من الأطفال تحت سن الخامسة، منهم 1.4 مليون طفل كلهم تقريباً من الدول النامية.

ويعتبر تلوث الماء عاملاً أساسياً في انتشار أمراض الكوليرا والتيفوئيد، ويؤدي إلى زيادة انتشار الأوبئة بين سكان الحضر مثل التهاب الكبد والحساسية وأمراض العيون... إلخ.

وفي الجزائر فقد ارتفعت نسبة الأمراض المنقولة عن طريق المياه بين 1993 و1996 إلى 3545 حالة لكل 100.000 ساكن، وتمثل التيفوئيد الأكثر شيوعاً، فهي تمثل لوحدها بين 44% و47% من مجموع التصريحات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه.

في حين أن تلوث التربة يؤثر على البيئة وعلى الفرد، فهو يَضعف من خصوبة التربة ويُخفّض من إنتاج المحاصيل الزراعية، ويلوث المواد الغذائية التي تنتقل أكثرها إلى الإنسان.

ففي الجزائر، تمثل التسممات الغذائية الحادة أو المزمنة التي تُحدثها مختلف السموم الموجودة في الأطعمة الملوثة أمراضاً مختلفة، حيث تم التصريح بـ 847 حالة في سنة 2000، بالإضافة إلى تأثير هذا التلوث على المساحات الخضراء وتشويه المناظر وتدميرها وتدهور النظافة العامة في المدن.

أما التلوث بالنفايات الصلبة والخطرة، فيؤثر بصفة عامة على صحة الفرد عن طريق انتشار الأمراض والأوبئة، وفي نقل العديد من الأمراض المعدية مثل التهاب الكبد الفيروسي وفيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV / الإيدز) ... إلخ.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

أما التلوث الضوضائي فيُخلف آثاراً نفسية وأخرى اجتماعية، فالآثار النفسية تأثيرها يكون على الأداء الوظيفي للجسم، حيث تُسبب الضيق والتوتر العصبي والكآبة واضطراب النوم وارتفاع ضغط الدم.

وتشير الدراسات العلمية إلى أن سكان الريف تقلّ بينهم الإصابة بأمراض ضغط الدم، بينما تزيد بين سكان المدن ، خاصة الأماكن المزدحمة بالسكان والمناطق الصناعية.

أما الآثار الاجتماعية فتتمثل في تعقيد الحياة الاجتماعية، مما يزيد من عملية الصراع والعنف الحضري، حيث يؤدي الضوضاء إلى ظهور فعل اجتماعي يتسم بالتناقض وعدم الاتساق، والتناقض مع القيم والمعايير الخاضعة للضبط الاجتماعي.

لذا من الضروري تكثيف الجهود للحد من مصادر التلوث والعمل على تطبيق السياسات البيئية الصارمة، مع تعزيز الوعي المجتمعي لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ثانياً / المواطنة البيئية

تعتبر المواطنة البيئية من الركائز الأساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إذ تتطلب مشاركة فعالة من الأفراد والمجتمعات في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على نظافة المحيط ، وتشمل المواطنة البيئية تبني سلوكيات مسؤولة تجاه البيئة، والالتزام بالقوانين والأنظمة التي تهدف إلى تقليل التلوث وحماية التنوع البيولوجي، مما يعزز شعور الانتماء والالتزام تجاه الكوكب الذي نعيش عليه.

أ- مفهوم المواطنة البيئية

تُعتبر المواطنة البيئية من المفاهيم الحديثة التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التحديات البيئية العالمية التي تواجه المجتمعات الإنسانية، ففهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته، وتحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بهذه العلاقة، يشكل أساساً ضرورياً لتعزيز المسؤولية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

تعرف المواطنة البيئية على أنها "العلاقة بين كل مواطن وبيئته المحيطة به سواء الطبيعية كالماء والهواء والأرض أو البيئة الإصطناعية وما تسمى أيضا بالوسط المعيشي أي ما كان للإنسان دخل فيه، وما تمنحه هذه العلاقة من حقوق بيئية كالحق في بيئة سليمة، الحق في التنمية أو الحق في الموارد الطبيعية، في مقابل ذلك ما تفرضه من التزامات وواجبات بيئية منها حماية البيئة من كل ما يهددها من تلوث واستنزاف للموارد والطاقات الطبيعية" (بن داود 2018، ص 149). أوضح هذا التعريف أن المواطنة البيئية تتجزأ إلى شقين أساسيين وهما الحقوق البيئية في مقابل الواجبات البيئية خاصة واجب الفرد في حماية البيئة.

وتعرف كذلك بأنها "مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والإتجاهات الإنسانية التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع مناهج الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية والتي يمكن أن تسهم في إيجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع بإتجاه إقامة نظام عالمي أكثر عدلا ومسؤولية في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية" (محمود، 2010، ص 50). كما عرفها إنجي صلاح الدين على أنها "مسؤولية الفرد الخلقية نحو البيئة واضعا في إعتباره الحفاظ على حقوق واحتياجات الأجيال القادمة من خلال المساهمة في تحقيق مجتمع عادل، والمشاركة في التحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات التي تعكس طبيعة المشاكل البيئية والعمل على حلها" (إنجي، 2011، ص 783). وقد تطرق كل من التعريفين إلى مفهوم المواطنة البيئية بنوع من الشمول حيث تضمننا أبعاد المواطنة البيئية المعنية بالدراسة والمتمثلة في المسؤولية الشخصية البيئية وتحقيق العدالة البيئية والمشاركة البيئية.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

وتعرف المواطنة البيئية وفق هيئة البيئة الكندية على أنها "التزام شخصي لتعلم المزيد واكتساب معارف إضافية حول البيئة والمحيط واتخاذ إجراءات بيئية مسؤولة من طرف الأفراد والحكومات، وعليه فإن الإهتمام بفكرة المواطنة البيئية يشجع الأفراد والمجتمعات والمنظمات على التفكير في الحقوق والمسؤوليات البيئية التي لدينا جميعاً كقيمين في كوكب الأرض، وقد اختصت الهيئة في نهاية تعريفها المفهوم المواطنة البيئية على أنه التزام برعاية الأرض" (بن عودة، 2020، ص 897).

وقد عرفها الرفاعي على أنها "إستعدادات الفرد للمشاركة في حماية البيئة والمحافظة عليها، ومواجهة المشكلات والقضايا البيئية، واتخاذ القرارات المناسبة لحلها، والمساهمة الفعلية في بناء مجتمعه مع تطوير قدرته للتكيف والتعايش مع حضارة المجتمعات المعاصرة" (الرفاعي، 2007، ص 250). ركز هذا التعريف على بعد مهم وهو المشاركة البيئية والتي يمكن من خلالها قياس مدى تجسيد مفهوم المواطنة البيئية على أرض الواقع.

في هذه الدراسة نعتبر أن المواطنة البيئية تنبع من ارتباط الفرد العميق بمحيطه الطبيعي والمعماري الذي يعيش فيه، مما يجعل لديه وعياً كاملاً بحقوقه وواجباته تجاه البيئة، هذا الوعي يدفعه لتبني سلوكيات إيجابية تحافظ على البيئة، ويحفزه على المشاركة الجادة في حمايتها والحفاظ على مواردها المتنوعة، مع السعي المستمر لتطويرها بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة، ويؤمن حياة كريمة وصحية لجميع الأجيال الحالية والقادمة.

ب- أهداف المواطنة البيئية

تعتبر أهداف المواطنة البيئية من الركائز الأساسية التي توجه السلوكيات الفردية والجماعية نحو حماية البيئة والحفاظ على توازنها، إذ تركز هذه الأهداف على تعزيز الوعي البيئي وتحفيز المشاركة الفعالة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، كما تسعى إلى ترسيخ قيم المسؤولية البيئية والعدالة الاجتماعية، بما

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

يضمن استدامة البيئة للأجيال الحالية والمقبلة، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من بناء مجتمع مستدام ومتوازن.

وتهدف المواطنة البيئية بصفة عامة إلى " غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغارا كانوا أم كبارا لتساعدهم في أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها وبذلك يتطور مفهوم المواطنة ويصبح له مدلول أشمل يتعدى كون الإنسان مواطنا داخل وطنه فقط، إلى كونه عضوا نشيطا وفاعلا وسط المجتمع البشري ككل أي أن عليه واجبات تجاه العالم كله مثلها عليه واجبات نحو وطنه، وبالتالي يصير المواطن ذا صبغة عالمية يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطاقا نحو بيئته ككل، وبذلك يصبح مفهوم المواطنة البيئية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الإنسان وليس مجرد رغبة أو شعار له أن يختاره أو يرفضه ". (أبو سريع إمام ، 2016 ، ص 39)

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدول غرب آسيا أهداف المواطنة البيئية فيما يلي: (رفعت، 2017 ، ص 406)

- إكساب المواطنين المهارات والمعلومات التي تساهم في الإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة.
- تحسين السلوك البيئي في الحياة العامة.
- السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل وقوعها والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة البيئية المقترحة.
- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في إتخاذ القرارات، ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنمية.

ج - أهمية المواطنة البيئية

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

تكتسب المواطنة البيئية أهمية كبيرة في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجه العالم اليوم، حيث تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات، و من خلال تبني مبادئ المواطنة البيئية يمكن تحقيق تفاعل إيجابي بين الإنسان وبيئته، مما يسهم في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، بالإضافة إلى دعم التنمية المستدامة وضمان مستقبل صحي وآمن للأجيال القادمة، ويمكن توضيح أهمية المواطنة البيئية بصفة عامة فيما يلي: (الزيدي 2016، ص

(64

➤ الإيمان بأن الإستدامة البيئية هي لصالح الجميع، البيئة كمورد جماعي مشترك لا يستبعد أحد منه فعليا.

➤ تفضيل المصلحة العامة، فالمواطنة البيئية تسعى للحفاظ على سلامة الموارد المشتركة ذات المنفعة العامة.

➤ المعرفة الأخلاقية والمعنوية لا تقل أهمية عن المعرفة العلمية التقنية في سياق تغير السلوك المؤيد للبيئة.

➤ المواطنة البيئية تولد الإيمان بأن الحقوق البيئية تقابلها المسؤوليات البيئية للآخرين.

➤ تتجاوز المشاكل البيئية الحدود الوطنية وبالتالي فإن المواطنة البيئية أصبحت لغة مشتركة بين المجتمعات.

غير أن هناك من حصر أهميتها في نقاط أخرى كما يلي: (زمزم ، 2016 ، ص 45)

➤ الإسهام الفعال في بناء المجتمع واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلات البيئة.

➤ القدرة على المشاركة في عمليات حل المشكلات، والإسهام الذكي في حل قضايا المجتمع

المحلي والعالمي.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

➤ تزويد الناشئة بالمعرفة التي تمكنهم من المشاركة في لعب الدور على مستوى المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تنمية مدركاتهم حول بعض القضايا العالمية مثل التأثيرات المرتبطة بتغيرات البيئة

➤ الوعي بكيفية استخدام الموارد الطبيعية والإلتزام بحماية البيئة.

فيما يتعلق بالدور الحيوي للمواطنة البيئية في دعم التنمية المستدامة، فإن العنصر البيئي يمثل الركيزة الأساسية لهذه التنمية، ويُعتبر السلوك البيئي الصحيح الأداة الفاعلة لتعزيز هذا الجانب، وبما أن المواطن هو الفاعل الرئيسي في تحريك وتنفيذ التنمية المستدامة، وتبرز أهمية المواطنة البيئية من خلال القيم والوعي والضمير التي تزرعها، والتي تسهم في تشكيل سلوك إنساني مسؤول يولي اهتماماً لقضايا المجتمع والبيئة على حد سواء، كما تعزز المواطنة البيئية المشاركة الفعالة في مواجهة التحديات البيئية، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل رشيد دون استنزافها أو الإضرار بها، لضمان استفادة الأجيال المقبلة منها والحفاظ على استمراريتها، حيث تعد الموارد البيئية الأساس الذي تركز عليه عملية التنمية.

ثالثاً / مساهمة المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث

تلعب المواطنة البيئية دوراً محورياً في حماية البيئة الحضرية من مظاهر التلوث المختلفة التي تهدد صحة الإنسان وتوازن النظام البيئي، إذ يُعد وعي الأفراد بمسئولياتهم تجاه البيئة عاملاً أساسياً في تقليل النفايات، والحفاظ على الموارد، وتعزيز السلوكيات الصديقة للبيئة داخل المدن، لذلك تبرز أهمية تعزيز مفهوم المواطنة البيئية لضمان بيئة حضرية نظيفة ومستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

أ_ آليات تفعيل المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

بالنظر إلى التحديات البيئية المتزايدة في عالم اليوم، أصبحت المواطنة البيئية ركيزة أساسية لأي سياسة تنمية طموحة، كونها ترتبط بوعي الفرد بمحيطه البيئي، وسلوكه العملي في الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومشاركته الفاعلة في صيانة التوازن البيئي. ومن بين أهم الآليات التي تساهم في تفعيل هذا النوع من المواطنة نجد :

- الوعي البيئي كآلية لتفعيل المواطنة البيئية

من آليات تفعيل المواطنة البيئية نجد الوعي البيئي فلقد أصبحت قضية البيئة بمشكلاتها المتعددة بدءاً من تلوثها، واستنزاف مواردها، وصولاً إلى الإخلال بتوازنها من القضايا الملحة في عالمنا المعاصر، ومن يتأمل في هذه المشكلات البيئية، يستنتج أنها لا تخرج عن كونها أزمة قيم؛ فهي بالدرجة الأولى سلوكيات ناتجة عن غياب القيم البيئية المتعلقة بطريقة معاملة الإنسان للبيئة، مما سوّى للإنسان أنه المالك الوحيد للبيئة يفعل بها ما يشاء، فانعكس كل هذا على البيئة بمكوناتها آثاراً مدمرة وأخطاراً يحاول الإنسان نفسه أن يتفادها ضمناً لبقائه على سطح الأرض.

ولما كانت أولى وأهم وظائف التربية هي تكوين القيم وتعديل السلوك، صار من الضروري أن تنهض التربية البيئية بدور فعال في خلق الوعي بقضايا البيئة، عبر عمل تربوي مخطط ومستمر يساهم في فهم أعمق لمشكلات البيئة ويشجع على تبني أنماط سلوك إيجابية تجاهها.

وفي السياق القانوني، يعدّ الوعي البيئي إحدى الركائز الجوهرية في منظومة الحماية القانونية للبيئة، فمن بين " خصوصيات القانون البيئي اعتماده على الوعي البيئي ضمن وسائل الحماية القانونية للبيئة، وهو موضوع يحظى بإجماع منقطع النظير في جميع الشرائع والقوانين الدولية والوطنية. وقد عبرت الجزائر عن رأيها في مسألة حماية البيئة من خلال ندوة ستوكهولم، إذ أشار ممثلها في مداخلته إلى ربط الانشغال البيئي بالوضع السياسي والاجتماعية المتردية التي تعيشها الأغلبية الساحقة من الشعوب المستعمرة، وكذا تطور الرأسمالية والثورة الصناعية." (وناس يحيى، 2003، ص 34-

(35).

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

وتأكيداً على موقفها عززت الجزائر التزامها الدولي بدمج مبادئ حماية البيئة في تشريعاتها الوطنية، ويتجلى ذلك في " مشاركتها في عدة ندوات دولية، بل وتعدى الأمر ذلك حينما صارت تدمج بنود اتفاقيات دولية تعالج مسألة حماية البيئة في القانون الداخلي، وبذلك فلقد صادقت الجزائر على اتفاقية ريو دي جانيرو المتعلقة بحماية البيئة، إذ كرّست هذه الاتفاقية الإعلان الذي تم اعتماده في ندوة ستوكهولم، وحاولت ضمان استمراريته ونصت على الاعتراف بسيادة الدول على مصادرها الطبيعية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي ينطلق من أن ممارسة الحق في التنمية يخضع لمقتضيات التنمية المستدامة وضمن حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية في التنمية والبيئة." (وناس يحيى، 2003، المرجع السابق، ص 39-40).

ومن مظاهر الاهتمام الدولي المتزايد بالبيئة، انعقاد قمة جوهانسبورغ من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002، بمشاركة رؤساء دول وممثلي منظمات غير حكومية، وقد خلصت هذه القمة إلى أن ضمان التنمية المستدامة لا يتحقق إلا من خلال تحسين نوعية الحياة لكل شعوب العالم.

لكن ورغم الجهود المبذولة، فازدياد الوعي البيئي لا يعني بالضرورة تحولاً فعلياً في السلوكيات، خصوصاً في ظل تفشي مظاهر اللامبالاة داخل المجتمع، حيث يشيع الاعتقاد بأن قضايا البيئة من اختصاص السلطات فقط. وفي هذا السياق، يشير الباحثون إلى أنه "هناك اتجاه واضح، خاصة في دول نامية كثيرة، لعدم تعاون الجمهور. وقد يكون الناس على دراية بما تسببه الضوضاء من إزعاج للآخرين، ولكنهم يطلقون أبواق سياراتهم، أو يرفعون صوت أجهزة الراديو والكاسيت والتلفزيون دون مبالاة ومراعاة لمشاعر الآخرين وحقوقهم." (عصام الحناوي، 2004، ص 30-31).

ولمواجهة هذا الواقع تعتمد سياسة تنمية الوعي البيئي على تعزيز الحس البيئي لدى المواطنين بأهمية حماية البيئة من التلوث، ويُعد كل من التربية البيئية والإعلام البيئي من أهم الوسائل في تشكيل هذا الوعي، بما يضمن إدراكاً مجتمعياً عميقاً بالقضايا البيئية، وسعياً جماعياً نحو تجاوز مشكلات التلوث.

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

وانطلاقاً من هذه الرؤية "ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلاً. ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات، واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار، أهمها التلفاز، وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال عن التقنية السلمية بيئياً ومزايهاها." (طلال بن سيف بن عبد الله الحوسني، 2005،

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net>)

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الوعي البيئي يشكل أحد الأعمدة المركزية لتجسيد المواطنة البيئية بشكل عملي وفعال، كونه يمثل المحرك الداخلي للفرد الذي يدفعه إلى حماية بيئته بمسؤولية ووعي. ولهذا فإن أي مشروع تنموي يسعى لتحقيق الاستدامة لا بد أن يُبنى على أسس متينة من التربية البيئية، والتشريعات الواعية، والممارسات اليومية التي تُترجم الوعي إلى فعل وسلوك.

التربية البيئية كآلية لتفعيل المواطنة البيئية:

تعد التربية البيئية إحدى الركائز الأساسية لتفعيل المواطنة البيئية، وذلك لما لها من دور فعال في تنمية السلوك البيئي الواعي والمسؤول، ويزداد هذا الدور أهمية في ظل التحديات البيئية الراهنة، التي تتطلب جهداً تربوياً متواصلاً لتنشئة الفرد على احترام البيئة وحمايتها.

تعتبر التربية البيئية المقياس الحقيقي لتقدم الدول وحضارتها، فالعالم اليوم ليس بحاجة إلى التقدم العلمي والتقني فحسب، وإنما هو بحاجة ماسة أيضاً إلى صحة الضمير الإنساني. ومن هنا تهدف التربية البيئية كمفهوم إلى بناء المواطن الإيجابي الواعي بمشكلات البيئة، وتنمية الوعي بأهميتها، وتنمية القيم الاجتماعية، وتحليل المشكلات البيئية من خلال منظور القيم، وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط الإنسان ببيئته.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

كما تهدف أيضا إلى تنمية أخلاق بيئية تسعى إلى إيجاد التوازن البيئي، ورفع مستوى المعيشة، وتنمية مفهوم جماهيري للعلاقات الإنسانية والبيئية، وتزويد المواطنين بمعلومات دقيقة وحديثة عن البيئة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة، وتوعيتهم بأن لكل فرد الحق في ذلك. وتقع على عاتق التربية البيئية مسؤوليات ضخمة لتحقيق التعاون الدولي لتوفير حياة كريمة، من خلال استغلال الموارد علميا، ومواجهة المشكلات البيئية الناجمة عن التغيرات التكنولوجية، كالتلوث.

حتى تكون التربية البيئية عملية مثمرة يشترط فيها "أن تكون مستمرة مدى الحياة، وعامة لكل الناس صغارا وكبارا وذكورا وإناثا، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو غير ذلك، بحيث تبدأ من بواكير الطفولة، من خلال برامج التربية النظامية، وغير النظامية، وعليه فليس ثمة جمهور محدد مستهدف في التربية البيئية، بل على العكس فإن هذا الجمهور يشمل الناس كافة... من خلال شكلي التعليم الرئيسيين: التعليم النظامي (الرسمي) والتعليم غير النظامي (غير الرسمي) وعبر مؤسسات المجتمع كافة والهدف من كل ذلك واحد، تنمية القيم البيئية لدى الجميع، لخلق سلوكيات إيجابية نحو البيئة، وبلورة فهم صحيح للبيئة وتنمية الوعي بها" (ساطع محمود الراوي، 2006، ص 177).

يتبين مما تقدم أن البيئة وعناصرها هي أمانة الحاضر والمستقبل، ويجب أن تكون مسؤولية مشتركة، تفرض على كل مواطن أن يتصرف في ضوء التزامه بالمصالح العامة، فلا تقتصر مسؤوليته على بيته أو مكان عمله، بل تمتد لتشمل كل أرجاء البيئة التي يعيش فيها.

وبناء عليه فإن التربية البيئية تمثل فكراً حضارياً يستهدف بناء ضمير بيئي لدى الإنسان، يوجه سلوكه في علاقته بالبيئة، ويسهم في صياغة قراراته ضمن الإطار البيئي المحلي والعالمي. إن الخلق البيئي، كثمره لهذه التربية، هو الذي يضمن مستقبلاً آمناً بيئياً للبشرية جمعاء.

يمثل تعزيز المواطنة البيئية أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يشكل وعي الأفراد البيئي وسلوكهم المسؤول تجاه المحيط ركيزة لتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل التحديات البيئية المتنامية، مما يفرض على المجتمعات والدول اتخاذ خطوات

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

جادة ومتكاملة تربوياً، وتوعوياً، وتشريعياً، من أجل ترسيخ هذا المفهوم. وفي هذا السياق، تبرز عدة سبل رئيسية ينبغي التركيز عليها:

- أولاً، على مستوى السياسات والخطط الوطنية، يُعد رسم الاستراتيجيات وتنفيذ برامج العمل البيئية أمراً جوهرياً لتعزيز المواطنة البيئية بمختلف مستوياتها، سواء على صعيد الأفراد، أو صانعي القرار، أو المجتمع المدني. ويستدعي ذلك وضع خطط تتضمن أهدافاً واضحة، ورسائل توعوية، وأنشطة ميدانية، بالإضافة إلى مؤشرات لتقويم مدى الفاعلية (علي أبا حسين، 2006، ص 51).

- ثانياً، فيما يخص التوعية والتعليم البيئي، فإن توفير المعلومات البيئية يسهم في إحداث تغييرات حقيقية في سلوك الأفراد، إذ يوقظ الإحساس بالمسؤولية لديهم، ويشجع على اتخاذ قرارات عقلانية تقلل من أنماط الاستهلاك المضرّة بالبيئة. كما أن دعم التعلم الاجتماعي عبر شبكات التواصل، وتضمين التربية البيئية في التعليم الرسمي وغير الرسمي، يعزز من وعي المواطنين، ويدفع نحو سلوك بيئي مستدام على المدى الطويل (سعيدة، وبرحومة، 2017، ص 274).

- ثالثاً، من جهة دعم المجتمع المحلي وتمكينه بيئياً، فإن دراسة حالات التلوث البيئي محلياً وتوجيه الأنظار نحوها أمر بالغ الأهمية. ويتحقق ذلك من خلال تشجيع السكان على حماية حقوقهم البيئية، وتنظيم حملات توعوية، وتكثيف الضغط الإعلامي بهدف دفع المسؤولين لاتخاذ التدابير المناسبة. كما تلعب وسائل الإعلام دوراً مركزياً في إبقاء القضايا البيئية في دائرة الاهتمام العام وصناعة القرار، وذلك عبر إقامة ندوات ولقاءات بيئية داخل المناطق المتضررة (أبو سريع إمام، 2016، ص 42).

- رابعاً، في الجانب التنظيمي والتشريعي، تبرز أهمية تشكيل لجان بيئية فاعلة، وتكريس الدور الرقابي والتقويمي. كما ينبغي تصحيح المفاهيم البيئية المغلوطة، وغرس ثقافة وقائية تتفادى وقوع الضرر البيئي قبل حدوثه، وتشجع على حسن استغلال الموارد دون الإضرار بها. فالمواطن يبقى الطرف

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

الأساسي في تجسيد المواطنة البيئية من خلال سلوكياته اليومية وأفعاله الواعية (الطشم، 2019، ص167).

ختاماً فإن تحقيق المواطنة البيئية لا يمكن أن يتم بمعزل عن التعاون المجتمعي الشامل، إذ إن كل فرد على هذا الكوكب هو شريك في حماية الأرض وصيانة توازنها الطبيعي. لذا، فإن إشراك الجميع في هذا المسعى البيئي النبيل يضمن مستقبلاً أكثر أمناً واستدامة للإنسانية جمعاء.

ب- أبعاد تعزيز المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث

إن حماية البيئة الحضرية من التلوث لم تعد مسؤولية الحكومات وحدها، بل أصبحت مسؤولية جماعية تتطلب انخراط المواطن الواعي والمُسهم في رسم معالم السلوك البيئي الرشيد. من هذا المنطلق، برزت المواطنة البيئية كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمثل جوهرها في تعزيز العلاقة الإيجابية بين الإنسان وبيئته، وتتمحور المواطنة البيئية حول جملة من الأبعاد أبرزها :

- المسؤولية الشخصية البيئية: تعرف المسؤولية البيئية على أنها "قدرة الفرد على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بما لديه من وعي واتجاه بوازع من ضميره وتعاونه مع الآخرين في الاهتمام بالبيئة لحمايتها، مما يهددها من أخطار استنزاف مواردها الطبيعية والمشاركة في صيانتها بما يكفل استمرارها تحقيقاً للتنمية المستدامة والمستدامة، ويعتبر مفهوم المسؤولية البيئية من المفاهيم البيئية الجديدة غير الواسعة الانتشار وقد عرفها البعض على أنها مسؤولية الفرد الذاتية نحو البيئة" (عبد الموجود، ويومي، 2014، ص 46).

بينما تسعى المواطنة البيئية إلى تأكيد الحقوق والمسؤوليات البيئية من خلال التركيز على الحفاظ والتخطيط المستدام لاستخدام الموارد الطبيعية، وهي تعتبر "صحة البيئة شرطاً مسبقاً لصحة الإنسان. فالمواطنة البيئية كعلم تنطوي على الالتزام الشخصي لمعرفة المزيد عن البيئة واتخاذ إجراءات المسؤولية، وقد أرجع أندرو دويسن المواطنة البيئية إلى تحمل الفرد مسؤولية أفعاله وأداء واجباته من

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

أجل حماية البيئة، ويرى (ماكريجور) في جدلية صياغة المواطنة البيئية، أن المفهوم الأناني للمواطنين وغير المسؤول هو أساس المشاكل البيئية" (سعيدة، وبرحومة، 2017، ص 275).

ونظراً لكون معظم المشكلات البيئية مرتبطة بالأنماط السلوكية والتصرفات الخاطئة للإنسان تجاه البيئة، برز مفهوم المواطنة البيئية "كحالة لإعادة تعريف العلاقة بين أفراد المجتمع وبيئتهم، وذلك من خلال التأكيد على المسؤولية الشخصية لكل فرد في المحافظة على البيئة وحمايتها" (العجمي، والطغيري، والشطي، 2018، ص 456).

وتؤكد المواطنة البيئية على ضرورة التفاعل الفردي اليومي مع القضايا البيئية، حيث "المطالبة بإعادة تدوير واستهلاك أكثر بطاقة أقل، واستخدام أمثل للموارد البيئية، وتؤكد على أن التوجه نحو المسؤولية البيئية يتطلب زيادة التغيير في السلوك الشخصي للمواطنين كل يوم، فيمكن لكل مواطن أن يقوم ببعض السلوكيات البسيطة التي تساهم في التوجه نحو تحقيق المسؤولية البيئية" (إمام، 2016، ص 52).

فالسلكيات اليومية البسيطة قد تترك أثراً عميقاً على البيئة، مثل: "تعود الشخص فتح صنبور المياه بدرجة قليلة للحصول على حاجته من المياه دون الإسراف فيها يساهم بشكل كبير في الاستدامة، كما أن تعود الأشخاص الذين يقطنون بالقرب من مكان عملهم المشي بدلاً من استخدام السيارة للذهاب إلى العمل بهدف خفض ثاني أكسيد الكربون المنبعث منها يساهم في التنمية المستدامة، وهكذا الحال في جميع النشاطات التي يمارسها الفرد بشكل يومي" (القاسمية، 2018، ص 26).

وقد ارتبط هذا المفهوم بمفهوم التنمية المستدامة، باعتبار أن الوصول إلى مجتمع مستدام "يتطلب تحولات في مواقف البشر تجاه البيئة، فالمواطنة البيئية تتطلب الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة واحتياجاتها، من خلال توجيه الأفراد إلى السلوك البيئي المسؤول نحو البيئة، ومن ثم فالمواطنة البيئية تعني ضرورة الحفاظ على البيئة وعناصرها وأنظمتها وكائناتها الحية ومواردها وصيانتها من التلف والدمار والتدهور، والتلوث بجميع أشكاله ومظاهره" (نحميس إبراهيم، 2019، ص 188).

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

وتشير الدراسات والندوات إلى أن "مسؤولية حماية البيئة وصيانتها تقع على عاتق جميع الأفراد والحكومات والمؤسسات ولا يمكن للبيئة أن تزدهر ما لم تتعاون كل الجهود بين كل ما سبق للمحافظة عليها" (هلال إبراهيم، 2007، ص 93). وهنا تبرز الأسرة كمؤسسة أساسية في بناء الشعور بالمسؤولية البيئية، إذ أنها "القاعدة الأساسية لتنمية المواطنة لدى الفرد، فالطفل ينشأ بها ويتشرب قيمها واتجاهاتها، فإذا كان أفراد الأسرة وعلى وجه الخصوص الوالدان أهلاً للمسؤولية البيئية ولديهم إلمام كامل بالحقوق والواجبات تسهل مهمة المؤسسات الأخرى في تنمية المواطنة البيئية" (زمزم، 2016، ص 48).

وفي ذات السياق يبرز دور الإعلام البيئي باعتباره "وسيلة لتوعية الإنسان ومدته بكل المعلومات التي ترشد سلوكه وترتقي به إلى مسؤولية المحافظة على البيئة" (بن مهرة، 2013، ص 19). ومن خلال ما سبق، يمكن حصر أهمية المسؤولية البيئية في عدة نقاط أساسية منها:

- إعداد الإنسان وتنشئته على السلوك السوي مع بيئته، وإكسابه الوعي الكامل بها، ومحاولة تشخيص الخلل البيئي وعلاجه (هلال إبراهيم، 2000، ص 110-111).
- تعزيز الإدراك البيئي لمظاهر تدهور البيئة، سواء تعلق الأمر بتلوث الهواء أو الماء أو تشوه الجمال البيئي.
- الحد من الآثار السلبية لتفاعل الإنسان مع بيئته وتنمية سلوك احترام القوانين البيئية والعمل بما يتماشى مع مصلحة المجتمع.
- تنمية قيم المشاركة واتخاذ القرارات المناسبة في مواجهة المشكلات البيئية.

إن المسؤولية البيئية لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة إنسانية وأخلاقية تُحتم على جميع سكان الكوكب إعادة النظر في دورهم البيئي، والعمل على توجيه أنماط حياتهم بما يخدم المصلحة البيئية العامة، واستدامة الموارد، وحماية حقوق الأجيال القادمة. فكل فرد يجب أن يشعر أن عليه التزاماً أخلاقياً تجاه البيئة، ينبع من داخله، لا من رقابة خارجية. حينئذ فقط، يتحقق مفهوم المواطنة

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

البيئية في أبهى صورها: التفاعل الواعي والمسؤول والدائم مع البيئة، والمحافظة على توازنها واستقرارها في الحاضر والمستقبل.

- المشاركة البيئية أو العمل الجماعي التعاوني: تُعدّ المشاركة البيئية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المواطنة البيئية، إذ لا تقتصر على الجوانب النظرية أو الفردية، بل تتجاوزها إلى العمل الجماعي المؤثر في السياسات والقرارات المتعلقة بالبيئة، فالمشاركة الفعلية تعني أن يتحول كل فرد من مجرد مستهلك أو مراقب إلى شريك فاعل في صياغة حاضر بيئته ومستقبلها، ضمن منظور جماعي تكاملي.

وتكتسي هذه المشاركة أهمية بالغة كونها تُمثل بعداً جوهرياً في تعزيز الوعي البيئي والمسؤولية المشتركة، حيث لا تكفي المعرفة بالمشاكل البيئية وحدها لمواجهتها، بل يتطلب الأمر جهوداً منسقة وتضامناً بين مختلف فئات المجتمع. وهذا ما أكدّه الباحثون من خلال التأكيد على أن: "مشاركة المواطنين والأفراد المسؤولين والسياسة في اتخاذ القرارات البيئية التي تساهم في تحقيق العدالة البيئية بين أفراد المجتمع الواحد، بحيث يكون كل من الأفراد المواطنين - المقومين والمسؤولين عن البيئة فريق عمل جماعي يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة التي تخدم الأطراف كافة بما فيها البيئة، لذا يرى محب الرفاعي بأن المشاركة البيئية هي بعد من أبعاد المواطنة البيئية والتي تؤكد على مشاركة الناس للعمل كأعضاء في الجماعة أكثر من العمل الفردي الشخصي، وعلى المسؤولية الجماعية الأفعال الناس في المجتمع، ويمكن للمواطنين في المجتمع المحلي أن يشعروا بالمشكلة البيئية ولكن العمل على هذه المشكلة أو مواجهتها يتطلب عمل جماعي وليس عمل فردي، فعند تلوث نهر ما في مجتمع من المجتمعات، فإن مواجهة هذه المشكلة تتطلب عملاً جماعياً ولا يكفي عمل فردي لإنقاذ النهر من التلوث". (الحسيني، 2011، ص 464)

إنّ التعاون البيئي الجماعي لا يتحقق دون انخراط حقيقي من كافة المواطنين، مهما اختلفت فئاتهم الاجتماعية أو الوظيفية، فحين يُصبح الفرد واعياً بمسؤوليته لا فقط تجاه ذاته بل تجاه الآخر والبيئة المحيطة به، يتولد سلوك بيئي إيجابي مشترك. ويؤكد ذلك ما ورد في أن: "العمل الجماعي دون تعاون

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

المواطنين مع بعضهم البعض بمختلف الفئات لا يؤدي دوره ولا اكتساب السلوكيات البيئية المسؤولة تجاه البيئة، ولكن لا بد أن يكون العمل الصالح للبيئة عملاً تعاونياً، وأن يساعد ويشجع كلٌّ منهم الآخر، وأن يكون كل فرد ليس مسؤولاً عن ذاته فقط بل عن الآخر، والمواطنة البيئية تعترف بشكل كبير بنمو الحياة الجماعية في المجتمع، وبالتالي فهي تساعد بشكل كبير في تدعيم دور الجماعات داخل المجتمع، فعندما سمحت هيئة الزراعة الأمريكية للمزارعين باستخدام أسمدة إشعاعية أدت إلى تلويث المحاصيل الزراعية والبيئات الحية المحيطة، أدى هذا لموجة احتجاج ضخمة وانتقلت المناقشات بدورها من صفحات الجرائد الكبيرة إلى الإذاعة والتلفزيون، وكان الأساس هنا متمثلاً في استجابات الناس والمرتبطة بالاهتمامات البيئية العامة والتي تحتاج تعاون الجميع الفئات". (خليفة فداوي، 2011، ص 76)

إنّ التشريعات الدولية والاتفاقيات البيئية قد وعت منذ وقت مبكر بأهمية إشراك المواطن في مسار القرارات البيئية، حيث ينص المبدأ العاشر من إعلان قمة الأرض صراحة على ذلك "على أن أحسن وسيلة لمعالجة المسائل البيئية هو ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين على المستوى المناسب، وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يكون للفرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والنشاطات الخطيرة، كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسين مشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه". (سي ناصر، 2013، ص 52)

ولعلّ أبرز تجليات المشاركة البيئية الناجعة، تلك التي تتيح للمواطنين فرصاً حقيقية للتعبير عن آرائهم، والتأثير في صياغة السياسات العامة، بما يرسخ الشفافية والمساءلة ويجسد المفهوم الحقيقي للديمقراطية البيئية "عندما يكون لأفراد المجتمع الفرصة الكافية لطرح القضايا البيئية على أجندة العمل السياسي والنقاش حولها والتعبير عن اختيارهم أثناء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات العامة، حيث تعمل على تهيئة ظروف استدامة وفعالية الاستراتيجيات البيئية، هذا

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

وتجعل المشاركة البيئية أصحاب القرار مسؤولين تجاه العموم، وبالتالي تقوية الشفافية حول مسار اتخاذ القرار في الشأن البيئي وهو تجسيد للديمقراطية البيئية، الأمر الذي يسمح بالرفع من نوعية وجودة القرارات البيئية". (بواط، 2017، ص 289)

ويعدّ المؤتمر الوزاري الأوروبي الثالث المنعقد بمدينة صوفيا محطة إقليمية مهمّة، حيث أقر بأهمية إشراك الجمهور، دون أن يمنحه قوة إلزامية قانونية، وإنما جعل منها تفعيلاً للمبدأ العاشر من إعلان ريودي جانيرو، وهو ما جاء فيه أن "مشاركة الجمهور تساهم في نشاط السلطات العامة الهادفة إلى صيانة البيئة والطبيعة وتنميتها، وأن إعداد السياسات البيئية واتخاذ القرارات في المجال البيئي ليس فقط قضية السلطات العامة، وأنه من أجل تحقيق مشاركة حقيقية للجمهور يقتضي الأمر إعلامه بمختلف أشكال المشاركة في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على البيئة، كما ورد أيضاً في هذه الوثيقة أن المشاركة تشكل مصدر معلومات ومعارف علمية وتقنية أساسية للمسؤولين، وأنه يتعين على الإدارات المكلفة بالبيئة القيام بتوجيه الجمهور حول المسائل البيئية". (حمرون، 2016، ص 91)

وفي هذا السياق تبرز المشاركة البيئية كوسيلة رئيسية في تعزيز وعي الأفراد بحقوقهم البيئية ومسؤولياتهم تجاه البيئة، وذلك من خلال آليات مشروعة وقانونية تدفعهم إلى الدفاع عن بيئاتهم وتحقيق مواطنهم البيئية الفاعلة، إذ "تؤدي المشاركة البيئية إلى تعزيز المواطنة البيئية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحمل الأفراد مسؤولياتهم المتمثلة في الدفاع عن بيئاتهم عن طريق الوسائل القانونية المشروعة، وأيضاً تؤكد المواطنة البيئية على تعريف الفرد بحقوقه البيئية كاملة، وأن يمارس هذه الحقوق بعد التعرف عليها وألا يتنازل عنها لأن المواطنة البيئية تحمل للمسؤولية والأمانة والواجبات تجاه البيئة، وأن درجتها لدى الأفراد مرتبطة بكفاءة وقدرة هؤلاء الأفراد على فهم طبيعة الواقع البيئي، كما أن فاعلية هذه المواطنة مرتبطة بعمق المواطنة البيئية لديهم".

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

ومن ثم فإنّ المشاركة البيئية لا تظل شعاراً مثالياً، بل تتحول إلى مدخل فعلي لبناء حس المواطنة البيئية وتجنيدِه على مستوى السياسات والممارسات، وهي تتخذ شكلاً عملياً عندما يشعر المواطن بأنه معني ومؤثر وشريك في حماية البيئة.

تُعد المشاركة في الشأن البيئي أحد المرتكزات الجوهرية لترسيخ قيم المواطنة البيئية وتعزيزها عملياً، فهي تمثل حقاً بيئياً أساسياً يتيح للأفراد والجهات المعنية الإسهام الفعلي في بلورة السياسات البيئية واتخاذ القرارات المتعلقة بحماية المحيط الطبيعي، ويسهم هذا الانخراط في توليد شعور جماعي بالانتماء لبيئة مشتركة، ويعزز الإحساس بالمسؤولية الجماعية تجاهها، ما يؤدي بدوره إلى دعم المبادرات البيئية وتوجيه السلوك المجتمعي نحو ممارسات صديقة للبيئة، مثل مقاومة التلوث والحد من الاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية.

وتُمارس منظمات المجتمع المدني لا سيما تلك العاملة في الحقل البيئي، دوراً محورياً في تفعيل هذا النوع من المشاركة، من خلال ما تقدمه من حملات توعوية وإعلامية تهدف إلى تشجيع المواطنين على الانخراط في الجهود الرامية إلى حماية البيئة، فضلاً عن مساهمتها في تعبئة العمل التطوعي الميداني. كما تعمل هذه الجمعيات على تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين، من أفراد ومؤسسات رسمية، من أجل تحسين آليات اتخاذ القرار وتطوير السياسات البيئية القائمة بما يخدم الصالح البيئي العام.

وبالتالي فإنّ الرهان الحقيقي على بناء مجتمعات بيئية مسؤولة لا يتحقق إلا من خلال تمكين المواطنين من الوعي بدورهم، ومرافقتهم في الانتقال من الملاحظة إلى المشاركة، ومن الاستهلاك إلى الفعل، ومن الفردية إلى الجماعية، بما يضمن تحقيق استدامة شاملة وبيئة صالحة للأجيال الحالية والمستقبلية.

- العدالة البيئية: تعد العدالة البيئية أحد المفاهيم الحيوية التي تتقاطع فيها قضايا البيئة مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، حيث يُعاد النظر في توزيع الموارد والمخاطر البيئية وفق مبادئ

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

المساواة والإنصاف، و هذا المفهوم يشكل أساساً أخلاقياً وتشريعياً للمطالبة ببيئة آمنة ومتوازنة لكافة المواطنين دون تمييز، مما يعزز من جودة الحياة، ويضع أساساً متينة لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية في آن واحد.

اتفقت معظم الآراء على أن العدالة البيئية هي الحقوق التي ينبغي أن يحصل عليها كل مواطن في بيئته، وينادي بحصول كل الناس على حقوقهم البيئية من هواء نظيف، ومسكن صحي، وبيئة يمكن العيش فيها، فالعدالة البيئية تؤسس بوضوح العلاقة بين المجتمع وعدم وجود إمتيازات بيئية فيه فمجتمعات الفقراء والمناطق العشوائية تعاني من عدم المساواة البيئية ويثقل كاهلها المخاطر البيئية.

والعدالة البيئية كبعد من أبعاد المواطنة البيئية تزيد من معرفة المواطن بحقوقه البيئية التي ينبغي أن تضاف للحقوق التقليدية للمواطنة، كما يشير الباحثون في مجال العلوم البيئية أن العدالة البيئية تشير إلى " مجموعة من القيم والأعراف الثقافية والقوانين واللوائح والسلوكيات والسياسات العامة والقرارات التي تدعم المجتمعات المستدامة حيث يستطيع الأفراد التعامل بثقة في بيئتهم الآمنة، ومن ثم يتم دعم المجتمعات المستدامة حيث يستطيع الأفراد التعامل بثقة في بيئتهم الآمنة، ومن ثم يتم دعم العدالة البيئية بالوظائف الآمنة والمرتبات الملائمة والمدارس الجيدة ووسائل الترفيه والمسكن الملائم والرعاية الصحية الملائمة واتخاذ القرارات الديمقراطية والتمكين الشخصي والمجتمعات التي تخلو من العنف والفقير والمخدرات ". (عبد الرسول، ومهني، 2014، ص5)

إن جوهر العدالة البيئية لا يتوقف عند مجرد إقرار الحقوق البيئية، بل يتجاوز ذلك إلى تفعيل آليات التدخل في المناطق المتدهورة بيئياً، سواء من خلال وقف الأنشطة الملوثة أو تحسين الوعي البيئي لدى السكان المحليين. ويتجسد البعد الإيجابي لهذا المفهوم في تعزيز فرص العيش الكريم في بيئة صحية ومتوازنة، في حين يمثل البعد السلبي في ضرورة وقف النزيف البيئي الذي يصيب الفئات

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

الهشة، مع التأكيد على العدالة في توزيع الموارد الطبيعية، لا سيما الماء والهواء والتربة، وضمان المشاركة الفعلية في صياغة السياسات البيئية دون تهميش أو إقصاء.

تدرج العدالة البيئية ضمن السياسات التي تعنى بالبعد الإنساني للمشكلات البيئية، إذ تؤمن بعلاقة وطيدة بين صحة الإنسان وبيئته المحيطة، وتُلقي بالمسؤولية على عاتق الدولة في حماية هذه الموارد الطبيعية واستعمالها بطريقة منصفة لصالح الفئات الأضعف. ومن ثمة، يصبح من الضروري تكريس مبدأ المساواة في فرص الوصول إلى الموارد البيئية والخدمات الصحية، ورفض كافة أشكال الإقصاء على أساس العرق أو الوضع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار نص المبدأ الأول من إعلان (ستوكهولم) حول البيئة الإنسانية لعام (1972) أن للفرد حقا أساسيا في الحرية والمساواة وظروف معيشة مناسبة في بيئة جيدة تسمح بحياة كريمة وصحية ، وتناول مقابل التمتع بهذا الحق مسؤولية كل فرد في حماية وتعزيز البيئة ضمنا لمصالح الأجيال الحاضرة والقادمة. وفي إطار تشجيع العدالة البيئية في إسكندنا قامت منظمة أصدقاء الأرض في إسكندنا بتبني شعارا لها هو ليس أقل من بيئة لائقة للجميع ، وليس أكثر من نصيب عادل من موارد الأرض. (عبد الرسول، ومهني، 2014، ص7)

ومن هذا المنطلق تقوم العدالة البيئية على الاعتراف بحق جميع الأفراد في العيش ضمن محيط نظيف خالٍ من التلوث، وتفعيل التوزيع العادل للمنافع البيئية، بما يضمن تكافؤ الفرص في المشاركة واتخاذ القرار البيئي. إن تمكين المواطنين من المشاركة الفعلية دون تمييز، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، من شأنه أن يعزز انتماء الأفراد إلى بيئتهم ويحفزهم على المساهمة في الحفاظ عليها.

وفي هذا الإطار تظهر الدولة بوصفها الفاعل الرئيس في تطبيق مبادئ العدالة البيئية، من خلال سن القوانين التي تركز الاستخدام العادل للموارد، وتناهض جميع أشكال التمييز البيئي، وتكفل المعاملة المنصفة في جميع السياسات البيئية والتنمية.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

وهكذا تتضح أهمية العدالة البيئية كمكون أساسي في بناء مجتمعات عادلة ومستدامة، فهي ليست فقط مطلباً حقوقياً، بل ضرورة حتمية لضمان بقاء الإنسان والبيئة في توازن دائم، وتحقيق هذه العدالة، نقترّب من تصور مواطنة بيئية فعالة، تتيح لكل فرد ليس فقط التمتع بمزايا البيئة، بل وتحمل مسؤولية الحفاظ عليها لأجل الأجيال القادمة.

ج- دور تفعيل المواطنة البيئية في السياسات التشريعية البيئية

لا يمكن الحديث عن المواطنة البيئية دون التطرق إلى الأطر القانونية التي تنظم العلاقة بين الإنسان وبيئته، فهي الأداة التي تكفل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وضرورات الحماية، وفي هذا الإطار برزت أهمية التشريع كركيزة أساسية لتفعيل تلك الحقوق، ليس فقط على مستوى النصوص القانونية، بل كأداة لإحداث التغيير في سلوك الأفراد وتعزيز الشعور بالمسؤولية البيئية، التي تُعد من صميم مبدأ المواطنة.

لا ريب في أن الحماية القانونية للبيئة تفرض نفسها على رجال القانون اعتماداً على مسلمة رئيسية هي أن القانون باعتباره قواعد ملزمة ومنظمة لسلوك الإنسان يجب أن يواكب ما يطرأ على المجتمع من تطور، ويلبي ما يستجد في الدولة من حاجات، ويراعي في هذا الشأن، أن القانون لا يجرم سلوكاً معيناً من أجل الحفاظ على البيئة إلا بعد التأكد علمياً من ضرر هذا السلوك وتلويثه للبيئة، من خلال الأبحاث المتعددة التي يصل إليها العلماء كل في مجاله. (داود عبد الرزاق الباز، 2004، ص32)

بناء على هذه الأبحاث تندخل الدولة بوضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحدد شروط مزاولة أي نشاط يمكن أن يترتب عليه إضرار بالبيئة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول الصناعية، ومنها فرنسا، قد جمعت شتات هذه القوانين المتفرقة في مجموعة واحدة يُطلق عليها مسمى قانون البيئة.

الفصل الثاني : التأصيل النظري للدراسة

وعليه فالقانون البيئي كفرع من فروع القانون يسعى إلى إيقاف وردع كل مسلك إنساني من شأنه الإضرار بالبيئة وبصحة المواطنين نتيجة لتلوث البيئة المحيطة بهم، وهو لا يزال في مرحلة الميلاد ولم يكتمل تطوره بعد، وقابل للتعديل والتغيير على ضوء فعالية القانون في حماية البيئة.

في هذا المجال بادرت الجزائر إلى حماية البيئة تشريعياً من خلال عدة آليات ونصوص قانونية منها: إنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها في مجال حماية البيئة خلال مرحلة التصنيع في العهد الاشتراكي. وفي سنة 1983، صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة، ليساهم في حمايتها من جميع أشكال الاستنزاف. وقد تدعّم هذا القانون بالقانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الذي عبّر فيه المشرع عن العلاقة بين حماية الصحة وحماية البيئة تحت عنوان تدابير حماية المحيط والبيئة. كما صدر القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير، الذي قيد السياسات العمرانية من خلال مراعاة التوازنات البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

غير أن التجلي الأوضح لتأثر المشرع الجزائري بموضوع البيئة وإدراكه لأهميتها ظهر من خلال القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يمكن القول إنه ثمرة لمشاركة الجزائر في محافل دولية عديدة مثل ندوة ستوكهولم وقمة ريو دي جانيرو. هذه القمة شكّلت نقطة تحول كبرى في السياسات البيئية الدولية من خلال مبادئ وأهداف تُجسد حماية البيئة بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة.

تمثل الحماية القانونية في منع التلوث أو حصره في نطاق ضيق تمهيداً للقضاء عليه. وهذا يتطلب أحد أمرين: إما منع مسببات التلوث، أو مكافحة ما هو قائم، بهدف استعادة التوازن البيئي. فتشريعات حماية البيئة تهدف إلى حماية المصلحة العامة والفردية، ويمكن للدولة الاستعانة بسلطات الضبط الإداري، وتدعيمها بجزاءات جنائية، وهو ما يعزز الوقاية من المخاطر قبل حدوثها.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

أما من الناحية الاقتصادية فيُعد نظام الجباية البيئية أحد الأساليب الفعالة لتفعيل المسؤولية البيئية، فهذه الضرائب تُفرض على الملوّثين بنسب تتناسب مع خطورة الأضرار التي يحدثونها، وتشجع في المقابل على اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة، مما يخلق توازناً بين العقوبة والتحفيز.

من منظور المواطنة البيئية، يتضح أن حماية البيئة لم تعد مجرد واجب إداري أو أخلاقي، بل تحولت إلى حق وواجب دستوري وقانوني، يستوجب تكامل جهود الدولة والمواطن، فالإصلاح البيئي يبدأ من الإنسان، وينبغي أن يُرسخ من خلال الوعي، والمشاركة، والمساءلة.

لقد جاءت فكرة حقوق الإنسان في بيئة نظيفة كرد فعل على مظاهر الظلم البيئي وغياب العدالة البيئية، ولن تتحقق هذه الحقوق إلا من خلال تبني سياسات تنموية مستدامة تقوم على المساواة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية. (د. محمد الوكيل، 2003، ص 76)

في هذا السياق برزت الرقابة القضائية كوسيلة لحماية النظام العام البيئي. ومن الأمثلة على ذلك، حكم مجلس الدولة الفرنسي في 3 يونيو 1936، الذي أقر بشرعية لائحة حظر توزيع النشرات في الطرق العامة حمايةً لرونق الشوارع. (محمود عاطف البناء، 1978، ص 549) ولقد اعتبر المجلس أن الرونق والرواء والبيئة من أغراض الضبط الإداري، وهو ما يشير إلى توسع مفهوم النظام العام ليشمل الحق في البيئة النظيفة كجزء لا يتجزأ من كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم.

ختاماً إن تفعيل حقوق المواطنة البيئية في السياسات التشريعية لا يكتمل إلا من خلال دمج الوعي الفردي والمسؤولية الجماعية في النصوص القانونية، وتطوير هذه الأخيرة لتواكب المستجدات البيئية العالمية، بما يضمن استدامة الحياة وحماية كوكب الأرض للأجيال القادمة.

الفصل الثاني : التأسيس النظري للدراسة

الإطار الميداني للدراسة

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

أولاً / تقديم مجال الدراسة "حي المستقبل "

حي المستقبل هو أحد الأحياء العمرانية الناشئة ببلدية خنشلة، يقع على مستوى طريق العيزار، بمحاذاة مركز التكوين المهني، ويُعد من أبرز الأحياء السكنية التي شهدت توسعاً عمرانياً سريعاً في السنوات الأخيرة، نشأ هذا الحي ضمن مشاريع السكن العمومي الإيجاري (LPL)، ويتميز بتركيبة ديموغرافية متنوعة تجمع بين فئات اجتماعية متوسطة ومحدودة الدخل، مما يجعل منه فضاءً غنياً بالدلالات الاجتماعية والعمرانية.

يتكوّن الحي من عدد معتبر من العمارات السكنية الحديثة التي تتراوح بين أربع وخمس طوابق، تحيط بها مساحات خضراء محدودة، ومرافق خدمية ما تزال في طور الإنشاء أو غير كافية بالنظر إلى الكثافة السكانية المتزايدة، ويشهد الحي توسعاً عمرانياً مستمراً، مع إضافة وحدات سكنية جديدة وتوسع في شبكة الطرقات، ما يجعله نموذجاً حياً لدراسة التحولات الحضرية في المدينة.

ما يُميز حي المستقبل أيضاً هو محاذاته للطريق الوطني، ما يمنحه حيوية مرورية، ويجعله عرضة للتحديات البيئية المرتبطة بالنقل والنفايات، كما أن قربه من مؤسسات تكوين مهني ومؤسسات تعليمية يجعله مركزاً سكانياً مهماً، لكنه يفتقر إلى هياكل الترفيه والمرافق البيئية، ما يُضعف من جودة الإطار المعيشي للسكان.

ونظراً لكونه حياً حديث النشأة نسبياً، فإن سلوكيات السكان البيئية والمجتمعية ما تزال في طور التشكل، وهو ما يجعله ميداناً خصباً لفحص مستوى المواطنة البيئية والمشاركة المجتمعية، ومدى تجاوب السكان مع قضايا التسيير الحضري وحماية البيئة الحضرية. (مصالح بلدية خنشلة .2025)

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

ثانياً / الإجراءات المنهجية للدراسة

يُعتبر وضع الإجراءات المنهجية في أي دراسة علمية خطوة محورية وأساسية لا غنى عنها، إذ تُشكل الأساس الذي تُبنى عليه مصداقية البحث العلمي ومثاقته، فهذه الإجراءات تُعد بمثابة خارطة الطريق التي توضح بجلاء النهج الذي سلكه الباحث منذ بداية الدراسة حتى الوصول إلى نتائجها، وهو ما يُكسب العمل طابعاً منهجياً واضحاً يُبعده عن الارتجال أو التحيز.

وتتضمن هذه الإجراءات عدة عناصر مترابطة ومتكاملة، تبدأ من تحديد المجال الموضوعي والجغرافي للدراسة، وتتم عبر اختيار المنهج العلمي الملائم لطبيعة الموضوع، مع توضيح أدوات وتقنيات جمع البيانات سواء كانت استبيانات، مقابلات، ملاحظات ميدانية أو غيرها، كما تشمل كذلك تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة التي تمثل هذا المجتمع تمثيلاً علمياً دقيقاً، وتُشكل هذه الإجراءات بتحديد آليات التحليل والمعالجة الإحصائية أو النوعية للمعطيات التي تم جمعها، بما يضمن تفسيرها بشكل علمي موضوعي.

وتكمن أهمية هذه الإجراءات في كونها تُضفي الطابع العلمي والمنهجي الصارم على مجريات البحث، كما تسهم في تعزيز قابلية الدراسة للتكرار أو إعادة الاختبار، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً من شروط البحث العلمي الموثوق. فضلاً عن ذلك فإن هذه الإجراءات تُوثق خطوات البحث وتبرز مدى التزام الباحث بالقواعد العلمية، وتُساعد القارئ أو المحكم على تتبع مراحل البحث بدقة وموضوعية.

وفي ضوء ما سبق سنعرض في الفقرات التالية الإجراءات المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة، والتي من خلالها تم تنظيم عملية جمع المعطيات وتحليلها بما يخدم أهداف البحث ويُجيب على إشكالياته المطروحة.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

أ.مجالات الدراسة

تُعد مجالات الدراسة بمثابة الإطار الشامل الذي يُحدد المدى الذي تتحرك ضمنه الدراسة، سواء من حيث الموضوع الذي تناوله، أو البعد المكاني الذي تُجرى فيه، أو الإطار الزمني الذي تُغطيه، إضافة إلى الحدود البشرية التي تشمل الأفراد المعنيين بالبحث، ومن خلال هذا التحديد، تُتضح معالم الدراسة وحدودها، ما يُساعد في تضيق نطاق البحث وتوجيه التركيز نحو العناصر الأكثر ارتباطاً بالإشكالية المركزية المطروحة.

كما يسهم تحديد مجالات الدراسة في تحقيق قدر عالٍ من الانسجام المنهجي، ويوفر للباحث قاعدة واضحة لضبط مسار العمل البحثي بدقة وموضوعية، مما يُجنب التشتت ويوجه الجهد العلمي نحو أهداف محددة وواضحة.

- **المجال المكاني :** يُعد أحد المرتكزات الأساسية التي تُبنى عليها أي دراسة ميدانية، إذ يُحدد الإطار الجغرافي الذي تندرج ضمنه الظاهرة المدروسة، ويوفر للباحث بيئة محددة يمكن من خلالها فحص الإشكالية في سياقها الواقعي. وفي هذه الدراسة يمثل المجال المكاني في " حي المستقبل " ، وهو أحد الأحياء الحضرية النامية التي تقع ضمن النسيج العمراني لمدينة خنشلة. ويتميز هذا الحي بخصوصيات ديموغرافية وعمرانية واجتماعية تُضفي عليه طابعاً مميزاً، مما يجعله ميداناً ملائماً لاختبار فرضيات الدراسة. وقد تم اختياره لعدة اعتبارات موضوعية، من بينها كثافة السكن، وتنوع البنية التحتية، وتفاعل السكان مع الإشكاليات المطروحة، إضافة إلى كونه يشهد في الآونة الأخيرة توسعاً عمرانياً لافتاً يرافقه عدد من التحديات التنظيمية والمجالية ، ويسمح التركيز على هذا الحي برصد الظواهر قيد البحث بدقة، وتحقيق قراءة تحليلية معمقة تنطلق من الواقع المعاش، وتُسهم في إثراء النتائج وتدعيمها بالمعطيات الميدانية المباشرة.

- **المجال الزمني :** يُشكل بعداً مهماً في أي دراسة علمية إذ يُحدد الإطار الزمني الذي جرت خلاله مختلف مراحل البحث، وهو ما يُتيح تتبع تطور العمل البحثي عبر محطاته الأساسية، وفي هذه

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

الدراسة يمتد المجال الزمني منذ اللحظة التي تم فيها اختيار الموضوع والموافقة عليه من قبل اللجنة العلمية المختصة، وهو ما مثل الانطلاقة الرسمية للمشروع البحثي. عقب ذلك باشرنا في إعداد خطة البحث وصياغة الإشكالية المركزية، مع تحديد الأهداف ومحاور التحليل، كما شرعنا في وضع الإجراءات المنهجية الملائمة لطبيعة الدراسة، وتصميم أدوات جمع البيانات، بما في ذلك بناء الاستمارة وصياغة أسئلتها بدقة. ومع تقدمنا في الجانب النظري والتحليلي انطلقت المرحلة الميدانية خلال أواخر شهر أبريل وبداية شهر ماي، حيث تم تنفيذ العمل وفق مرحلتين متكاملتين: الأولى كانت مرحلة استطلاعية، هدفت إلى التعرف على واقع الحي وملاحظة الميدان بشكل أولي، وقد استغرقت هذه المرحلة قرابة أسبوعين (27 أبريل-12 ماي) خصصت لتوزيع استمارات تجريبية على عينة صغيرة من سكان حي المستقبل، قصد اختبار مدى وضوح الأسئلة وفاعلية الأداة، والتأكد من مدى ملاءمتها للسياق الواقعي للدراسة، قبل الانتقال إلى المرحلة الميدانية الرئيسية.

ب- عينة الدراسة : تُعد عينة الدراسة من الركائز الأساسية في البعد البشري للبحث، إذ تُشكل الوسيط الذي يُمكن الباحث من جمع البيانات وتحليلها بما يخدم أهداف الدراسة ويُجيب عن إشكالياتها. وفي هذا الإطار تم تحديد المجال البشري للدراسة من خلال إجراء "مسح شامل" شمل "جميع سكان حي المستقبل الذين بلغ عددهم 24 مواطناً". وقد تم اختيار هذا النوع من العينة قصد الإحاطة الكاملة بآراء مختلف أفراد المجتمع المحلي، وذلك بناءً على معايير دقيقة راعت تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية داخل الحي من حيث السن، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، ودرجة التفاعل مع موضوع الدراسة. ويُعد اعتماد المسح الشامل ملائماً جداً للبحوث التي تركز على التحليل النوعي المعمق للظواهر في سياقاتها المحدودة، حيث لا يكون الهدف هو التعميم الإحصائي بل الوصول إلى فهم شامل للواقع الميداني بكافة أبعاده. كما أتاح هذا الاختيار فرصة التفاعل المباشر مع أفراد المجتمع في بيئتهم الطبيعية، مما أضفى على الدراسة بعداً ميدانياً واقعياً وساعد في استكشاف دلالات دقيقة تُعبر عن السياق الاجتماعي والثقافي لحي المستقبل.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

ج- المنهج وأدوات للدراسة

المنهج وأدوات الدراسة يُعدّان عنصرين أساسيين في بناء أي دراسة علمية ميدانية، حيث يُوفّر المنهج الإطار النظري الذي يوجّه الباحث في تناول الإشكالية، بينما تُمثّل الأدوات الوسائل العملية التي تُستخدم في جمع البيانات وتحليلها، ويراعى في اختيار كليهما طبيعة الموضوع ونوعية المعلومات المطلوبة وسياق الدراسة، وفي هذا الإطار تعتمد هذه الدراسة على منهج ملائم لطبيعتها مدعوماً بأدوات ميدانية تُمكن من جمع المعطيات وتحقيق أهداف البحث بدقة وموضوعية.

- منهج الدراسة : في سياق هذه الدراسة العلمية الميدانية التي تستهدف فهم العلاقة بين المواطنة البيئية ودورها في حماية البيئة يُعد اختيار المنهج العلمي خطوة حاسمة توجه مجريات البحث وتُحدد معالمه الإجرائية والمعرفية، فالمنهج لا يقتصر على كونه إطاراً نظرياً، بل يمثل أداة عملية تسهم في معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة. ومن بين المناهج العلمية الملائمة لهذا النوع من المواضيع، يبرز المنهج الوصفي التحليلي نخباً مناسباً، نظراً لقدرته على الجمع بين الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها المختلفة، سواء كانت سلوكية، اجتماعية، أو قانونية.

وقد تم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة لأنه يُتيح تقديم صورة واقعية لمستوى وعي الأفراد بمفهوم المواطنة البيئية، ومدى انخراطهم في سلوكيات تساهم في المحافظة على البيئة، مثل ترشيد استهلاك الموارد، احترام القوانين البيئية، والمشاركة في المبادرات التطوعية ذات الطابع البيئي. كما يسمح هذا المنهج بتحليل تأثير الأطر التربوية والثقافية والإعلامية في تعزيز الحس البيئي لدى المواطنين، وبالتالي الكشف عن التحديات التي تعيق تحقيق مواطنة بيئية فاعلة، والسبل الكفيلة بتعزيزها داخل المجتمع.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

- أدوات جمع البيانات :

تُعد أدوات جمع البيانات من الدعائم الأساسية لأي دراسة ميدانية، خاصة حين تتخذ طابعاً وصفيًا وتحليليًا، كما هو الحال في هذه الدراسة التي تتناول موضوع المواطنة ودورها في حماية البيئة، فالاختيار السليم لهذه الأدوات يُمكن الباحث من الوصول إلى معطيات دقيقة وموثوقة، تعكس الواقع كما هو، وتُسهم في تفسير الظاهرة المدروسة بعمق وموضوعية. ويختلف اختيار الأدوات تبعاً لطبيعة الموضوع والمنهج المعتمد، ونوعية البيانات المراد جمعها، سواء كانت كمية قابلة للقياس، أو نوعية تعكس الأبعاد السلوكية والإدراكية.

وقد تم في هذه الدراسة اعتماد استمارة استبائية مُوجّهة إلى عينة من المواطنين، تضمنت 21 سؤالاً بين الأسلوب المغلق والمفتوح موزعة على أربع محاور (المحور الأول: البيانات الشخصية، المحور الثاني: التلوث و حماية البيئة الحضرية، المحور الثالث: الوعي البيئي و المواطنة البيئية والمحور الرابع: المواطنة البيئية و المشاركة المجتمعية)، وذلك لرصد مستوى وعي الأفراد بمفهوم المواطنة البيئية، وسلوكياتهم اليومية ذات الصلة بحماية البيئة. كما تم تعزيز هذه الأداة بالملاحظة المباشرة خلال الزيارات الميدانية، حيث تم تسجيل مظاهر الالتزام البيئي في الحي، مثل نظافة الفضاءات العامة، وتفاعل السكان مع مبادرات الفرز الانتقائي للنفايات أو حملات التشجير. إن هذا التنوع المنهجي في أدوات جمع البيانات ساهم في تحقيق التكامل بين المعاينة الميدانية والتحليل النظري، ووفّر أساساً معرفياً متيناً لفهم دور المواطنة في حماية البيئة، ضمن أطر اجتماعية وتنظيمية واقعية.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

ثالثاً/ عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات الإستمارة

أ-تحليل دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث انطلاقاً من نتائج الإستمارة

تحليل المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين

يشكل هذا المحور القاعدة الأساسية لفهم خصائص العينة المستجوبة، حيث نرصد من خلاله المعطيات الديموغرافية التي قد تؤثر بشكل مباشر في المواقف والسلوكيات البيئية للمواطن، تشمل هذه البيانات: الجنس، المستوى التعليمي، والمهنة.

1. النوع:

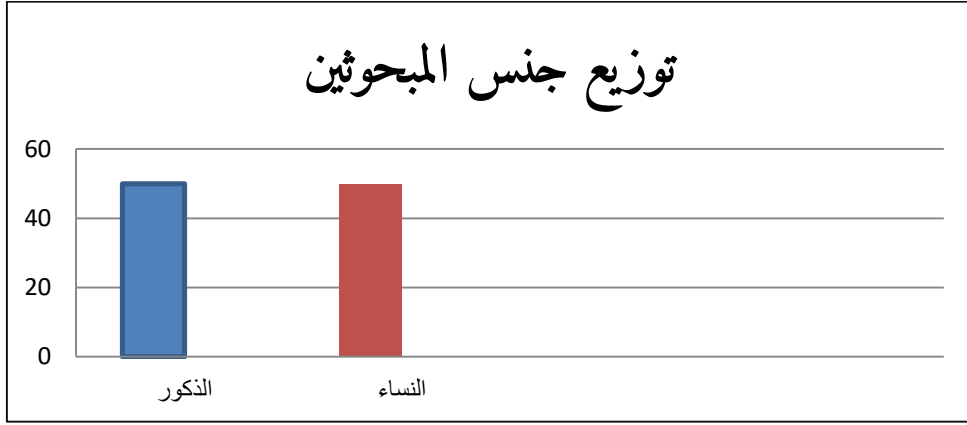
تُعد معرفة التوزيع الجندري للعينة المستجوبة خطوة مهمة، لأنها تساهم في تقييم تمثيل الذكور والإناث في الدراسة، مما يساعد في استقراء مدى اختلاف المواقف البيئية بينهما. والجدول الموالي يوضح توزيع جنس المبحوثين :

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	12	50%
أنثى	12	50%

الجدول 01: جدول يوضح توزيع جنس المبحوثين

ويمكن أن نترجم نتائجنا من خلال الشكل الموالي :

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة



الشكل 01 : رسم بياني يوضح توازن التوزيع الجندي بدقة.

نلاحظ التساوي التام بين الذكور والإناث و يعكس هذا التساوي (50% لكل فئة) توازناً جندياً واضحاً في عينة الدراسة، وهو مؤشر إيجابي من حيث حيادية أداة الاستبيان وشموليته، كما أن هذا التوازن يسمح بالمقارنة الموضوعية بين مواقف كلا الجنسين تجاه القضايا البيئية، دون أن تطغى فئة على أخرى.

2. المستوى التعليمي

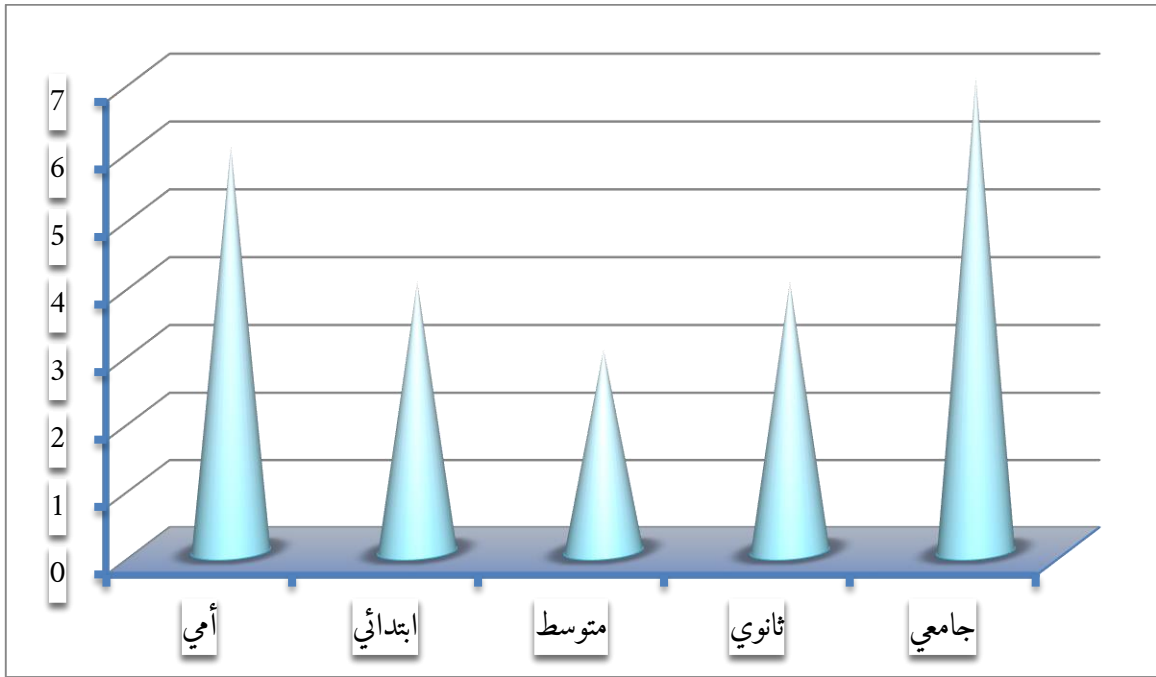
يُعد المستوى التعليمي عاملاً حاسماً في بناء الوعي البيئي، إذ يُفترض أن الأفراد ذوي التعليم العالي يمتلكون فهماً أعمق للتحديات البيئية وسبل التعامل معها. و الجدول الموالي يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين الذي وقع عليهم الاختيار كعينة لدراستنا :

النسبة %	العدد	المستوى التعليمي
25%	6	أمي
16.6%	4	ابتدائي
12.5%	3	متوسط
16.6%	4	ثانوي
29.1%	7	جامعي

الجدول 02: يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

تُظهر النتائج أن أعلى نسبة كانت لفئة الجامعيين (29.1%)، تليها فئة الأميين (25%)، وهو تفاوت صارخ يكشف عن خلل في مستوى الوعي المعرفي داخل نفس المجتمع. إن وجود نسبة معتبرة من غير المتعلمين يدق ناقوس الخطر، ويدعو إلى ضرورة ابتكار آليات توعية بيئية مبسطة تستهدف هذه الفئة الهشة، بالمقابل فإن وجود نسبة معتبرة من المتعلمين يُمكن استغلالها كـ"قاطرة توعية" داخل الأحياء.



الشكل 02 : المستوى التعليمي للمبحوثين

إن قراءة المعطيات المدرجة في الجدول و الشكل السابقين تحلينا إلى ملاحظة الهيمنة النسبية لفئة "الجامعيين" تشير إلى وجود شريحة مثقفة قد تعي خطورة التلوث الحضري، بينما تبرز فئة "الأميين" (ربع العينة) كمجموعة تحتاج إلى جهود توعية موجهة، وهذا التفاوت يعكس ما يمكن وصفه بـ"الشرخ المعرفي"، والذي قد يُترجم إلى اختلاف في السلوك البيئي ودرجات الالتزام.

و عليه فارتفاع نسبة الأمية رغم وجود متعلمين جامعيين يشير إلى ضرورة تنوع أساليب التوعية البيئية، بما يراعي القدرات الإدراكية المختلفة.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

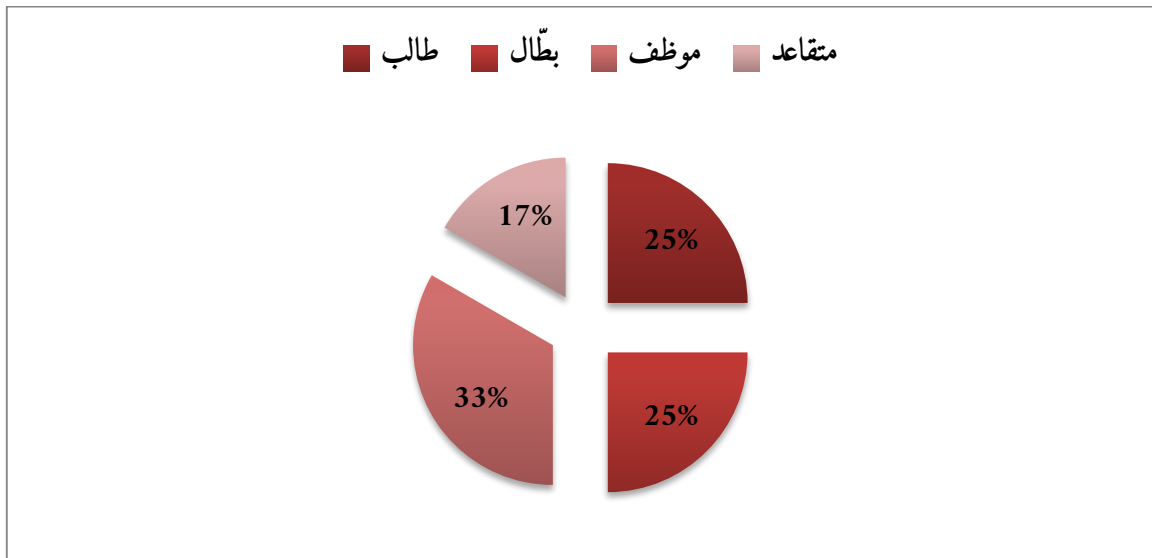
3. المهنة

تعكس المهنة مستوى اندماج الفرد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر في مدى التفاعل مع الشأن البيئي من حيث الوقت المتاح والقدرة على المبادرة والمشاركة.

النسبة %	العدد	المهنة
25%	6	طالب
25%	6	بطال
33.3%	8	موظف
16.6%	4	متقاعد

الجدول 03: يوضح طبيعة مهن الباحثين

يلاحظ تفوق فئة الموظفين (33.3%)، وهو أمر طبيعي يعكس نشاطاً اقتصادياً ومعيشياً مستقرًا. بالمقابل، يشكل كل من الطلبة والباطلين معاً نصف العينة (50%)، ما يسلط الضوء على فئتين حيويتين يمكن استهدافهما ببرامج بيئية موجهة، فالبطالة لا تعني بالضرورة العجز عن المساهمة، بل قد توفر وقتاً كافياً للمشاركة البيئية إذا ما تم استغلاله بفعالية عبر مبادرات تحفيزية وتطوعية.



الشكل 03: دائرة نسبية توضح مهن الباحثين

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

وتشير هذه النتائج إلى وجود توازن بين الفئات النشطة وغير النشطة اقتصادياً، فئة "الموظفين" مرشحة لأن تكون أكثر استجابة لبرامج التنظيم البيئي، نظراً لتفاعلها اليومي مع الفضاء العمومي. بالمقابل، فئتا "الطلاب" و"البطالين" تمثلان كتلة ديموغرافية مؤثرة يمكن استهدافها في برامج تربية ومبادرات تطوعية لخلق وعي بيئي جماعي.

يتضح من خلال تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة أن التمثيل الجنسي المتوازن يشكل دعامة أساسية لدراسة أكثر مصداقية، حيث يسمح بقياس موضوعي لتفاعل الجنسين مع القضايا البيئية، ويضمن تنوعاً في التصورات وردود الأفعال. أما من حيث المستوى التعليمي فإن التفاوت الملحوظ بين فئات العينة يفرض ضرورة التفكير في رسائل توعوية متعددة المستويات تراعي الفروقات المعرفية، بما يحقق نجاعة في الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع. من جهة أخرى فإن التمثيل العالي لفئة البطالين والطلبة لا يجب أن يُقرأ فقط كعنصر سلبي، بل يمثل فرصة ذهبية لإشراك هذه الفئة في الفعل البيئي، سواء عبر إدماجهم في حملات نظافة، أو برامج إعلامية بيئية، أو مشاريع شراكة مع الجمعيات المحلية، ما من شأنه تحويل الطاقات غير المستثمرة إلى قوة تغيير إيجابي داخل المجتمع.

تحليل المحور الثاني: التلوث وحماية البيئة الحضرية

يرتكز هذا المحور على تشخيص الوضع البيئي في الأحياء الحضرية من خلال آراء المبحوثين حول نظافة الحي، مصادر التلوث، أداء البلدية، والبنية التحتية المتوفرة لحماية البيئة، وتبرز أهمية هذا المحور في كونه يكشف عن علاقة المواطن بحيطة البيئي وموقفه من مختلف الفاعلين المحليين في إدارة الشأن البيئي.

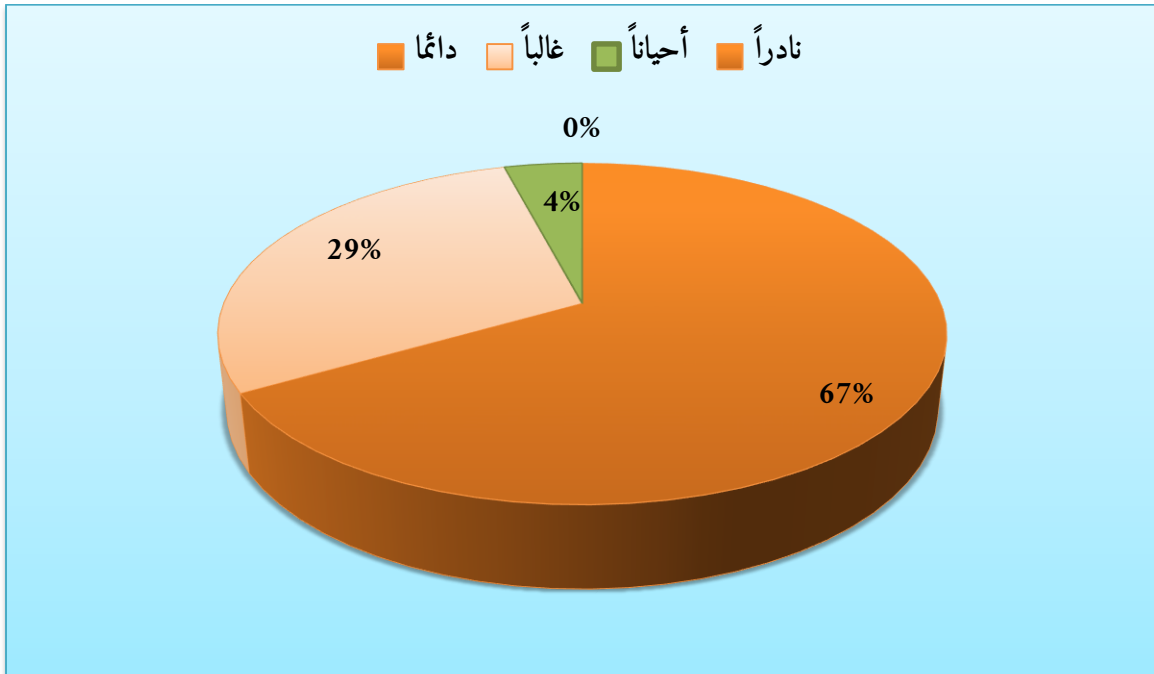
الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

4. نظافة الحي

تُعد نظافة الحي مؤشراً مباشراً على جودة الحياة البيئية في الوسط الحضري، لذلك فإن قياس نظافة المحيط السكني يعكس مستوى العناية المجتمعية والبنية التحتية المحلية. والجدول الموالي يوضح أجابات المبحوثين حول سؤال " هل حيك نظيف ؟ "

التكرار	النسبة المئوية	درجة النظافة
32	66.6%	دائماً
14	29.1%	غالباً
2	4.1%	أحياناً
0	0%	نادراً

الجدول 04: يوضح نظافة الحي



الشكل 04 : نسبة نظافة الحي

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

وهنا تُشير توزيع الإجابات على السؤال المتعلق بنظافة الحي إلى تفاوتٍ نسبي، حيث صرّح 66.6% من الباحثين بأنّ حيّهم دائماً نظيفاً، بينما اعتبر 29.1% أنه غالباً نظيفاً، في حين اكتفى 4.1% فقط بالإجابة بـ"أحياناً"، ولم تُسجل أي نسبة لمن يعتبرون حيّهم نادراً ما يكون نظيفاً.

هذا التقييم الإيجابي يُعد مؤشراً مبدئياً على وجود نوع من الوعي أو على الأقل الاهتمام الجماعي بنظافة المحيط، وقد يعكس إما مجهودات محلية للبلدية أو سلوكيات فردية إيجابية داخل المجتمع الحضري. إلا أن النسب المتبقية تُحيل إلى ضرورة عدم التسرع في الاستنتاج، والبحث في باقي المؤشرات التي قد تكشف جوانب خفية من الواقع البيئي.

5. أهم مصادر التلوث

تعدد مصادر التلوث داخل الأحياء يعكس خلافاً في التسيير البيئي المحلي، ومن خلال هذا السؤال الذي طرحناه للباحثين حاولنا رصد أبرز أنواع التلوث التي تؤثر في الحياة اليومية للسكان، وقد كانت أغلب الإجابات كالتالي :

نوع المشكلة	النسبة المئوية
تراكم النفايات المنزلية	20.8%
تلوث الشوارع	16.6%
تلوث بمياه الصرف الصحي	58.3%

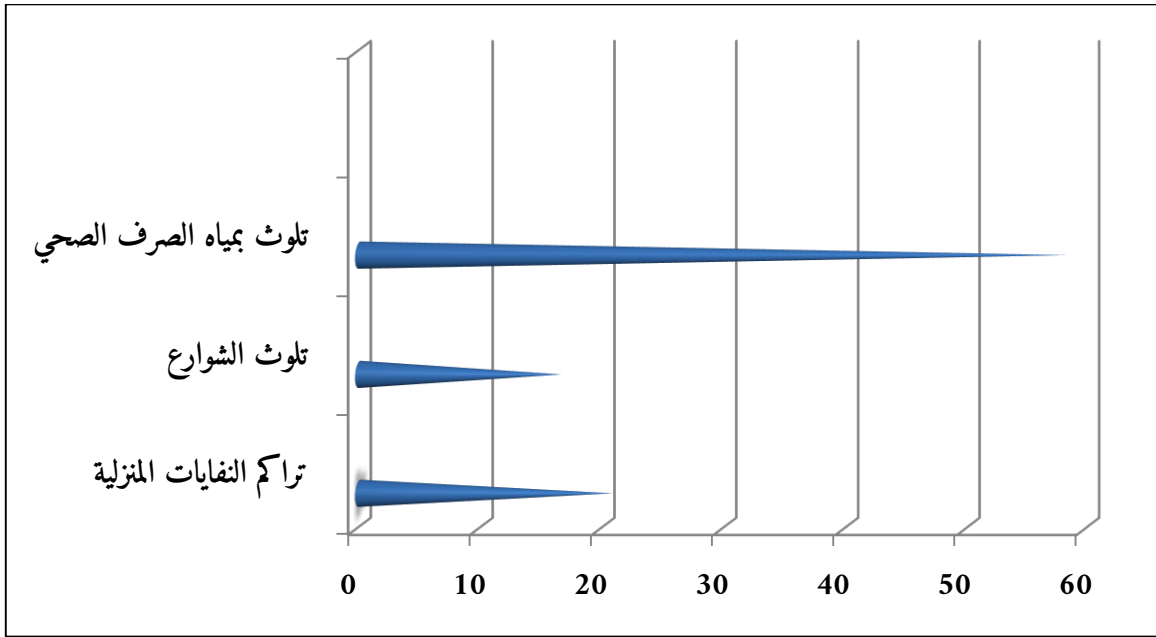
جدول 05: أهم المشكلات البيئية حسب السكان

عند استعراض المشكلات البيئية التي تم تحديدها من طرف السكان، جاءت مياه الصرف الصحي على رأس القائمة بنسبة 58.3%، ما يدل على أن البنية التحتية الخاصة بالصرف لا تزال تمثل معضلة بيئية محلية.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

في المقابل شكّلت النفايات المنزلية نسبة 20.8%، تليها تلوث الشوارع بنسبة 16.6%، وهو ما يعكس إشكالاً ثلاثي الأبعاد يربط بين تدبير المياه المستعملة، جمع النفايات، وتنظيف الشوارع.

إن بروز مشكلة مياه الصرف كمصدر أساسي للتلوث يطرح علامات استفهام كبيرة حول مدى قدرة السلطات المحلية على التحكم في أحد أخطر مظاهر التلوث، لما لذلك من انعكاسات صحية وبيئية مباشرة على السكان. والشكل الموالي يترجم هذه المشكلات :



الشكل 05: أهم المشكلات البيئية حسب السكان

و تشير هذه النتائج إلى أن مياه الصرف الصحي تُعد أكثر المشكلات البيئية إلحاحاً، مما يكشف هشاشة البنية التحتية المرتبطة بشبكات الصرف، والتي تُعد أحد أخطر مصادر التلوث.

6. أسباب التلوث من وجهة نظر السكان

تعدد الأسباب التي تُفسّر انتشار التلوث الحضري، بين مسؤوليات فردية وأخرى مؤسسية، لذا فإن فهم إدراك السكان لأسباب التلوث يساعد في توجيه جهود التوعية والسياسات العمومية، و قد ذهل اغلب المبحوثين إلى أن أسباب التلوث تكمن في :

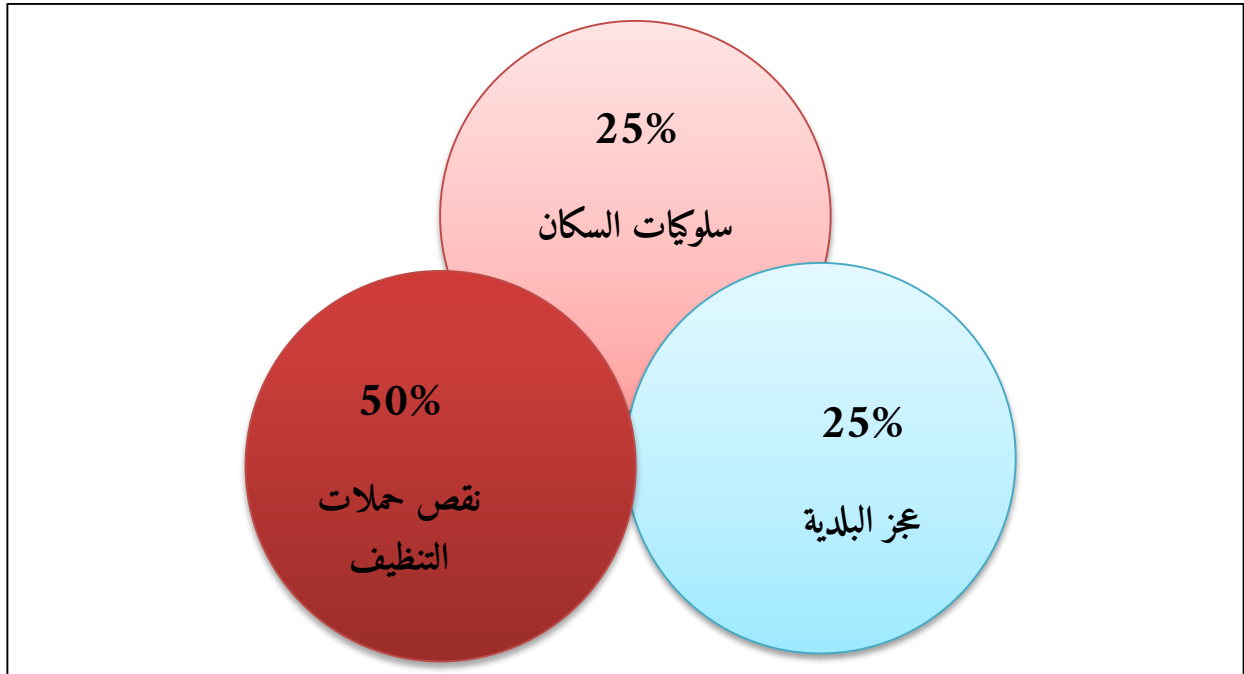
الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

النسبة المئوية	السبب
25%	سلوكيات السكان
25%	عجز البلدية
50%	نقص حملات التنظيف

جدول 06: الأسباب الرئيسة للتلوث حسب رأي السكان

جاءت إجابات السكان موزعة بالتساوي بين سلوكيات المواطنين (25%) وعجز البلدية (25%)، لكن النسبة الأكبر كانت لنقص حملات التنظيف (50%)، وهو ما يُبرز تحميلاً غير مباشر للمسؤولية إلى المؤسسات الرسمية، مع وجود اعتراف جزئي بدور المواطن في التسبب في التلوث.

و الشكل الموالي يوضح هذه النتائج :



الشكل 06: الأسباب الرئيسة للتلوث حسب رأي السكان

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

هذه النتائج تُعبّر عن إدراك نسبي بأن التلوث ناتج عن تراكم أسباب متداخلة، حيث يُلقي جزء من المواطنين باللوم على ضعف المبادرات المحلية في التنظيف، في حين يُقر آخرون بأن السلوكيات الفردية غير المسؤولة تُفاقم الوضع.

وتُظهر هذه الرؤية المركّبة استعداداً ضمنياً من طرف السكان للانخراط في تحسين الوضع، في حال تم توفير الأدوات والإطار المناسب لذلك.

7. تقييم أداء البلدية في تسيير النفايات

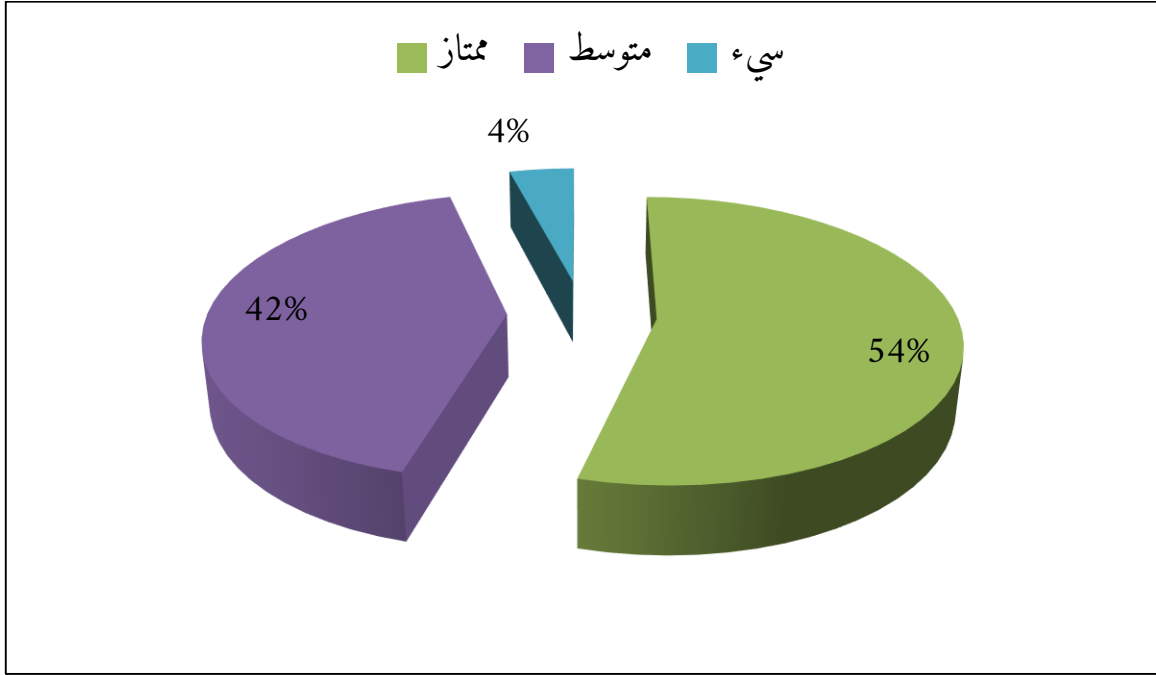
تسيير النفايات الحضرية يُعد من أبرز مهام الهيئات المحلية، ويكشف تقييم المواطنين لهذا التسيير عن مدى كفاءة البلدية في حماية المحيط البيئي وضمان نظافة المجال العمراني، وقد توزعت إجابات المبحوثين في هذا السياق كالآتي :

النسبة المئوية	التقييم
54.1%	ممتاز
41.6%	متوسط
4.1%	سيء

جدول 07: تقييم أداء البلدية

و الشكل الموالي يوضح هذه النسب بدقة :

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة



الشكل 07: تقييم أداء البلدية في تسيير النفايات

من الملفت أن أكثر من نصف المبحوثين (54.1%) قيّموا أداء البلدية في تسيير النفايات بـ"ممتاز"، تليها فئة مهمة (41.6%) صنفت الأداء بـ"متوسط"، بينما لم تتجاوز نسبة من رأوا أنه "سيء" 4.1% فقط.

يشير هذا التقييم العام إلى رضى نسبي عن مجهودات البلدية في مجال جمع ومعالجة النفايات المنزلية، رغم الانتقادات التي طالت جوانب أخرى كحملات التنظيف أو الصرف الصحي. ومن المرجح أن يكون هذا الرضى ناتجاً عن انتظام خدمات جمع القمامة، أو عن تجاوب نسبي من طرف البلدية مع الشكاوى اليومية للمواطنين، إلا أن هذا لا يُخفي وجود خلل في الجانب الوقائي والمتعلق بالتوعية والتخطيط الحضري المستدام.

8. دعم البنية التحتية لحماية البيئة

تشكل البنية التحتية الإطار العملي لحماية البيئة في الفضاء الحضري، ومن خلال تقييم السكان لها نتبين ما إذا كانت تفي بمتطلبات التنمية المستدامة أو تعاني من قصور وظيفي هيكلية.

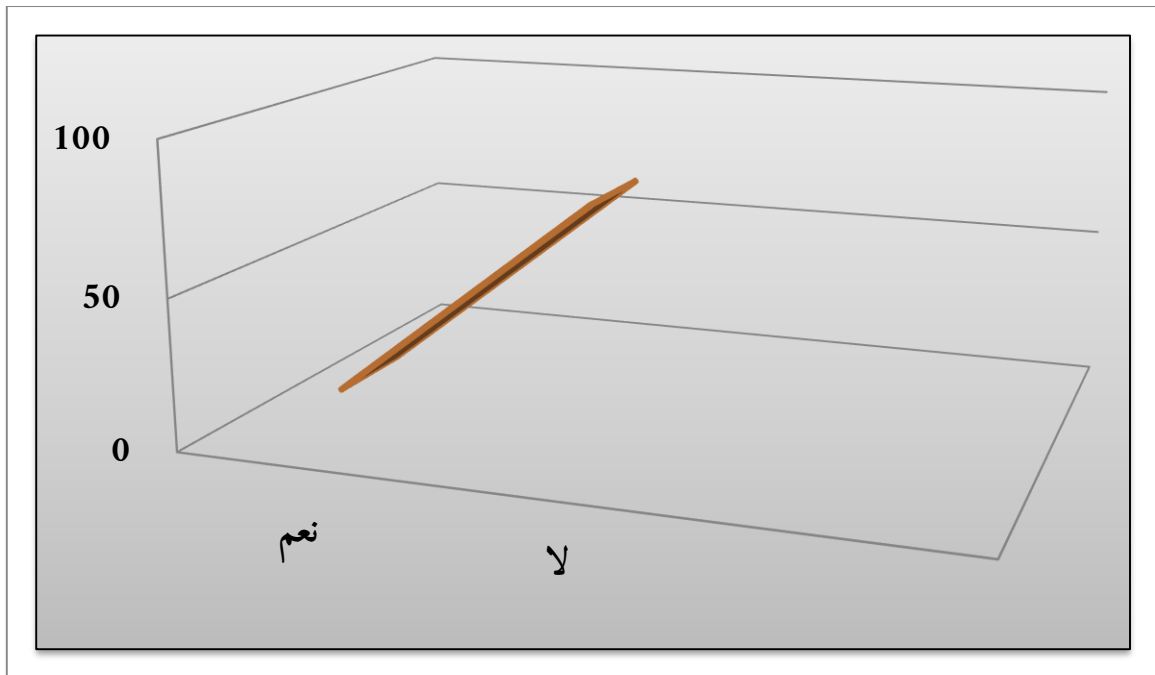
الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

و كانت إجابة المبحوثين حول سؤال " أن البنية التحتية في الحي تدعم حماية البيئة أم لا " كالآتي :

النسبة المئوية	الخيار
16.6%	نعم
83.3%	لا

جدول 08: مدى دعم البنية التحتية لحماية البيئة

بخصوص تقييم البنية التحتية الداعمة لحماية البيئة، فقد أجمع غالبية المبحوثين بنسبة 83.3% على أنها غير كافية، مقابل 16.6% فقط يرونها داعمة. ونوضح هذه الإجابات بشكل بياني يجسد فجوة الثقة بين الواقع والتطلعات في مجال البنية البيئية :



الشكل 08: رأي السكان في البنية التحتية البيئية

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

تُعد هذه النتيجة من أكثر المؤشرات دلالة على هشاشة القاعدة المادية لحماية البيئة في الوسط الحضري، وتعني أن المرافق المتوفرة (كحاويات، شبكات صرف، مساحات خضراء، نقاط فرز النفايات...) إما غير موجودة أو غير فعالة.

ويؤثر هذا المعطى على نقص في التخطيط الحضري المستدام، مما يزيد من حجم الضغوطات البيئية داخل الأحياء، ويُفاقم الشعور بانعدام العدالة البيئية، خاصة لدى الفئات الهشة.

ختاماً يُبرز تحليل هذا المحور أن الوعي البيئي حاضر نسبياً لدى سكان الأحياء الحضرية، لكنه لا يرافقه نظام بنوي فعال قادر على احتواء المشاكل البيئية المتزايدة، فبينما يُعبر المواطن عن رغبة في بيئة نظيفة، يجد نفسه أمام بنية تحتية ضعيفة، وخدمات بلدية غير شاملة، وحملات توعية شبه غائبة.

في المقابل فإن تحميل جزء من المسؤولية لسلوكيات السكان يُعد اعترافاً بضرورة العمل الجماعي، وي طرح إمكانية توجيه برامج تدخلية تشاركية، تستند على إشراك المواطن، تقوية الفعل الجمعي البيئي، وتعزيز قدرات البلدية على التحرك الميداني، بدلاً من الاكتفاء بالحلول الظرفية أو الشكلية.

كما أن الرهان على بيئة حضرية سليمة يتطلب من السلطات المعنية اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين الصيانة الدائمة للمرافق البيئية، وضع برامج للتحسيس والتربية البيئية، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة، حتى لا تتحوّل الأحياء إلى فضاءات عشوائية طاردة للحياة الصحية والتنمية المستدامة.

تحليل المحور الثالث: الوعي البيئي والمواطنة البيئية

يُعدّ الوعي البيئي أحد الركائز الجوهرية لبناء مجتمع قادر على التفاعل إيجاباً مع مشكلاته البيئية، كما أن المواطنة البيئية تعني التزام الفرد بسلوكيات تحترم البيئة وتُعزز من استدامتها، وهذا المحور يقيس إدراك الأفراد لدورهم، ومصادر معرفتهم، ومستوى التزامهم بسلوكيات بيئية مسؤولة.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

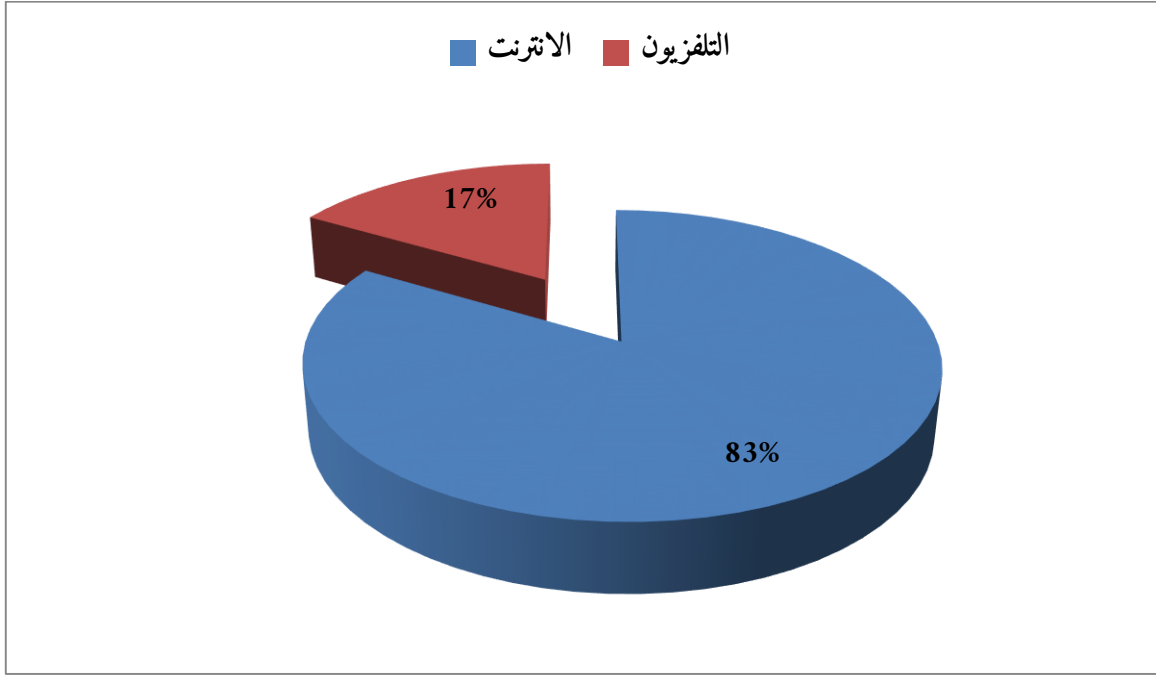
9. مصادر معلوماتك عن حماية البيئة من التلوث

تمثل مصادر المعلومات البيئية البوابة الأولى نحو تشكيل وعي بيئي حقيقي، إذ أن نوعية المصدر تؤثر على مضمون الفكرة وسلوك الأفراد، فكما كانت المصادر علمية ورسمية ومنتظمة، كلما ساهمت في ترسيخ مفاهيم بيئية دقيقة وواقعية، بعكس المعلومات المتفرقة أو غير الموثوقة، ويُعتبر تنوع مصادر التلقي عاملاً ضرورياً لخلق وعي بيئي متكامل وشامل . وقد كانت إجابات المبحوثين حول هذا النقطة كالتالي :

النسبة %	عدد الأفراد	المصدر
83.3%	20	الإنترنت
16.6%	04	التلفزيون
0%	0	الجرائد والمجلات
0%	0	المدرسة أو الجامعة
0%	0	الجمعيات البيئية
0%	0	أخرى

جدول 09: توزيع مصادر المعلومات البيئية

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة



الشكل 09 : دائرة نسبية توضح هيمنة الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات البيئية

يتضح من الجدول 09 و الشكل البياني السابق (09) أن الإنترنت يهيمن بنسبة كبيرة (83.3%) كمصدر رئيسي للمعلومات البيئية، وهو مؤشر على التغيير الحاصل في نمط التثقيف الذاتي، ومع أن هذا يظهر فاعلية التكنولوجيا في نشر المعرفة، إلا أنه يُشير أيضاً إشكاليات تتعلق بجودة ومصداقية المحتوى الذي يُستهلك. ومن الملفت أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالتعليم والإعلام التقليدي والجمعيات، لم تلعب أي دور في توجيه الوعي البيئي لدى المشاركين، وهو ما يبرز خلافاً في المنظومة التربوية والتثقيفية، كما أن غياب المؤسسات النظامية عن هذا الدور يطرح تحديات حقيقية بشأن صياغة خطاب بيئي وطني ممنهج، ويجعل الفرد عرضة للمعلومات السطحية أو المغلوطة. لذا يُعدّ هذا المؤشر دافعاً لتقوية العمل المؤسسي في مجالات التربية البيئية والاتصال البيئي.

10. مسؤولية حماية البيئة في الحي

المواطنة البيئية لا تُقاس فقط بالمعرفة، بل بسلوكٍ تحملي فعلي للمسؤولية، وهذا السؤال يستهدف قياس الدرجة الفعلية لتحمل الفرد للواجب البيئي في محيطه الاجتماعي، ومدى مشاركته الفعلية

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

في حماية البيئة لا من خلال الشعارات، بل بالأفعال، وتبرز أهمية هذا البعد في مدى وعي الفرد بأن البيئة المحيطة به مسؤولية جماعية لا تخص الدولة وحدها.

و الجدول الموالي يوضح نسبة تحمل الأفراد " المبحوثين " للمسؤولية البيئية في حيهم :

النسبة %	عدد الأفراد	مستوى التحمل
29.1%	07	دائماً
41.6%	10	غالباً
12.5%	03	أحياناً
16.6%	04	نادراً

جدول 10 : مستويات تحمّل المسؤولية البيئية

و هنا تشير الأرقام إلى أن أكثر من 70% من المشاركين (دائماً أو غالباً) يتحملون مسؤولية حماية البيئة في حيهم، وهي نتيجة إيجابية تُظهر بداية وعي مواطني بأهمية المشاركة المحلية في الحفاظ على المحيط. إلا أن هذه النسبة لا تعني بالضرورة وجود التزام عملي منتظم، فقد يكون الشعور بالمسؤولية مرتبطاً بالوعي أكثر منه بالفعل الميداني، كما أن نسبة "نادراً" و"أحياناً" تمثل حوالي 30%، وهي نسبة غير ضئيلة تشير إلى لا مبالاة أو تهميش للقضايا البيئية لدى فئة معتبرة. ويُفسّر هذا التباين بغياب ثقافة جماعية تُحفّز الفرد على التفاعل الإيجابي مع البيئة من خلال سلوك جمعي منتظم. إن ترسيخ المواطنة البيئية لا يتم عبر المواقف الفردية فقط، بل يحتاج إلى مشاريع تشاركية ومبادرات جماعية تُحوّل القيم البيئية إلى ممارسات دائمة.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

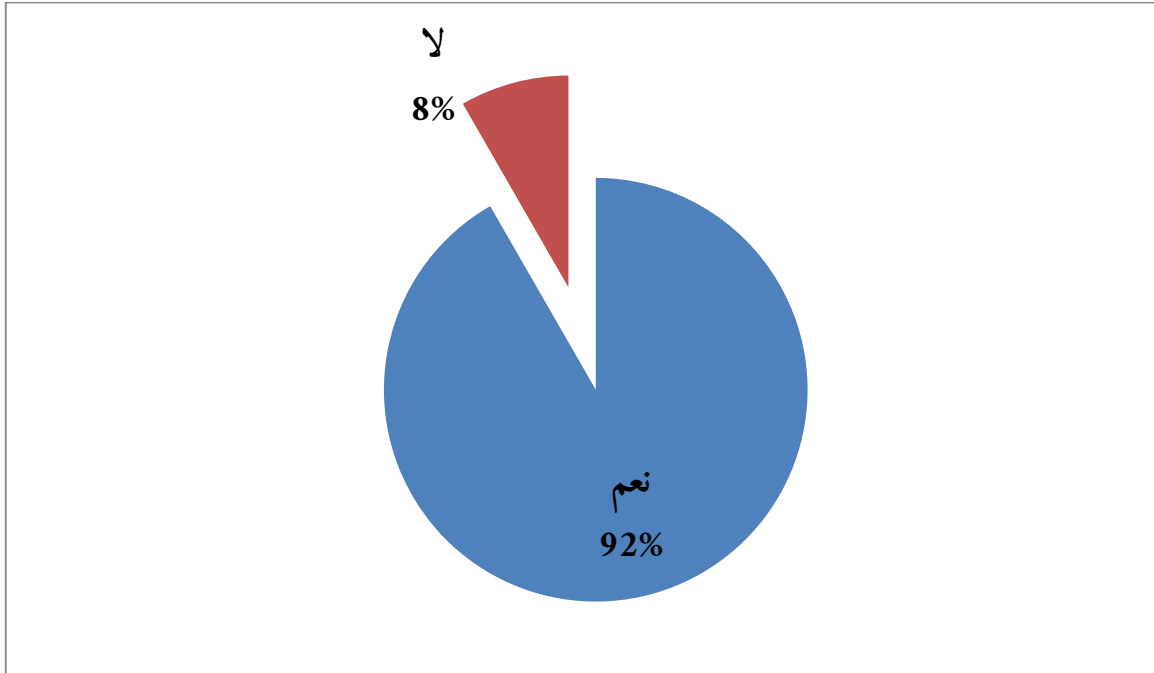
11. سلوكات حماية البيئة في الحياة اليومية

السلوك هو التجلي العملي للوعي، ما يعني أن الأفراد لا يُقاس وعيهم البيئي بالآراء فقط، بل بالسلوكيات اليومية الملموسة، وتُعدّ هذه الممارسات مؤشراً حيوياً على فعالية التربية البيئية وعلى درجة ارتباط الفرد ببيئته كجمال مسؤولية يومية، لا مجرد قضية موسمية أو ظرفية. وقد جنح أغلب المبحوثين في إجاباتهم إلى أهم يمارسون سلوكات حماية البيئة في الحياة اليومية كالآتي :

النسبة %	عدد الأفراد	الخيار
91.6%	22	نعم
8.3%	02	لا

جدول 11: نسبة ممارسة السلوك البيئي

و الشكل الموالي يترجم هذه النسب :



الشكل 10: نسبة ممارسة السلوك البيئي عند المبحوثين

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

تُظهر النتائج مستوى إيجابياً من الالتزام اليومي، حيث أن أغلبية مطلقة (91.6%) يُصرّحون بممارسات بيئية في حياتهم اليومية، وهو ما يدل على وجود استعداد نفسي وفكري للمشاركة في تحسين الوضع البيئي، إلا أن هذا الالتزام يبقى بحاجة إلى تقييد في نوعيته وفعالته، فالإقرار بالفعل لا يعني بالضرورة أنه ذو أثر بيئي واضح، بل قد يكون محصوراً في سلوكيات بسيطة لا ترقى إلى مستوى الممارسة البيئية النشطة. أما نسبة الممتنعين (8.3%)، فهي وإن بدت ضئيلة، إلا أنها تُظهر الحاجة إلى استهداف هؤلاء بمقاربات توعوية خاصة تُقنعهم بأهمية التغيير الفردي في حماية المنظومة البيئية.

➤ تفصيل السلوك البيئي اليومي

و من بين السلوكيات التي أقرّ الباحثون على كونها ضمن نشاطهم البيئي في حماية المحيط من التلوث نجد :

النسبة %	عدد الأفراد	السلوك
37.5%	09	رمي النفايات في مكانها
33.3%	08	إخراج النفايات في وقتها
12.5%	03	المشاركة في حملات التنظيف
12.5%	03	المشاركة في أنشطة بيئية
8.3%	02	الزراعة المنزلية
0%	0	إعادة التدوير / وسائل نقل نظيفة
0%	0	حملات التوعية

جدول 12: أنواع السلوك البيئي اليومي

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

يُلاحظ هنا أن غالبية الأفراد ينحصر نشاطهم البيئي في إجراءات روتينية بسيطة (رمي النفايات)، مقابل غياب كامل للممارسات البيئية المتقدمة مثل إعادة التدوير أو حملات التوعية، هذا يُظهر أن السلوك البيئي موجود لكنه سطحي ومحدود الأثر، فالأفعال اليومية لا تزال تفتقر إلى العمق البيئي المطلوب، وغالباً ما تكون ردود أفعال ظرفية لا نابعة من فهم استراتيجي للممارسات المستدامة. ويبرز هذا الواقع الحاجة إلى تحفيز ثقافة بيئية متكاملة، تتجاوز الحلول السريعة إلى نمط حياة يُكرّس الوعي البيئي كقيمة متجدرة، كما أن غياب السلوكيات ذات الطابع المؤسسي مثل إعادة التدوير يؤشر إلى غياب البنى التحتية الداعمة لذلك، ما يُقيّد الممارسات الفردية ويضعف أثرها.

12. السلوكيات الضرورية لتحسين الوضع البيئي في الحي

إن تصورات الأفراد للحلول البيئية تعكس مدى وعيهم العميق بمشاكل الحيّ، وتُظهر ما يعتبرونه أولوية في معالجة التدهور البيئي، فطريقة تفكير المواطن في الحلول تُعبر عن مدى إدراكه للعلاقة بين الفعل البيئي ونتائجه العملية، كما نتيح لنا تقييم درجة النضج البيئي في المجتمع المحلي. و الجدول الموالي يوضح آراء المبحوثين في هذا السياق :

النسبة %	عدد الأفراد	السلوك المقترح
33.3%	08	تحسين إدارة النفايات
25%	06	تطبيق القوانين البيئية
16.6%	04	تعزيز التوعية البيئية
16.6%	04	زيادة المساحات الخضراء
8.3%	02	تشجيع المشاركة المجتمعية

جدول 13: السلوكيات الضرورية لتحسين البيئة

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

تُظهر النتائج وعياً نسبياً بأهمية إدارة النفايات (33.3%) وتطبيق القوانين (25%)، ما يعكس نظرة واقعية لجذور المشاكل البيئية الحضرية، إذ يتفق المشاركون على أن مكن الخلل في سوء التسيير وضعف الردع، غير أن محدودية التصورات البيئية تبرز في غياب الإشارة إلى مفاهيم مثل الاقتصاد الأخضر، أو الإدارة المستدامة للوارد، أو الطاقات النظيفة. كما أن نسباً ضئيلة فقط تُشير إلى المشاركة المجتمعية أو المساحات الخضراء، ما يدل على غياب رؤية شاملة تُقارب البيئة من مناطق تخطيط عمراني أو بيئي مندمج، ويحتم ذلك ضرورة العمل على تكوين ثقافي بيئي يُعيد صياغة وعي الأفراد نحو فهم شمولي ومتربط لقضايا البيئة.

ختاماً يتبين من خلال المعطيات أن الوعي البيئي حاضر ولكن بصيغة فردية غير مؤسسية، حيث يعتمد أغلب السكان على الإنترنت كمصدر وحيد للمعلومة البيئية، في غياب تام لتأطير مدرسي أو جموعي أو إعلامي تقليدي، وهذا الواقع يعكس صورة لوعي بيئي متناثر غير خاضع لضبط منهجي أو توجيه مؤطر، مما يؤدي إلى صعوبة في إنتاج خطاب بيئي موحد تشارك فيه مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على حد سواء، وهذا الخلل البنيوي في مسار التوعية البيئية يُفقد الجهود الطابع الجماعي والتأثير طويل الأمد.

كما تبين أن المواطنة البيئية لا تزال في مستوياتها السطحية، حيث يقر بعض السكان بمسؤوليتهم تجاه البيئة، لكن هذا الوعي لا ينعكس غالباً في الممارسة الميدانية أو المشاركة الفعلية في الأنشطة البيئية كحملات التنظيف أو مبادرات التوعية، والسلوكيات البيئية الممارسة تقتصر على التصرفات الفردية السهلة كالحرص على رمي النفايات في مكانها، بينما تغيب السلوكيات التي تتطلب التزاماً جماعياً أو جهداً إضافياً مثل المشاركة في العمل التطوعي البيئي، أو اعتماد سلوكيات صديقة للبيئة على المستوى المنزلي والمجتمعي، مما يدل على وجود وعي بالقضية دون تجذّر فعلي لقيم المواطنة البيئية.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

ومن خلال تحليل مقترحات السكان لتحسين الوضع البيئي، نلاحظ أن النظرة إلى الحلول البيئية لا تزال جزئية ومحدودة النطاق، حيث يتركز التفكير البيئي على محور النفايات فقط، دون أن يمتد إلى أبعاد أخرى لا تقل أهمية مثل التخطيط الحضري المستدام، استخدام الطاقة النظيفة، أو إدماج الثقافة البيئية في السلوك الجماعي، كما تغيب عن المقترحات إشارات إلى ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في الحي، مما يعكس قصوراً في إدراك شمولية الإشكال البيئي وعلاقته المتشابكة بالمجتمع والسلطات والمجال.

تحليل المحور الرابع: المواطنة البيئية والمشاركة المجتمعية

13. الانخراط في الجمعيات البيئية

من الضروري قياس درجة انخراط المواطنين في الجمعيات كدلالة على وعيهم البيئي، وانخراطهم الجماعي في الدفاع عن المجال العمراني والبيئي. و إجابات المبحوثين في هذا الخصوص يوضحها الجدول التالي والشكل البياني المرافق له:

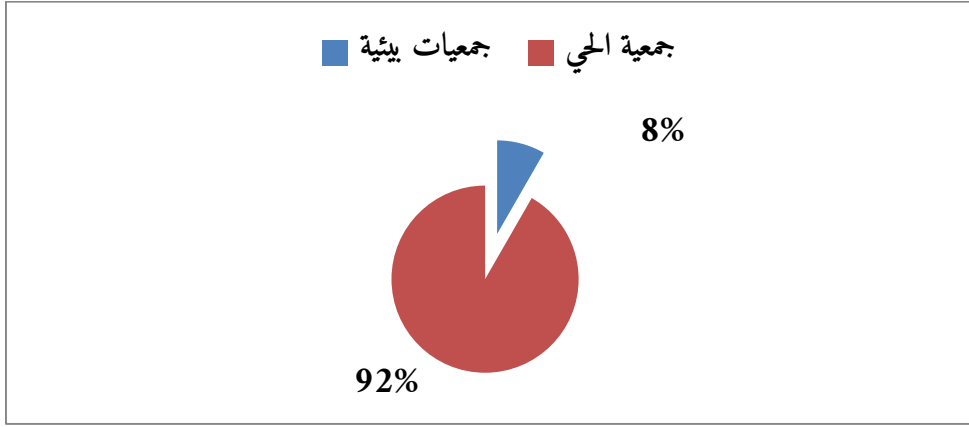
نوع الجمعية	النسبة (%)
جمعية الحي	91.6
جمعيات بيئية	8.3

جدول 14: نسب الانخراط في الجمعيات

نلاحظ أن الأغلبية الساحقة تنتمي إلى جمعيات الحي بنسبة 91.6%، مقابل 8.3% فقط ممن انخرطوا في جمعيات بيئية، وهذا الفارق الكبير يعكس تركيز المشاركة في أطر اجتماعية تقليدية دون وعي أو اهتمام واضح بالمجال البيئي كرجال تنظيمي مستقل.

و الشكل الموالي يوضح هذه النسب :

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة



الشكل 11: نسب الانخراط في الجمعيات

و يوضح الشكل البياني تفاوتاً حاداً بين الانخراط في الجمعيات العادية والبيئية، مما يعزز فرضية ضعف الحضور المؤسسي للبيئة كمجال فعلي في حياة المواطنين.

و عليه تشير البيانات إلى أن أغلب المستجوبين (91.6%) منخرطون في جمعيات أحياء، بينما لا تتجاوز نسبة المنخرطين في جمعيات بيئية 8.3% فقط، هذا التباين اللافت يكشف عن حضور نسبي للمشاركة الجمعية، لكنه في الغالب ذو طبيعة اجتماعية أو خدمية ولا يحمل بالضرورة بعداً بيئياً صريحاً. فغياب الجمعيات البيئية أو ضعف انخراط المواطنين فيها يمثل مؤشراً دالاً على نقص التأسيس البنوي للمواطنة البيئية كمجال مؤطر ومنظم، ويفهم من ذلك أن الوعي البيئي الجمعي لم يُترجم بعد إلى تنظيمات مدنية بيئية فاعلة قادرة على تعبئة السكان وتوجيه المبادرات نحو أهداف واضحة واستراتيجية.

14. وتيرة المشاركة في أنشطة حماية البيئة

تُعتبر وتيرة المشاركة البيئية مقياساً حاسماً لدرجة المواطنة البيئية الفعلية، لا النظرية ، و النتائج التي حصلنا عليها من طرف المواطنين حول المشاركة البيئية يوضحها الجدول التالي :

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

وتيرة المشاركة	النسبة (%)
دائماً	4.1
غالباً	12.5
أحياناً	33.3
نادراً	50

الجدول 15: وتيرة المشاركة في أنشطة حماية البيئة

نلاحظ أن 50٪ من المشاركين لا يشاركون إلا نادراً في الأنشطة البيئية، و33.3٪ فقط يشاركون أحياناً، في مقابل نسبة ضعيفة جداً تشارك دائماً (4.1٪) أو غالباً (12.5٪). هذا التوزيع يُظهر بوضوح أن هناك فتوراً عاماً في الحركة البيئية داخل الحي، وأن أغلب التفاعلات البيئية ليست منظمة أو مستمرة، وإنما تأتي عرضية وتلقائية. ويمكن تفسير هذا الضعف جزئياً بغياب برامج رسمية مستمرة أو جمعيات بيئية متخصصة تستقطب جهود السكان، ما يُبقي المواطنة البيئية في مستوى محدود لا يرقى إلى الفعل المدني المنظم.

15. طبيعة الأنشطة البيئية الممارسة

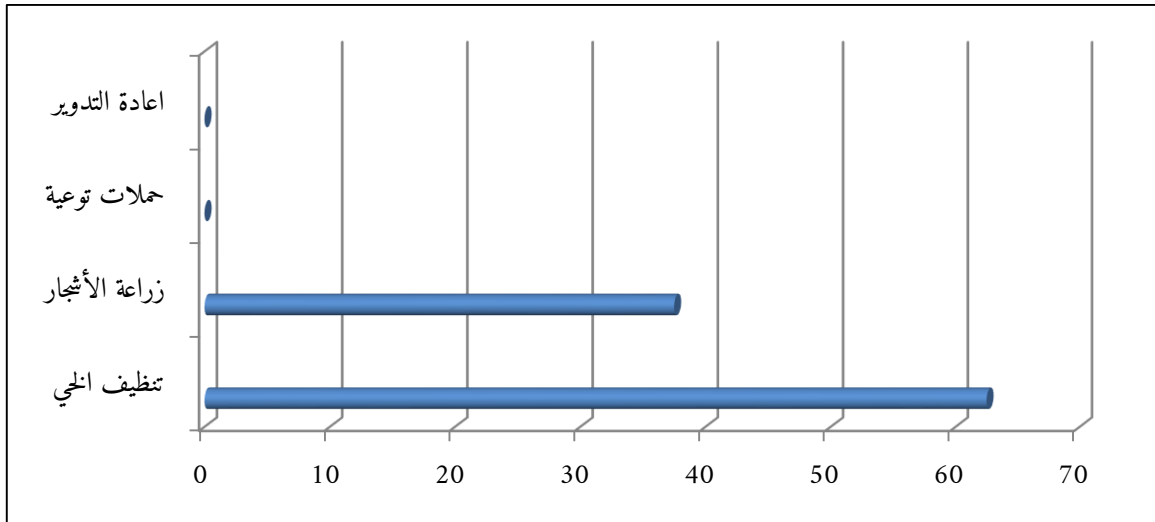
إن تحديد نوعية الأنشطة التي يتم الانخراط فيها يساعد على فهم طبيعة الوعي البيئي، وهل هو مقتصر على المبادرات التقليدية أم يتعداها إلى أنشطة مستدامة؟ و النتائج يوضحها الجدول التالي والشكل البياني المرافق له:

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

النشاط	النسبة (%)
تنظيف الحي	62.5
زراعة الأشجار	37.5
حملات التوعية	0
إعادة التدوير	0

جدول 16: نوع الأنشطة البيئية التي تمّت المشاركة فيها

وتُظهر الأرقام أن الأنشطة الممارسة تقتصر على تنظيف الحي وزراعة الأشجار فقط، مع غياب تام لحملات التوعية وإعادة التدوير، مما يدل على أن المواطنة البيئية ما تزال سطحية، كما يوضحها الشكل الآتي :



الشكل 13: نوع الأنشطة البيئية التي تمّت المشاركة فيها

وتُظهر هذه الأرقام أن غالبية الأنشطة البيئية الممارسة تتركز على التنظيف وغرس الأشجار، وهي أنشطة ذات طابع ميداني مباشر، لكن غياب حملات التوعية البيئية وبرامج التدوير يعكس غياب التفكير في العمق البنوي للمشكلة البيئية. فالمواطنة البيئية لا تقتصر على التنظيف بل تشمل

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

التوعية، التثقيف، التدوير، والمراقبة المجتمعية، وهي جوانب لا تزال غائبة عن الممارسة الجماعية. ومن هنا يبدو أن الفعل البيئي الممارس اليومي يظل في حدود "الظاهر" دون أن يلامس بنية التغيير العميق.

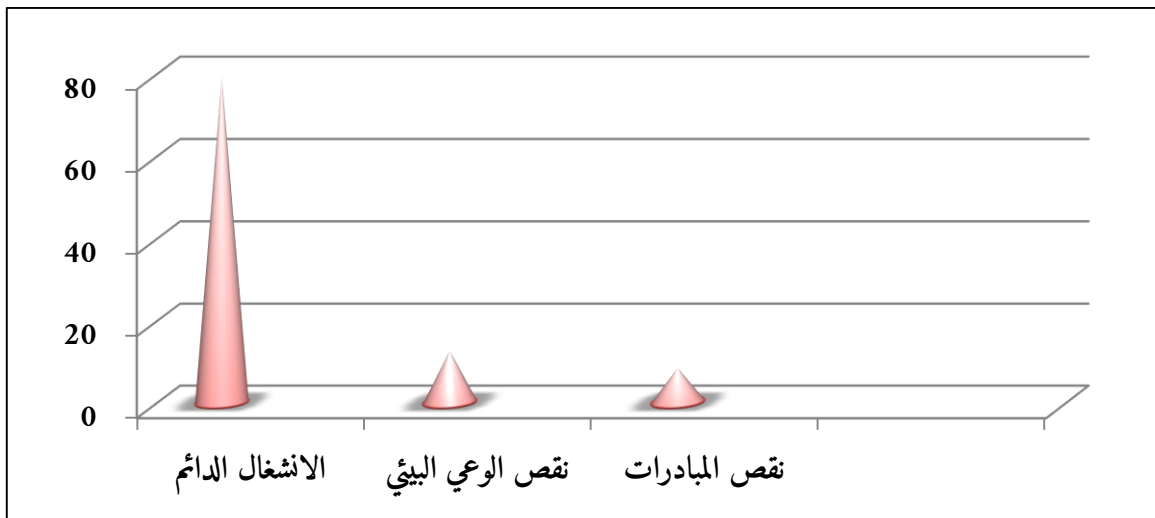
16. العوائق التي تحول دون المشاركة البيئية

يعتبر تحديد العوائق أساساً لبناء استراتيجية معالجة ونشر سلوك المواطنة البيئية، و النتائج المتوصل إليها يوضحها الجدول التالي :

النسبة (%)	العائق
79.1	الانشغال الدائم
12.5	نقص الوعي البيئي
8.3	نقص المبادرات التطوعية

جدول 17: العوائق التي تحول دون المشاركة في الأنشطة البيئية

تبرز النتائج أن الانشغال الدائم هو السبب الأبرز وراء العزوف عن النشاط البيئي، بنسبة 79.1%، تليه أسباب ذات طبيعة معرفية وتنظيمية. و الشكل الموالي يوضح هذه البيانات :



الشكل 14: العوائق التي تحول دون المشاركة في الأنشطة البيئية

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

يوضح هذا الرسم أن المشكلة الرئيسية ليست في نقص القناعة أو الرفض، بل في ضيق الوقت أو انعدام التحفيز، وهو ما يطرح تحدياً على مستوى ملاءمة الأوقات والوسائل، بحيث يجب أن تكون الأنشطة البيئية مرنة، مجزأة، وموزعة بما يسمح لكل فئة بالمشاركة حسب قدرتها الزمنية، مع التفكير في حملات قصيرة ومحددة بدل الاعتماد على المبادرات الموسمية.

17. تحديات المواطنة البيئية في الحي

يساعد تحديد التحديات الكبرى على تقييم مدى قابلية تطبيق البرامج البيئية على أرض الواقع. و النتائج يوضحها الجدول التالي والشكل البياني المرافق له:

التحدي	النسبة (%)
نقص الوعي البيئي للسكان	29.1
عدم وجود قوانين صارمة	12.5
نقص الموارد	58.3

جدول رقم 18: التحديات الكبرى التي تواجه تطبيق المواطنة البيئية في الحي

ويكشف تحليل الإجابات السابقة أن نقص الموارد يمثل التحدي الأكبر (58.3%)، يليه نقص الوعي البيئي للسكان (29.1%)، ثم عدم وجود قوانين صارمة (12.5%). ويعني هذا أن المشكلة ليست فقط في عدم استعداد السكان، بل في غياب الإمكانيات اللوجستية والمؤسسية، وعدم وجود نظام صارم يلزم الجميع بالممارسات البيئية الصحيحة. إذاً، البيئة ليست فقط مسؤولية الأفراد، بل تتطلب إرادة سياسية، بنية تحتية، وتعاوناً مؤسسياً مشتركاً.

18. أفضل طرق التشجيع على المشاركة

إن فهم الوسائل الأكثر تأثيراً في تحفيز الأفراد يُعد أساساً لصياغة سياسة بيئية محلية ناجعة، النتائج المتعلقة بهذا السياق يوضحها الجدول التالي:

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

النسبة (%)	الطريقة
50	توفير حوافز مالية
4.1	تنظيم حملات توعية
45.8	تعزيز دور المدارس والمساجد

جدول رقم 19: الطرق الفعالة لتشجيع السكان على المشاركة البيئية

تشير الإجابات إلى تفضيل الحوافز المالية (50%) كوسيلة لتحفيز السكان على المشاركة، تليها تعزيز دور المدارس والمساجد (45.8%)، بينما لم تحظ حملات التوعية إلا بـ4.1%. هذا يدل على أن الوعي لا يكفي وحده، وأن التحفيز المادي والرمزي مطلوب لتغيير السلوك البيئي، خاصة في الأحياء ذات الكثافة العالية والانشغالات اليومية الكثيرة. كما يؤكد أهمية إشراك المؤسسات الدينية والتربوية لتجذير السلوك البيئي داخل الثقافة الجماعية من خلال خطاب ديني وتربوي متكرر ومتناسك.

19. الاقتراحات لتحسين الوضع البيئي في الحي

قدّم المستجوبون جملة من الاقتراحات المتنوعة، نذكر أبرزها في الجدول التالي:

نماذج من الاقتراحات	الفئة
تنظيم حملات أسبوعية، التشجير الجماعي، تنظيف جماعي	الحملات الجماعية
تربية الأطفال على النظافة، إشراك الأسر في حملات التحسيس	التربية الأسرية
محاضرات في المدارس، استعمال الوسائل الرقمية للتوعية	التكوين والتوعية
توفير حاويات التدوير، تخصيص حدائق مجتمعية، إشارات التوعية	البنية التحتية

جدول رقم 20: اقتراحات المواطنين لتحسين الوضع البيئي في الحي

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

تُظهر هذه الاقتراحات وعياً تصاعدياً بأهمية المشاركة المجتمعية، ولكنها أيضاً تكشف عن حاجة السكان إلى رافعة تنظيمية تدعم تنفيذ هذه الأفكار، وتحولها إلى مشاريع فعلية.

من خلال ما سبق يتبين أن المواطنة البيئية في حيّ المستقبل لا تزال في مرحلة النمو البدائي، إذ تفتقر إلى التنظيم الجمعي البيئي، وتبقى المشاركة البيئية محصورة في أنشطة ميدانية بسيطة دون بعد توعوي أو هيكلية، كما تعاني من عوائق تنظيمية وزمنية واقتصادية، تقف حائلاً دون مشاركة أكبر. رغم ذلك، فإن مستوى الاقتراحات المعبر عنها يشير إلى وجود قابلية اجتماعية للتحسين، بشرط أن يتم استثمارها عبر برامج محلية تشاركية، وتكوينات ميدانية، وحوافز تحفيزية، مع إشراك المؤسسات المحلية كالبلدية، المدرسة، المسجد، والمنصات الرقمية، وإذا تم تحويل هذه الرؤية إلى سياسة محلية شاملة، يمكن أن يصبح الحي نموذجاً لمواطنة بيئية فعالة ومستدامة.

ب- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

تعد المواطنة البيئية أحد المحاور الجوهرية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وقد سعت هذه الدراسة إلى اختبار مدى مساهمة سلوكيات المواطنة في حماية البيئة الحضرية، انطلاقاً من فرضية رئيسية وفرضيتين فرعيتين، نناقشها في ضوء ما أفرزته المعاينة الميدانية بحيّ المستقبل بلدية خنشلة:

➤ الفرضية الرئيسية : "تساهم المواطنة في حماية البيئة الحضرية من خلال تفعيل سلوكيات

المواطنة البيئية."

أثبتت الدراسة وجود صلة مباشرة بين مستوى وعي السكان البيئي وسلوكهم اليومي في الحي، حيث أظهر بعض القاطنين التزاماً ملموساً بسلوكيات مواطنة بيئية كالحفاظ على نظافة المحيط، والابتعاد عن الممارسات المضرة بالبيئة. إلا أن هذه السلوكيات تبقى محصورة في فئات محدودة، ما يكشف أن سلوك المواطنة البيئية لم يتحول بعد إلى ممارسة جماعية أو ثقافة مجتمعية راسخة، وعليه فإن

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

هذه الفرضية تُعدُّ صحيحة من حيث المبدأ، إلا أن تحقيقها الميداني يظل محدوداً ويتطلب تدعيماً مؤسسياً ومجتمعياً مستمراً.

➤ الفرضية الفرعية الأولى : "تساهم المواطنة في حماية البيئة الحضرية من خلال نشر الوعي البيئي بين الأفراد."

بيّنت الدراسة تفاوتاً ملحوظاً في مستويات الوعي البيئي بين سكان الحي، حيث ترتفع درجة الإدراك البيئي لدى الفئات المتعلّمة والشباب مقارنةً بباقي الشرائح. ورغم وجود بعض المحاولات الفردية لنشر الوعي، كتنظيم حملات نظافة مدرسية أو تعليق ملصقات تحسيسية، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التأثير المجتمعي الفعال. لذا فإن هذه الفرضية صحيحة من حيث الإمكانيات النظرية، لكنها تبقى غير مكتملة التحقق ميدانياً، بسبب ضعف آليات التوعية الجماعية.

➤ الفرضية الفرعية الثانية : "تساهم المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث من خلال المشاركة المجتمعية."

أظهرت النتائج أن المشاركة المجتمعية في الحي تكاد تكون غائبة، حيث لا توجد مبادرات منظمة لسكان الحي، ولا لجان أحياء تُعنى بالشأن البيئي، كما تسود روح اللامبالاة والتذمر دون تفعيل فعلي لدور المواطن كشريك في إدارة محيطه. فالفجوة بين الإدراك البيئي والعمل الجماعي لا تزال واسعة، ما يُضعف إمكانية تحقق هذه الفرضية ميدانياً. وبالتالي فإن هذه الفرضية رغم وجاهتها العلمية، لم تجد ما يدعمها واقعاً في عينة الدراسة.

و عليه تُظهر نتائج الدراسة أن الفرضيات الثلاث تُسم بصحة نظرية واضحة، إلا أن التحقق العملي لها ما زال يواجه تحديات كبيرة على مستوى السلوك، الوعي، والمشاركة، إن ترسيخ قيم المواطنة البيئية يتطلب مقارنة شمولية تشمل التربية البيئية، التحسيس الإعلامي، والانخراط المؤسسي والمجتمعي، حتى تتحول الممارسات الفردية المتفرقة إلى ثقافة بيئية جماعية مستدامة.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

ج- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

عند مقارنة نتائج الدراسة بنتائج كل من دراسة لقمان رداق ومسعودة عطال، نلاحظ ما يلي:

- تطابق في تشخيص مشكلات التلوث الحضري: فقد أظهرت دراستنا، كما في دراسة لقمان رداق، أن سوء التسيير وغياب الوعي البيئي هما من العوامل الجوهرية التي تؤدي إلى تفاقم التلوث في المناطق الحضرية.
- كما أن ضعف المشاركة المجتمعية وغياب ثقافة بيئية فعالة تم رصده أيضاً في دراسة مسعودة عطال.
- تأكيد على أهمية السلوك البيئي الفردي: نتائج الدراستين السابقتين أبرزت كيف أن السلوكيات السلبية للأفراد (مثل إهمال مواعيد رمي النفايات) تنعكس سلباً على المحيط، وهو ما تؤكد دراستنا من خلال تركيزها على دور المواطنة البيئية في توجيه تلك السلوكيات.
- غياب المبادرات المحلية في الدراسات الثلاث: كل من الدراسات الثلاث بينت غياب جمعيات بيئية أو حملات تحسيسية فعالة، مما يجعل الحاجة إلى تعزيز دور المواطنة والمجتمع المدني هدفاً مشتركاً واضحاً.

ت- مناقشة النتائج على ضوء أهداف الدراسة:

- الهدف المتعلق بالوعي البيئي: تُظهر نتائج الدراسة أن مستوى الوعي البيئي لدى السكان لا يزال ضعيفاً نسبياً، رغم إدراك بعضهم لخطورة التلوث، مما يعكس فجوة بين المعرفة والسلوك البيئي، ويتطلب تدخلات توعوية أعمق.
- تشخيص المشكلات البيئية في منطقة الدراسة: أكدت النتائج وجود مستويات مرتفعة من التلوث خاصة في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وهو ما ينسجم تماماً مع الهدف الذي يسعى إلى فهم طبيعة التلوث الحضري وأسبابه.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

- المشاركة المجتمعية كمطلب أساسي: أظهرت النتائج أن المشاركة المجتمعية في حماية البيئة ما تزال محدودة، ما يعكس ضرورة بعث روح المبادرة والمسؤولية الجماعية، ويتمشى تماماً مع الهدف الرابع الذي يؤكد أهمية هذه المشاركة في تحقيق مواطنة بيئية فاعلة.

ث- مناقشة النتائج على ضوء المقاربة النظرية :

- العلاقة الجدلية بين الإنسان والبيئة: أثبتت النتائج أن الإنسان، من خلال سلوكياته وتفاعله اليومي مع المحيط الحضري، هو عنصر رئيسي في صياغة النمط الإيكولوجي للمدينة، وهذا ما تُقرّه نظرية الإيكولوجيا الحديثة.
- تفاوت التوزيع المجالي للمشكلات البيئية: تُشير المعطيات الميدانية إلى أن بعض الأحياء أكثر تلوثاً من غيرها، مثل الأحياء القريبة من المركز أو الواقعة على المحاور الحضرية، وهو ما تؤكدُه نظريات "الدوائر المركزية" و"القطاعات" و"النويات المتعددة".
- أهمية المواطنة في تعديل الأنماط الإيكولوجية: تعكس النتائج أن تفعيل المواطنة البيئية يمكن أن يكون عنصراً محورياً في مواجهة التلوث، من خلال الدفع نحو أنماط حضرية أكثر توازناً واستدامة، مما يتمشى مع جوهر نظرية الإيكولوجيا الحديثة التي ترى أن النماذج الحضرية تتشكل من خلال تفاعل ثقافي-اجتماعي-بيئي.

النتائج العامة للدراسة

قدمت هذه الدراسة مجموعة من النتائج في ضوء تحقيق جملة أهداف الدراسة على النحو التالي :

- كشفت الدراسة أن مستوى المواطنة البيئية بين سكان حي المستقبل بلدية خنشلة لا يزال في طور التشكل، حيث تُمارس بعض السلوكيات الإيجابية بشكل فردي وعفوي، دون أن ترقى إلى مستوى الممارسة الجماعية المنتظمة أو الوعي المجتمعي العام.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

- تبين أن غياب التوعية البيئية المنظمة والمؤسسية ساهم في بقاء الوعي البيئي عند حدود معرفية ضيقة، لا تنعكس بشكل فعال في سلوك الأفراد اليومي تجاه محيطهم العمراني والبيئي.
- أظهرت النتائج ضعفاً في المشاركة المجتمعية ضمن الحي، إذ لم تُسجّل أية مبادرات جماعية من قبل السكان للمساهمة في تحسين البيئة الحضرية أو تنظيم حملات نظافة وتجميل للمحيط، ما يدل على ضعف حس الانتماء البيئي والجماعي.
- أكدت الدراسة وجود فجوة واضحة بين إدراك السكان لمشكل التلوث وتشوهات المحيط، وبين استعدادهم الفعلي للمساهمة في معالجتها، مما يعكس قصوراً في تفعيل دور المواطن كشريك أساسي في حماية البيئة الحضرية.
- بينت المعطيات الميدانية أن المؤسسات التربوية وبعض الفاعلين المحليين لا يقومون بدور فعال في زرع قيم المواطنة البيئية، إذ تفتقر المنطقة إلى برامج توعوية مستدامة وموجهة لجميع الفئات العمرية.
- لوحظ أن العوامل العمرية والثقافية والتعليمية تؤثر بشكل مباشر في مدى تبني الأفراد للسلوك البيئي الإيجابي، حيث تميل الفئات الشابة والمتعلمة أكثر إلى إدراك أهمية النظافة والحفاظ على النظام البيئي.
- خلصت الدراسة إلى أن تعزيز المواطنة البيئية يتطلب تدخلاً مشتركاً من الدولة والمجتمع المدني، من خلال حملات توعية، إشراك المواطنين في تسيير الأحياء، وتكريس ثقافة المسؤولية الفردية والجماعية نحو البيئة الحضرية.

خاتمة

بعد دراسة موضوع "دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث - دراسة ميدانية بحري المستقبل بمدينة خنشلة"، واستناداً إلى الإطارين النظري والميداني، تم التوصل إلى جملة من النتائج التي توضح طبيعة العلاقة بين المواطن ومحيطه الحضري، ومدى حضور الوعي والممارسات البيئية الداعمة لحماية البيئة، وذلك على النحو الآتي:

- هناك ارتباط واضح بين المواطنة البيئية والسلوك الحضري اليومي، حيث تبين أن الأفراد الذين يتمتعون بحس بيئي مواطني يُظهرون سلوكاً مسؤولاً في ما يتعلق بالحفاظ على نظافة المحيط وصيانة الفضاءات العامة.
- رُصد ضعف نسبي في الوعي البيئي لدى عدد من سكان حي المستقبل، ما يؤثر سلباً على قدرتهم على مواجهة التحديات البيئية، ويؤكد الحاجة إلى برامج توعوية دائمة ومنتظمة.
- تؤدي *المؤسسات التربوية والتكوينية دوراً محورياً في بناء ثقافة بيئية مسؤولة، إذ أظهرت الدراسة أن فئة الشباب المتمدرسين والمتكويين أكثر استعداداً للمشاركة في المبادرات البيئية مقارنة بفئات أخرى.
- برزت محدودية في المشاركة المجتمعية رغم اعتراف السكان بأهمية حماية البيئة، ويعزى ذلك إلى غياب الهياكل التنظيمية، وضعف ثقافة العمل التطوعي، وقلة التحفيز المجتمعي.
- يتميز حي المستقبل ببنية عمرانية حديثة تتيح إمكانيات مهمة لترسيخ ثقافة بيئية متجددة، عبر توجيه الممارسات اليومية نحو **سلوكيات حضرية صحية وصادقة للبيئة.
- هناك ضرورة ملحة لتفعيل دور السلطات المحلية ومختلف المؤسسات العمومية في دعم جهود حماية البيئة، عبر توفير التجهيزات المناسبة (كالحاويات والنقاط البيئية)، وتطبيق الرقابة العمرانية، وتنظيم حملات دورية للنظافة والتحسيس.
- يجب إدماج البعد البيئي ضمن مخططات التهيئة الحضرية المستقبلية، من خلال إنشاء فضاءات خضراء وممرات بيئية تُساهم في تحسين جودة الحياة وتقليل أثر التلوث

- تُبَيِّنُ الدراسة أن المواطنة البيئية ليست مفهوماً نظرياً مجرداً، بل هي ممارسة عملية يومية تبدأ من الأسرة، وتتجذّر في المدرسة، ويعززها المجتمع المدني، وتدعمها الدولة.
- في الأخير، أكدت النتائج أن تفعيل قيم المواطنة البيئية يمثل ركيزة أساسية لبناء مدينة مستدامة، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين : المواطن، والمؤسسات، والمجتمع المدني، في إطار من التنسيق والتخطيط والمتابعة.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ميدانية ونظرية، وفي ضوء الأهداف المسطرة والمقاربة الإيكولوجية المعتمدة، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث:

1. تعزيز برامج التوعية البيئية في الأحياء الحضرية، مع التركيز على فئة الشباب وطلاب المدارس، وذلك من خلال حملات إعلامية، ورشات تحسيسية، ومبادرات ميدانية توضح أثر السلوك الفردي على المحيط البيئي.
2. إدماج التربية البيئية في المناهج التعليمية بشكل ممنهج في مختلف الأطوار الدراسية، لترسيخ قيم المواطنة البيئية منذ الصغر، وربطها بالحقوق والواجبات المجتمعية.
3. دعم المبادرات المحلية التطوعية من خلال توفير الدعم اللوجستي والمعنوي للجمعيات الناشطة في المجال البيئي، وتحفيز العمل الجماعي التطوعي داخل الأحياء لتنظيف المحيط وتحسينه.
4. إنشاء لجان أحياء بيئية تُعنى بتنسيق الجهود بين السكان والسلطات المحلية، وتساهم في اقتراح حلول عملية لمشكلات التلوث على مستوى الأحياء.
5. إشراك المواطن في القرارات البيئية المحلية من خلال تنظيم استبيانات، لقاءات دورية، أو مجالس تشاورية تُمكن السكان من التعبير عن آرائهم بخصوص البيئة الحضرية واقتراح بدائل.

6. الاعتماد على الإعلام المحلي والمنصات الرقمية كوسيلة فعالة لنشر الوعي البيئي، ومشاركة المعلومات المفيدة حول السلوكيات المستدامة، ومخاطر التلوث، وسبل مواجهته.
7. تعزيز التخطيط الحضري البيئي المستدام من خلال دمج البعد البيئي في المشاريع العمرانية، عبر تهيئة فضاءات خضراء، وإنشاء نقاط فرز للنفايات، وتطوير شبكات النقل البيئي.
8. تفعيل الرقابة البيئية البلدية كشرطة العمران، وتغليظ العقوبات المتعلقة بالتعدي على البيئة الحضرية، مع ضمان متابعة دائمة لمستوى النظافة وجودة الخدمات البيئية المقدمة.
9. تحسين تسيير النفايات المنزلية عبر زيادة عدد الحاويات وتوزيعها بشكل مناسب، وجدولة جمع النفايات وفق برامج واضحة، وتحفيز السكان على المشاركة في عمليات الفرز وإعادة التدوير.
10. تشجيع البحث العلمي التطبيقي في قضايا البيئة الحضرية، من خلال دعم الدراسات الجامعية التي تتناول العلاقة بين المواطنة والتلوث، بهدف توفير معطيات دقيقة تساعد على التخطيط البيئي الفعال.

أخيرا يمكننا القول أن الاستجابة الفعلية لمشكلة التلوث البيئي تتطلب رؤية تشاركية بين المواطن والسلطات المحلية ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني، تقوم على أسس التوعية، التحفيز، والتخطيط البيئي المستدام، وهي السبيل نحو تحقيق مدينة نظيفة، صحية، ومتوازنة بيئياً.

وبذلك، تُبرز هذه الدراسة الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في مفهوم المواطنة، ليس فقط كمجموعة من الحقوق والواجبات، بل كفعل يومي ومسؤولية دائمة تجاه المحيط، من أجل بيئة حضرية أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

الملحق

الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص : حضري

استمارة البحث الميداني

تحية طيبة و بعد

في إطار إعداد مذكرة تخرج ماستر بعنوان :

دور المواطنة في حماية البيئة الحضرية من التلوث - حالة حي المستقبل بولاية
خنشلة.

ملاحظة :

- الهدف من هذه الاستمارة هو جمع بيانات حول الوضع البيئي في حي المستقبل ودور السكان في حماية البيئة.
- الإجابات ستستخدم لأغراض بحثية فقط وستكون سرية.
- الرجاء الإجابة على جميع الأسئلة بصدق ووضوح.
- شكراً لك على وقتك وتعاونك! سيتم استخدام إجاباتك لتحسين فهمنا لدور المواطنة في حماية البيئة الحضرية.

إشراف :

إعداد :

- د/ بون أمنة

- خلوط آمال

السنة الجامعية 2024-2025

الملحق

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس:

- ذكر - أنثى

2. السن :

3. المستوى التعليمي:

- أمي - ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

4. المهنة :

- طالب - موظف - بطال - متقاعد - أخرى (نذكر -----)

5. ما هي مدة إقامتك في حي المستقبل؟

.....

المحور الثاني: التلوث و حماية البيئة الحضرية

6. هل حيك نظيف ؟

- دائماً - غالباً - أحياناً - نادراً

7. ما هي أهم المشكلات البيئية التي تلاحظها في الحي؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :

- تراكم النفايات المنزلية - تراكم النفايات التجارية

- تلوث الشوارع - تلوث بمياه الصرف - أخرى (نذكر -----)

8. ما سبب الرئيسي في تلوث حيك بنظرك؟

- سلوكات السكان - عجز البلدية في تسيير القمامة

- نقص حملات التنظيف - أخرى (نذكر -----)

الملحق

9. كيف تقيم تسيير البلدية وإدارتها للنفايات في الحي؟

- ممتاز - متوسط - سيئ

10. هل تعتقد أن البنية التحتية في الحي تدعم حماية البيئة؟

- نعم - لا

- إذا كانت الإجابة بنعم حدد الأسباب

المحور الثالث: الوعي البيئي و المواطنة البيئية

11. ما هي مصادر معلوماتك عن حماية البيئة من التلوث؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- التلفزيون - الإنترنت - الجرائد والمجلات

- المدرسة أو الجامعة - الجمعيات البيئية - أخرى (نذكر-----)

12. هل تتحمل مسؤولية حماية البيئة في حيك؟

- دائماً - غالباً - أحياناً - نادراً

13. هل تقوم في حياتك اليومية بسلوكات حماية البيئة؟

- نعم - لا

في حالة كانت الإجابة ب " نعم "

- إخراج النفايات في وقتها - رمي النفايات في مكانها المخصص

- المشاركة في حملات التنظيف - المشاركة في أنشطة بيئية

- المشاركة في حملات التوعية - استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة

- إعادة التدوير - الزراعة المنزلية

14. ما هي أهم السلوكات الضرورية لتحسين الوضع البيئي في الحي؟

- زيادة المساحات الخضراء - تحسين إدارة النفايات - تعزيز التوعية البيئية للسكان

الملحق

- تشجيع المشاركة المجتمعية تطبيق القوانين البيئية بشكل صارم
- أخرى (نذكر-----)

المحور الرابع: المواطنة البيئية و المشاركة المجتمعية

15. هل أنت منخرط في :

- جمعية الحي - جمعيات البيئة

16. هل شاركت من قبل في نشاطات حماية البيئة في الحي؟

- دائماً - غالباً - أحياناً نادراً

17. إذا كانت الإجابة نعم، ما هي هذه الأنشطة؟

- تنظيف الحي - زراعة الأشجار حملات التوعية البيئية
- إعادة التدوير - أخرى (نذكر-----)

18. ما هي العوائق التي تحول دون مشاركتك في الأنشطة البيئية؟

- الانشغال الدائم - نقص الوعي البيئي - نقص المبادرات التطوعية

19. ما هي أكبر التحديات التي تواجه تطبيق المواطنة البيئية في الحي

- نقص الوعي البيئي للسكان - عدم وجود قوانين صارمة - نقص الموارد

20. ما هي أكثر الطرق فعالية لتشجيع السكان على المشاركة في الأنشطة البيئية؟

- توفير حوافز مالية - تنظيم حملات توعية تعزيز دور المدارس و المساجد

21. ما هي اقتراحاتك لتحسين الوضع البيئي في حي المستقبل؟

نهاية الاستمارة

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب

إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة مصر، 2004.

ابن منظور. لسان العرب. دار المعارف، القاهرة، 2008.

الجوهري، محمد. علم الاجتماع الريفي والحضري. دار المعرفة الجامعية، 1997.

حجاب، محمد منير. التلوث وحماية البيئة: قضايا البيئة من منظور إسلامي. دار الفجر، 1999.

الحميدي، محمد سعيد عبد الله. المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية. دار الجامعة الجديدة، 2008.

الحناوي، عصام. قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب. البيئة والتنمية، بيروت، 2004.

الخالد، غسان. البيروقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية. منتدى المعارف، بيروت، 2012.

دردار، فتحي. البيئة في مواجهة التلوث. دار الأمل، الجزائر، 2003.

الزوي، لوجلي صالح. علم الاجتماع الحضري. دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002.

شحاتة، حسن أحمد. تلوث البيئة. الدار العربية للكتاب، 2000.

شوقي، عبد المنعم. مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري. دار النهضة العربية.

عادل مشعان ربيع وآخرون. التربية البيئية. دار عالم الثقافة، عمان، 2008.

العازمي، عبد الرزاق جليبي. علم المنشآت الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، 2003.

قائمة المصادر و المراجع

- الغازمي، عبد محمد. الحماية الإدارية للبيئة. دار النهضة العربية، 2009.
- عبد الله، محمود مصطفى. الإنسان والبيئة. مكتبة المجتمع العربي، 2010.
- عبد المقصود، زين الدين. قضايا بيئية معاصرة. منشأة المعارف، 1998.
- عزوز، حميمص. مراعاة الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع الصناعية. دار الهدى، 2001.
- عوض، السيد جنفي. سكان المدينة بين الزمان والمكان. المكتب العلمي، الإسكندرية، 1997.
- غلاب، محمد السيد؛ الجوهري، يسري عبد الرزاق. جغرافية الحضر. دار الكتب الجامعية، 1972.
- محاسنه، إحسان علي. البيئة والصحة العامة. مطبعة الشروق، عمان، 1991.
- مخلف، عارف صالح. الإدارة البيئية. دار اليازوري العلمية، 2007.
- الموسي، هشام عبود؛ يعقوب، بدر صلاح. التخطيط والتصميم الحضري. دار الخالص للنشر، 2006.

ثانياً: المقالات العلمية

- إنجي، صلاح الدين إبراهيم. "وحدة مقترحة على المواطنة البيئية". مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد 29، 2011.
- الباز، داود عبد الرزاق. "مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة". مجلة عالم الفكر، 2004.
- بن داود، صرفي. "دور الجمعيات الخضراء". مجلة السراج، العدد 6، 2018.
- بن عودة، محمد الأمين. "واقع المواطنة البيئية". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 2020.

قائمة المصادر و المراجع

البناء، محمود عاطف. "حدود سلطة الضبط الإداري". مجلة القانون والاقتصاد، ع3-4، س48، 1978.

بواط، محمد. "الحقوق البيئية". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، ع18، 2017.
حياة، سعيدة؛ برحومة، عبد الحميد. "الالتزام بالمسؤولية البيئية". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، ع18، 2017.

خميس، إبراهيم جويلية. "مناشط رياضية قائمة". مجلة تربويات الرياضيات، م22، ع8، 2019.
رفعت، ريهام محمد عبد العال. "المواطنة البيئية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس". مجلة ASEP، عدد 84، 2017.

الزبيدي، غني. "إدارة الموارد البشرية الخضراء". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م22، ع89، 2016.

عبد المنعم، زمزم محمد أحمد. "المواطنة البيئية وعلاقتها ببعض المتغيرات". دراسة مقارنة، 2016.
العجمي وآخرون. "مستوى المواطنة البيئية". مجلة كلية التربية، الأزهر، ع178، 2018.

عيساوة، وهيبية؛ مراح، سميرة. "مفهوم المواطنة". مجلة سوسولوجيا الجزائر، ع2، م3، 2019.
وناس، يحيى. "تبلور التنمية المستدامة". مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة تلمسان، 2003.
يوسف، حسن يوسف. "تلوث الأراضي الزراعية". مجلة العلوم والتقنية، عدد 36، 1996.

ثالثاً: الرسائل الجامعية (ماجستير/دكتوراه)

أبو سريع، إمام؛ هبة عبد العزيز. الإعلام البديل والمواطنة البيئية. دكتوراه، جامعة عين شمس، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

- إمام، رشا عبد العزيز. مدخل المواطنة والمسؤولية البيئية. دكتوراه، جامعة القاهرة، 2016.
- بودن، آمنة. السلوك الحضري في المدينة الجديدة. دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2017/2016.
- حمرون، دهبية. الإعلام البيئي والمشاركة. ماجستير، جامعة بجاية، 2016.
- خليفة، فداوي حمدي طاعت. استراتيجية التعلم التعاوني والمواطنة البيئية. ماجستير، جامعة عين شمس، 2011.
- رداف، لقمان. مشكلات تلوث البيئة الحضرية. ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.
- عطال، مسعودة. النمو الحضري وعلاقته بالتلوث. ماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008.
- القاسمية، تركية. القصص المصورة والمواطنة البيئية. ماجستير، جامعة السلطان قابوس، 2018.
- مبروكي، عمار. النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي. دكتوراه، جامعة خنشلة، 2017/2016.
- ناصر، إلياس سي. دور الأمم المتحدة في النظام البيئي. ماجستير، جامعة باتنة، 2013.
- هلال، إبراهيم مفيدة. تقييم المسؤولية البيئية. ماجستير، جامعة عين شمس، 2007.
- الوكيل، محمد. حالة الطوارئ وسلطات الضبط. دكتوراه منشورة، دار النهضة العربية، 2003.
- وناس، يحيى. الآليات القانونية لحماية البيئة. دكتوراه، جامعة تلمسان، 2007.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

<https://www.du.edu.eg/> (<https://www.du.edu.eg/>)

الحوسني، طلال بن سيف. حماية البيئة الدولية من التلوث. 2005. رابط:

قائمة المصادر و المراجع

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net>] (<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net>)

خامسا : التقارير والوثائق الرسمية

تقرير وزارة التخطيط الإقليمي والبيئة، المدينة المنورة، 2005.

عبد المعبود، عبد الرسول؛ مهني، جلال. "الأبعاد الاجتماعية للعدالة البيئية". المؤتمر السنوي السادس عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2014.

قانون رقم 04-11 مؤرخ في 17 فبراير 2011، الجريدة الرسمية، العدد 14، 6 مارس 2011.

قرارات مجلس الدولة الجزائرية (رقم 10048 و 9618) في موسوعة الاجتهاد القضائي الجزائري، 2006.

ملخص الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المواطنة الفعالة في حماية البيئة الحضرية من التلوث، من خلال دراسة ميدانية بحي المستقبل بولاية خنشلة ، وقد تم التركيز على مدى وعي السكان بحقوقهم وواجباتهم البيئية، وانعكاسات ذلك على سلوكهم اليومي في الفضاء الحضري ، كما استندت الدراسة إلى منهج وصفي تحليلي مدعم باستمرار الدراسة ميدانية، والتي أظهرت أن تعزيز ثقافة المواطنة البيئية يسهم بفعالية في الحد من مظاهر التلوث وتحسين جودة الحياة الحضرية، توصلت النتائج إلى أن الوعي البيئي والمسؤولية الفردية والجماعية يشكلان أساساً لأي استراتيجية ناجحة لحماية المحيط العمراني.

الكلمات المفتاحية : المواطنة البيئية، التلوث الحضري، البيئة الحضرية، الوعي البيئي، المسؤولية الجماعية، حي المستقبل، خنشلة

Abstract : This study aims to highlight the role of active citizenship in protecting the urban environment from pollution, through a field investigation in the El-Moustakbal neighborhood in Khenchela. It focuses on the residents' awareness of their environmental rights and duties and how that awareness shapes their daily behavior in urban spaces. Using a descriptive-analytical approach supported by interviews and field observation, the study found that promoting a culture of environmental citizenship significantly contributes to reducing pollution and enhancing urban quality of life. The findings emphasize that both individual and collective environmental responsibility are essential for any successful urban protection strategy.